



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون نيبارت



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار

دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2016

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف:

د. عقبي لخضر

إعداد الطالب:

مداني بلقاسم

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر	بولعباس مخطار
مقرا	أستاذ محاضر	عقبي لخضر
مناقشا	أستاذ محاضر	قوادري رشيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر و عرفان

بعد الحمد والشكر لله جلّ شأنه، أجد من الواجب عليّ شكر كل من مدّ لي يد العون لإنجاز هذا البحث. أمّا من كان الشكر أقل ما يُسدى إليه، فأستاذي المشرف الدكتور "عقبي لخضر" الذي كان كله صدرا رحبا لا يكل ولا يمل عن توجيهي إلى كل ما فيه الصواب، فله مني خالص الشكر والعرفان وعظيم الامتنان. كما لا تفوتني الفرصة في هذا المقام كي أتقدّم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة نظير مساهمتهم في إثراء هذا البحث بتصويب ما بدى فيه من أخطاء باعتباره جهدا بشريا لا يخلو من الهفوات و النقائص. كما أشكر كل أساتذة الكلية الذين تشرفّت بالدراسة عندهم لما بذلوه من طيّب الجهودات.

فجزاكم الله خيرا يا كلّ من ذكرتمكم.

إهداء

أحمد الله جل في علاه على منّته و عونه لإتمام هذا البحث

كما أهدي نتاج هذا الجهد المتواضع إلى الغاليين:

الرجل الذي كابد مشاق الحياة لأبلغ مبلغاً كهذا ... أبي الفاضل

من كانت مدرسة تعلّمت فيها الصبر والحكمة ... أمي الحنون

إلى إخوتي وأخواتي الذين قاسموني أعباء الحياة

إلى ابني أختي البرعمين: نورهان فاطمة وعبد الجليل

إلى زوجتي الغالية وابنتي الحبيبة جوري أندلس

إلى كل أقاربي وزملائي وأصدقائي، كلاً باسمه

إلى كل من يسعهم قلبي ولا تسعهم هذه الأسطر ... أهدي هذا العمل

الفهرس

فهرس المحتويات :

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة أ

الفصل الأول: السعر، السياسات السعرية والمستوى العام للأسعار

تمهيد 8

المبحث الأول: السعر والعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار 9

المطلب الأول: الإطار النظري للأسعار 9

1- تعريف السعر.. 9

2- أهمية السعر بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع 10

3- العوامل المؤثرة في تحديد السعر 11

المطلب الثاني: العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار 14

1- النظرية الكمية (الكلاسيكية) 14

2- نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج) 14

3- النظرية النقدية الكينزية 19

4- النظرية النقدية الكمية الحديثة 22

المبحث الثاني: السياسات السعرية في الجزائر 24

المطلب الأول: نظام الأسعار المطبقة خلال الفترة 1970 م - 1979 م 24

1- نظام الأسعار المحددة 24

2- نظام الأسعار الخاصة 24

3- نظام الأسعار المستقرة 25

4- نظام المراقبة على الأسعار 25

المطلب الثاني: نظام الأسعار خلال الفترة 1980 م إلى 1990 م 26

1- نظام الأسعار المحددة: 26

2- نظام الأسعار المراقبة: 26

المطلب الثالث: السياسات السعرية في الجزائر من 1990 م إلى 2016 م 27

1- نظام الأسعار المقننة 27

2- نظام الأسعار الحرة 27

29	المبحث الثالث: آلية معاينة وحساب المستوى العام للأسعار في الجزائر
29	المطلب الأول: المستوى العام والأرقام القياسية للأسعار
29	1- مفهوم المستوى العام للأسعار
30	2- الأرقام القياسية للأسعار
33	المطلب الثاني: مميزات الرقم القياسي للأسعار في الجزائر
33	1- الرقم القياسي للأسعار المعتمد في الدراسة
33	2- مثال عن تقدير الإحصاء الوطني للاستهلاك
34	3- طريقة حساب الرقم القياسي للأسعار
35	المطلب الثالث: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومعدلات تغيير المستوى العام للأسعار في الجزائر
35	1- تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر
40	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية

43	تمهيد
45	المبحث الأول: أساسيات حول السياسة النقدية
45	المطلب الأول: للسياسة النقدية والمدارس الفكرية
45	1- تعريف السياسة النقدية
46	2- أهمية السياسة النقدية
46	3- السياسة النقدية من منظور المدارس الفكرية
49	المطلب الثاني: إستراتيجيات السياسة النقدية
49	1- الإستراتيجيات التقليدية للسياسة النقدية
50	2- إستراتيجيات السياسة النقدية الحديثة
52	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
53	1- الأهداف الأولية للسياسة النقدية
53	2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
53	3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

55.....	المبحث الثاني: أسس ومحددات السياسة النقدية
55.....	المطلب الأول: أسس ومحددات السياسة النقدية
55.....	1- أسس السياسة النقدية:
56.....	2- محددات السياسة النقدية
57	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
57.....	1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
58.....	2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
59.....	3- الأدوات المكتملة لأدوات السياسة النقدية
61.....	المبحث الثالث: شروط نجاعة السياسة النقدية وعوائق نجاحها
61.....	المطلب الأول: نجاعة السياسة النقدية
61.....	1- تحديات نجاح السياسة النقدية
62.....	2- شروط نجاح السياسة النقدية
64.....	المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات تبني السياسة النقدية
64.....	1- إيجابيات تبني السياسة النقدية
64.....	2- سلبيات تبني السياسة النقدية
66.....	المطلب الثالث: التحولات الجديدة في مجال السياسة النقدية
66.....	1- التحولات في بيئة السياسة النقدية
67.....	2- التحديات الحديثة للسياسة النقدية
69.....	3- استقلالية السلطة النقدية ومصداقيتها
71	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على المستوى العام

للأسعار 1990-2016

73.....	تمهيد
74.....	المبحث الأول: متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2016
74.....	المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر و قانون النقد والقرض
74.....	1- قانون النقد والقرض
76.....	2- تطوّر مؤشرات السياسة النقدية لفترة الدراسة
80.....	المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة (المرجع: سنة 2001)
81.....	المبحث الثاني: الارتباط المتعدّد
81.....	المطلب الأول: دراسة الارتباط المتعدّد
81.....	1- مفهوم الارتباط:
81.....	2- أنواع الارتباطات:
83.....	المطلب الثاني: معامل الارتباط وتقديره
86.....	المطلب الثالث: اختبار المعنوية
86.....	1- إختبار معنوية المعلمات
86.....	2- إختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin-Watson)
88.....	ثالثا: إختبار معنوية النموذج ككل (إختبار فيشر F)
90.....	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
90.....	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية
90.....	1- تحديد المتغيرات
90.....	2- دراسة الاستقرارية
108.....	خلاصة الفصل
110.....	الخاتمة
115.....	قائمة المراجع
121.....	الملاحق

قائمة الجداول

والاشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على كل مجموعة حسب إحصاء 1988	(01-01)
91	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " CPI "	(01-03)
93	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DCPI "	(02-03)
94	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDCPI "	(03-03)
96	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " RO "	(04-03)
97	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DRO "	(05-03)
99	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TI "	(06-03)
100	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DTI "	(07-03)
102	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TIR "	(08-03)
103	اختبار درجة إبطاء النموذج	(09-03)
103	إختبار عدد درجات التكامل المتزامن	(10-03)
104	تقدير المستوى العام للأسعار	(11-03)
106	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي	(12-03)
107	اختبار تباين تجانس البواقي	(13-03)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	معدلات تغير الأسعار في الجزائر من 1970 م إلى 1989	(01-01)
39	معدلات تغير الأسعار في الجزائر من 1990 م إلى 2016	(02-01)
52	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de "N. Kaldor	(01-02)
76	تطور سعر الفائدة الحقيقي للفترة (1990 - 2016)	(01-03)
78	تطور نسبة الإحتياطي القانوني للفترة (1990 - 2016)	(02-03)
79	تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990 - 2016)	(03-03)
80	تطور المستوى العام للأسعار للفترة (1990 - 2016)	(04-03)
88	إختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin-Watson)	(05-03)
91	إختبار إستقرارية السلسلة " CPI "	(06-03)
92	إختبار إستقرارية السلسلة " DCPI "	(07-03)
94	إختبار إستقرارية السلسلة " DDCPI "	(08-03)
95	إختبار إستقرارية سلسلة الإحتياطي الإجمالي " RO "	(09-03)
97	إختبار إستقرارية السلسلة " DRO "	(10-03)
98	إختبار إستقرارية سلسلة سعر إعادة الخصم " TI "	(11-03)
100	إختبار إستقرارية السلسلة " DTI "	(12-03)
101	إختبار إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " TIR "	(13-03)
106	دراسة صلاحية نموذج VAR	(14-03)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
122	دراسة إستقرارية سلسلة المستوى العام للأسعار " CPI "	الملحق الأول
128	دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " TIR "	الملحق الثاني
130	دراسة إستقرارية سلسلة الإحتياطي الإجمالي " RO "	الملحق الثالث
134	دراسة إستقرارية سلسلة سعر إعادة الخصم " TI "	الملحق الرابع
138	تقدير النموذج	الملحق الخامس

مقدمة

مقدمة

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي... إلخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات الاقتصادية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة الاقتصادية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية. كما أن تلك القوانين والتشريعات إنما توضع من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

إنّ الشغل الشاغل للسياسة النقدية يكمن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسئولة مسؤولية مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

من هذا المنطلق سعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن تبعيته للنظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 و إنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات والثمانينات في عدة مشاكل وأزمات مسّت مختلف المجالات، جراء تراكم وتعمد عدة مشاكل عندما كانت

تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، منها المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي واستمرار العجز الموازي في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري التعسفي المعتمد في التمويل. هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها : استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخصخصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات " كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبتروال بين الحين والآخر.

ومن جهة أخرى، أدركت الجزائر على غرار مختلف الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد أكدت تجارب تحول الدول الاشتراكية إلى اقتصاد السوق أن إصلاح القطاع النقدي والمصرفي، يعتبر محددًا هامًا للاستقرار الاقتصادي الكلي، ويؤدي دور القاطرة لإصلاح النظام المالي ككل. كما يمكن أن يساهم نجاح الإصلاحات النقدية والمصرفية في إنجاح إصلاحات القطاع الحقيقي، بما تفرضه من صرامة في التمويل.

وحرصت الجزائر على تحقيق ذلك بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أبريل 1990 ، باعتباره إصلاحًا شاملاً لإطار السياسة النقدية، ولمساهمة في إرساء الشروط المواتية للتحويل إلى اقتصاد السوق .

وعليه، استطاعت السياسة النقدية خلال فترة سيادة قانون النقد والقرض (عشرية التسعينيات من القرن الماضي) احتواء الإختلالات النقدية المتراكمة لفترة التسيير الاشتراكي . كما أرسيت عملياً لتقاليد هامة في تسيير الوضع النقدي؛ حيث أصبحت مع بداية التسعينيات أسعار الفائدة الحقيقية موجبة، ومعدلات التضخم متحكم فيها عند مستويات منخفضة تعكس استقراراً في المستوى العام للأسعار، مع بداية استعمال الأدوات غير المباشرة، استقلالية كبيرة للدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة وإعادة الاعتبار لمعدل الفائدة وسعر الصرف.

الإشكالية الرئيسية للبحث:

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ؟

وفي ظل هذه الإشكالية الرئيسية وللإحاطة بالموضوع أكثر تبدو لنا التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالمستوى العام للأسعار وكيف يتم حسابه وما أهم مراحل تطور السياسة السعرية في الجزائر؟

2- ما هي أدوات وأسس وأهداف وشروط نجاعة السياسة النقدية؟

3- كيف يمكن للمستوى العام للأسعار الاستجابة لتأثيرات السياسة النقدية وما مدى تلك الاستجابة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- يعبر المستوى العام للأسعار عن متوسط تغيّر الأسعار لبلد ما خلال فترة زمنية معيّنة عادة ما تكون سنة؛

2- يعتبر سعر الفائدة وسعر إعادة الخضم وسيلتان وحيدتان يُعتمد عليهما لتحقيق أهداف السياسة النقدية؛

3- نظراً لطبيعة الاقتصاد الجزائري نرى أنّ سعر إعادة الخضم لوحده كفيلاً لتحقيق أهداف السياسة النقدية خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- 1- مكانة الدراسات النقدية عند معالجة المشاكل التي تتعلق باقتصاد أيّ بلد؛
- 2- دور السياسة النقدية في دعم الاستقرار المالي في ظل الانتعاش المستمر لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، خصوصا قبل سنة 2015م التي عرفت انتكاسة في أسعار المحروقات؛
- 3- اختيار فترة الدراسة من سنة 1990م إلى 2016م، يرجع إلى كونها الفترة التي عرفت تغيرات جوهرية وواضحة، سواء على مستوى السياسة النقدية، أو على مستوى السياسات السعرية المتبنّاة؛ وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار؛
- 4- رغبتنا في إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين اثنين من أهم المتغيّرات المتعلّقة بالاقتصاد الوطني لأيّ بلد، وصياغة تلك المتغيرات -باعتبارها نوعية- رياضياتيا إلى متغيرات كمية للحصول على نتائج أفضل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول السياسة النقدية المطبقة في الجزائر بمختلف مؤشراتنا (سعر الفائدة الحقيقي، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني من الصرف)، والتعرف على أثرها على المستوى العام للأسعار بالبلاد. إضافة إلى اختبار فرض أساسي مفاده أن السياسة النقدية لوحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه بلوغ عدّة أهداف أهمّها ما يلي:

- 1- تحليل وتتبع تطوّر المستوى العام للأسعار في الجزائر لفترة الدراسة (1990م-2016م)، مع التعرّيج على أهم السياسات السعرية المطبقة قبل تلك الفترة؛
- 2- التعرف على مختلف أسس وأدوات السياسة النقدية، وواقع تنفيذها ومدى الاستقلالية في ذلك؛
- 3- إجراء محاولة لتقييم أداء السياسة النقدية وأثرها على المستوى العام للأسعار في الجزائر لفترة الدراسة المعتمدة؛

4- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، ودور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير العلاقة بين متغيري الدراسة.

أدوات الدراسة:

تمّ الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الأدوات منها الإحصاءات، والتقارير و الدراسات التي تصدر من الهيئات الرسمية الوطنية و الدولية الملائمة للتحليل، و مجموعة من القوانين و التشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة و خلال فترة الدراسة إضافة إلى مجموعة من الكتب و المقالات وبعض الرسائل الجامعية، وعدد من مواقع الانترنت. كما تمّت الاستعانة ببرنامج "Eviews 9".

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمثلت في دراسة الاقتصاد الوطني (دراسة حالة الجزائر) .

- الحدود الزمانية: قدرّت فترة الدراسة بـ 27 سنة، وهي المدة المحصورة بين سنتي " 1990م و 2016م"، وقد تزامنت هذه الفترة مع حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها مختلف المخططات المنتهجة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة.

منهج البحث:

من أجل بلوغ أهداف بحثنا هذا، واختباراً لفرضياته، وإجابة عن اشكاليته وتساؤلاته الفرعية؛ اعتمدنا منهج متنوع ينسجم وطبيعة الدراسة. ففي الجانب النظري تمّ توظيف المنهج الوصفي من أجل استعراض مختلف عناصر السياسة النقدية من تعريف وأسس وأهداف وأدوات، إضافة إلى توظيف نفس المنهج عند التطرق إلى المستوى العام للأسعار والسياسات السعرية، وكل ذلك اعتماداً على أدبيات دراسية سابقة. كما تمّ توظيف المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي من البحث لتتبع تطوّرات السياسة النقدية و المستوى العام للأسعار. أمّا المنهج التاريخي فقد تمّ اعتماده لدراسة حالة الجزائر للفترة 1990م-2016م بخصوص تطوّر علاقة متغيري الدراسة. كما أننا اعتمدنا المنهج القياسي بهدف قياس أثر تطور المتغيرات المفسرة، أي مؤشرات السياسة النقدية (سعر الفائدة الحقيقي، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني من الصرف) على المتغير التابع المتمثل في المستوى العام للأسعار.

صعوبات البحث:

- اختلاف الأرقام الإحصائية وعدم تجانسها من مصدر لآخر، مما يؤدي إلى إرباك الطالب و اختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بالنسب المؤوية التي يبنى عليها التحليل.

هيكل وخطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، و اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول خصصناه للسعر والسياسات السعرية والمستوى العام للأسعار بالجزائر، حيث قمنا في المبحث الأول بالتعرض لمدخل حول السعر و العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بينما خصصنا المبحث الثاني لدراسة السياسات السعرية في الجزائر قبل سنة 1990م، و قمنا بدراسة السياسات السعرية من 1990 م إلى 2016 م إضافة إلى تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر من 1990م إلى 2016 م في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فخصصناه كمدخل عام ونظري للسياسة النقدية، حيث شمل أساسيات حول السياسة النقدية في المبحث الأول. أسسها وأدواتها وأهدافها في المبحث الثاني. وتناولنا شروط نجاعة السياسة النقدية وعوائق نجاحها في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث، فقد خصصناه للجانب التطبيقي من البحث، وذلك بدراسة حالة الجزائر للفترة 1990م-2016م، إذ اشتمل المبحث الأول على متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار للفترة 1990 م - 2016م.

في المبحث الثاني تناولنا جانب نظري عن الإرتباط البسيط، وذلك باعتباره معتمدا لقياس العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة للدراسات التي هي من طبيعة دراستنا هذه. أمّا المبحث الثالث فقد تمثّل في بناء نموذج قياسي لقياس أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة المعتمدة.

الفصل الأول

السياسات السعرية

والمستوى العام للأسعار

تمهيد

تذبذب الأسعار بين ارتفاع وانخفاض بحسب الطلب على السلع والخدمات ومدى وفرتها وكذا درجة الإلحاح في الحصول على تلك السلع والخدمات، حيث لا تعتبر ظاهرة تغير الأسعار، وخصوصا نحو الارتفاع حكرا على الاقتصاديات المعاصرة، وإنما يرجع وجودها إلى القرن السادس عشر من خلال ما عرف بثورة الأسعار في أوروبا. ونظرا لما لهذه الظاهرة من تأثير على المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة والمستهلكين والمنتجين بصفة خاصة، فقد كانت محل اهتمام الدارسين منذ ذلك التاريخ حيث حاولوا دراستها والوصول إلى الأسباب التي تقف خلف تغيراتها. وفي هذا الصدد تم التوصل إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع الأسعار سواء إلى الارتفاع أو الانخفاض غير أننا سوف نقتصر في هذا البحث على تناول أحدهما فقط، وهو تأثير كمية النقود على قيمتها أو على المستوى العام للأسعار.

وستتطرق في هذا الفصل إلى المستوى العام للأسعار على ضوء الأفكار التي جاءت بها مختلف المدارس النقدية من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الكينزية مرورا إلى النظرية الكمية الحديثة لفريدمان الذي بعث التحليل الكلاسيكي من جديد ولكن بمفاهيم معاصرة.

إضافة إلى ذلك، سوف نتطرق إلى السياسات السعرية التي سادت في الجزائر منذ الاستقلال، كم أننا سنبيّن آلية حساب ومعاينة المستوى العام للأسعار. لذا، سوف نستعرض خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: السعر و العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

المبحث الثاني: السياسات السعرية في الجزائر

المبحث الثالث: آلية حساب ومعاينة المستوى العام للأسعار في الجزائر

المبحث الأول: السعر والعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

لا يستطيع احد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الإنفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة لدى الأفراد سيثبثهم على الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار ، وكذلك فإن نقص السيولة بين يدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات والدورات الاقتصادية ، اذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار. ومن خلال النظريات النقدية المختلفة يتضح أثر النقود على المستوى العام للأسعار.¹

المطلب الأول: الإطار النظري للأسعار

1- تعريف السعر: السعر هو القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة و التي يتم التعبير عنها في شكل نقدي ، فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة معينة يعبر عنها في شكل قيمة معينة يتم ترجمتها من جانب الشركة في شكل سعر معين يدفعه المستهلك ثمنا لهذه المنفعة ، و بالتالي السعر المدفوع لا يعكس فقط المكونات المادية للسلعة و لكن يمكن أن يشمل أيضا العديد من النواحي مثل النفسية ، شهرة المنتج ، مجموع الخدمات المقدمة و المرتبطة ببيع السلعة أو الخدمة²

كم يعرف كذلك بأنه مجموع كل القيم التي يستند إليها المستهلك عن فوائد امتلاك أو استخدام المنتج (المادي/الخدمي).³

¹ سامي خليل، النظريات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 121.

² فهد سليم الخطيب، محمد سليمان عواد ، مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، 2000، ص 28 .

³ محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، سلوك المستهلك، دار المناهج، الأردن، 2008، ص 180 .

2- أهمية السعر بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع¹

1-2- بالنسبة للفرد: يعد السعر عنصراً مؤثراً على القدرة الشرائية للزبون لكونه جزءاً مستقطعاً من الدخل الحقيقي ومؤثراً في حجم المشتريات الهادفة لإشباع الحاجات معبراً عنه بوحدة نقدية، ويقارن الفرد بين دخله مقابل الحصول على السلع والخدمات التي ستشبع حاجاته طبقاً للخيارات التالية:

- أن يقلص مشترياته لأن الأسعار تفوق دخله؛
- أن يبحث عن بدائل أقل سعراً؛
- أن يعيد النظر في سلم الأولويات (تأثر مستوى المعيشة).
- أما القيمة المتوقعة وعلاقتها بالسعر فهي تعتمد على توقعات الزبون للمنافع التي سيحصل عليها مقابل شرائه للسلعة؛
- قد تكون هذه المنافع ملموسة أو غير ملموسة، أو روحية كالخدمات الصحية والدينية.
- فقيمة الشيء تكون مرتبطة بتوقعات المستهلك ومدى إدراكه للمنافع والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية: القيمة = المنافع المدركة/السعر

2-2- بالنسبة للمؤسسة:

- من وجهة نظر المؤسسة فإن للسعر دور حيوي في تأثيره على كل من الإيراد و الأرباح حيث أن:
الإيراد = السعر × المبيعات
- إلا أن كمية المبيعات تتوقف على السعر ذاته، وبالتالي فإن السعر لا يحدد فقط الإيراد وإنما يحدد أيضاً كمية المبيعات وبالتالي الأرباح أي: الربح = الإيراد - التكاليف ونجد أن التكاليف تتوقف أيضاً على السعر.
- تعد الأسعار في المؤسسة أكثر تأثيراً بالأنظمة والقوانين التي تصدرها الدولة من أي عنصر من عناصر المزيج التسويقي (المنتج-السعر-الترويج-التوزيع)، حيث نجد أغلب القوانين والأنظمة الأساسية نجدها أكثر تطبيقاً في مجال التسعير .
- يلعب السعر دوراً كبيراً في إعطاء صورة عن جودة السلعة، إذ يعتقد البعض أن انخفاض السعر إنما يكون على حساب الجودة.
- يعد السعر الخاصية الوحيدة للسلعة التي يسهل على أساسها مقارنة هذه السلعة مع غيرها من السلع.

¹ - محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمد زامل، سياسات التسعير الحديثة، دار وائل، الاردن، 2010، ص ص 170، 175.

- تؤثر الأسعار المدفوعة للحصول على عوامل الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، الإدارة) في تحديد أسعار السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك. وعليه أصبح السعر أداة منظمة لكامل النظام الاقتصادي.

2-3- بالنسبة للمجتمع: تتجلى أهمية السعر النسبة للمجتمع من جملة جوانب منها:

- مساهمة السعر في خلق المنافسة و بروز العقلانية في التعامل مع المجتمع؛
- مساهمته في حماية البيئة من خلال هامش يتحملة الزبون أو ضرائب وأسعار مرتفعة للحد من الأثر السلبي على البيئة؛
- مساهمته في المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمة (دعم الدولة للأسعار، توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي، إعلام الزبون بالسعر المعلن...)
- مساهمته في الاقتصاد القومي من خلال كونه المحدد لكلف المنتج النهائي (أسعار عناصر الإنتاج)، ومساهمته في توزيع الموارد المحدودة على أفراد المجتمع فضلاً عن دوره الحاسم في المجال الاقتصادي في الانتعاش أو الانكماش ومستويات التضخم والقدرات الشرائية والنمو.

3- العوامل المؤثرة في تحديد السعر:

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على تحديد الأس عار إلى عوامل خارجية (بيئية) و أخرى داخلية (داخل المنظمة)، وذلك كما يلي:

3-1- العوامل الخارجية : وتتمثل فيما يلي:¹

- الطلب: يؤثر الطلب على السلعة أو الخدمة على تسعير و بصفة خاصة عند تسعير السلعة لأول مرة ، فهناك عوامل كثيرة تشكل و تؤثر على نمط الطلب على سلعة معينة منها دخل المستهلك و تفضيله ، القوى الشرائية ، عدد و قوة المنافسين ... إلخ . فيجب عند تحديد سعر السلعة دراسة الطلب على هذا النوع من السلعة و مرونة الطلب على السلعة .

¹ محمد فريد الصحن ، التسويق المفاهيم و الإستراتيجيات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 112 - 114.

- المنافسون: يمثل المنافسون عاملا هاما و مؤثرا على قدرة المنظمة على تحديد أسعارها فيجب على الشركة عند تحديد أسعار منتجاتها ملاحظة أسعار المنافسين و متابعتها و العمل على التنبؤ بسلوك المنافسين ، ليس فقط في نفس الصناعة بل في الصناعات الأخرى التي تنتج سلعا تشبع نفس الحاجة بل أن العديد من الشركات تتبع مدخلا في التسعير اعتمادا على تصرفات المنافسين و خاصة القائدين في الأسواق ، فهناك بعض الشركات تضع سعرا أقل من أسعار المنافسين أو في مستوى أسعارهم أو أعلى من الأسعار السائدة ، و هناك بعض الشركات تقبل أن تكون من التابعين للشركات القائدة في الصناعة فتضع أسعارها على ضوء أسعار هذه الشركات القائدة .
- التدخل الحكومي : يلعب التدخل الحكومي دورا هاما على تحديد أسعار منتجاتها في الكثير من الدول ففي بعض الدول تقوم الحكومة بتحديد أسعارا معينة تلتزم بها الشركات و بالتالي لا تجد الشركات مفرا من الخضوع إلى هذه الأسعار أو أن تضع إطارا معيناً للأسعار يمكن أن تتحرك في حدوده و تظهر أهمية هذا العامل بصفة خاصة في الدول النامية و في الأسواق التي تتميز بنقص المعروض من السلع بالنسبة للطلب عليها حتى تقضي على أي محاولة لاحتكار سلعة معينة أو فرض أسعارها على المواطنين.
- الظروف الإقتصادية : تختلف قدرة المنظمة على التحرك بأسعارها باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، ففي حالات الرواج تزيد قدرة الشركة على تحديد أسعارها على ضوء الظروف التنافسية الموجودة ، بعكس حالات الكساد التي تحاول الشركات أن تزيد من الطلب على السلعة و يكون ذلك سواء بتخفيض الأسعار أو زيادة الخدمات المصاحبة للسلعة و متابعة ذلك. و تمثل معدلات التضخم المتزايدة في بلد ما تحديا أمام العديد من الشركات عند تحديد أسعارها فتضطر بعض الشركات إما إلى زيادة أسعارها أو إتباع العديد من الإستراتيجيات.
- الموردون و الموزعون : تلعب الأطراف المشتركة في النظام التسويقي دورا هاما و مؤثرا على قدرة الشركة في تحديد أسعارها ، فقيام الموردون برفع أسعار المواد الأولية أو الوسطاء في المساومة على رفع هامش أرباحهم يضع قيودا على قدرة الشركة على تحديد السعر الملائم للسوق ، و قد يكون البديل في بعض الأحيان تخفيض هامش الربح التي تخطط الشركة للحصول عليه لتفادي وقوع أي زيادات في الأسعار أو محاولة استخدام مواد أخرى أو منافذ توزيع بديلة تؤدي نفس الوظيفة المطلوبة .

3-2- القوى الداخلية: وتمثل فيما يلي:¹

- الأهداف: سبق أن ناقشنا كيف أن تحديد السعر المناسب يتوقف في كثير من الأحيان على الأهداف التي يسعى التسعير إلى تحقيقها و المشاركة في تحقيق أهداف المنظمة، فإن هدف زيادة الحصة السوقية قد يدفع الشركة إلى تحديد سعر منخفض لمنتجاتها بعكس هدف تعظيم الأرباح الذي يصاحبه عادة سعر مرتفع للسلعة .
- درجة الاختلاف في السلعة: كلما كانت منتجات الشركة متميزة و منفردة بمزايا تختلف عن منتجات المنافسين كلما كانت أكثر حرية في تحديد أسعارها، فكلما ما نجد أن شركة معينة تتميز باسم تجاري معروف في السوق و يتميز منتجها بخصائص فريدة في الأداء و الجودة عادة ما تطلب أسعاراً أعلى من منافسيها، نظير هذه الخصائص بل أن شهرة الشركة و سمعتها في السوق وحدها قد تمكن الشركة من تحديد سعر مرتفع لمنتجاتها بعكس الحال في بعض المنتجات التي تعتبر نمطية و لا توجد اختلافات بين السلع المعروضة فتقل قدرة المنشأة عن تسعير منتجاتها أكثر من الأسعار السائدة .
- مكان السلعة في دورة حياتها: كما سبق القول فإن دخول السلعة في مرحلة النضج أو التدهور يقيد من قدرة الشركة من فرض سعر معين بعكس الحال في مرحلة تقديم السلعة ، و بصفة خاصة إذا انفردت بخصائص معينة فيمكن للشركة أن تكون أكثر حرية و مرونة في تحديد أسعارها.
- فلسفة الإدارة: تميل بعض الشركات إلى تبني فلسفات خاصة بالسعر و حيث تتفق مع أهداف الشركة و أغراضها، فلسفة الإدارة في هذا الشأن توجه القائمين على تحديد السعر بالوجهة التي تبناها الشركة، فبعض الشركات تميل إلى أن تكون أسعار منتجاتها منخفضة، و تستخدم هذه الفلسفة في تكوين صورة ذهنية معينة لدى جماهيرها و قطاعاتها المستهدفة، وبالتالي نجد أنه من الصعب على الشركة أن تقوم بتسعير منتجاتها الجديدة أو القائمة بأسعار مرتفعة، و بالمثل بالنسبة للشركات التي تميل إلى أن تكون أسعارها فوق السعر السائد في السوق، وبالتالي تتشكل عملية تحديد السعر بفلسفة الإدارة في هذا الصدد .
- المزيج التسويقي: يعتبر السعر أحد العناصر الرئيسية في المزيج التسويقي ، و لكن يجب عند تحديد السعر أن لا ينظر إليه كعنصر مستقل بل يتم معالجته داخل إطار إستراتيجية التسويق و العناصر المكونة لها ، فالشركة حين تقرر تسعير منتجاتها بسعر مرتفع فيجب أن تكون جودة السلعة مرتفعة و يصاحب ذلك جهود ترويجية مكثفة لإقناع المستهلكين بما يبرر السعر المرتفع ، أو تقديمها في غلاف مناسب و اختيار منافذ التوزيع التي تسوق السلع مرتفعة الثمن ... و هكذا.

¹ فهد سليم الخطيب، محمد سليمان عواد، مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الثاني: العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

1- النظرية الكمية (الكلاسيكية): تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود.¹

وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم و التفسير لها ، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية. فما هو تحليل الكلاسيك للنقود؟ و ما هو دور النقود عند الكلاسيكي؟

1-1- أسس النظرية الكمية

لقد كانت النظرية النقدية من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريبا يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بان سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكرها ابتداءً من J.Podin، (1530- 1596)، و Lock. J. و Cantillon R. و Hume D. و Ricardo و Mill J.S. و Fisher I. ، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين Neo classic) وبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) الا أنها اقرت بان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض (من وجهة نظر ريكاردو) ان يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 7.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام¹. ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن.

وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فانه - حسب رأي المدرسة الكلاسيكية- لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد. إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط.²

1-2- افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر 18م أي حين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون (ساي) للأسواق و الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق طلبا لخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له وان زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار ووفقا للتحليل الكلاسيكي قامت النظرية الكمية للنقود في معادلة التبادل على:³

أ- ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة أن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على انه ثابت خاصة وان حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة . وهذا الثبات هو وفقا لأحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية

¹ سامي خليل، النظريات المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 121.

² موسى ادم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1993، ص 98.

³ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1981، ص 467.

ب- ثبات سرعة دوران النقود

نقصد سرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقديم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير ، مع ثبات V و T .

يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود في الطرف الأيمن من المعادلة والمستوى العام للأسعار في الطرف الأيسر حيث تقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما

ج- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات و في هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود .

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أنه يؤدي إلى حدوث تضخم في السوق¹.

¹ مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 93.

2- نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج)

ومن بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على دورات الأعمال هي ما عُرف بـ (نظرية الأرصدة النقدية Cash Balances Theory التي كانت امتداداً لتحليل الكلاسيكي، وروادها الذين عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال A. Marshal ، (1823- 1772) الذي كان يعمل أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج و Pigou .A.C و D. Robertson و Hawtrey .M ، ومن ثم Wickseil K. و Hayeck. F.، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود).

لقد قدم الكلاسيك الجدد وهم " مارشال و روبنسون و ييجو " طلباً جديداً على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة. حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة وهذه النسبة أطلق عليها (مارشال) الرمز K .

وقال بان مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وفقاً للمعادلة التالية:¹

$$MV=PY$$

حيث:

M: هي كمية النقود المعدنية والورقية والودائع البنكية.

V: سرعة تداول النقود الدخلية أي الناتجة عن تداول السلع والخدمات النهائية المتضمنة في الدخل الحقيقي.

P: المستوى العام للأسعار ولكن للمنتجات والخدمات المتضمنة في الدخل الحقيقي.

y : الدخل الحقيقي أو الإنتاج القومي.

وقيمة الناتج القومي النقدي تساوي حاصل ضرب $Y \times P$ ويرمز لها بالرمز (Y) ليعبر عن الدخل القومي النقدي عندها تصبح المعادلة كالتالي :

¹ فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص81.

ن×س=ي ومن ذلك فان $M=1/V * Y$ ، ويرمز إلى مقلوب سرعة التداول بالرمز (K)
فتصبح المعادلة : $M=K*Y$

وبناء عليه فان:

P أي المستوى العام للأسعار = كمية النقود (M) /مقلوب سرعة التداول (K) × الناتج القومي (y). وهذه المعادلة تعني : أن قيمة النقود (أي مقلوب المستوى العام للأسعار) تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي لان ذلك يعمل على رفع قيمة النقود(أي ينخفض المستوى العام للأسعار) ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح .

بمعنى آخر فان التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.¹

ويقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وان رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة.²

وبذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي انه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزنا للقيمة.

أما أبرز الاختلافات بينها وبين معادلة فيشر فنجد أنه :

1. تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وهي علاقة طردية وتناسبية . بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار؛

¹ ناظم مجّد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مرجع سابق ،ص ص 250-251.

² ناظم مجّد نوري الشمري ، نفس المرجع، ص 252.

2. تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي لان هذه العلاقة تحدد بدورها المستوى العام للأسعار سواء كان بصورة مباشرة (بحسب ما يقرره فيشر في معادلة المبادلة) أو بصورة غير مباشرة (بحسب ما يقرره مارشال في أرصدة النقدية).

3- النظرية النقدية الكينزية

بالرغم من أن نظرية كمية النقود ظلت مقبولة لتفسير الطلب على النقود لمدة طويلة نسبياً من قبل الاقتصاديين الكلاسيك، إلا أن هذه النظرية بدأت تفقد قيمتها في تفسير الطلب على النقود مع بداية عقد الثلاثينيات من هذا القرن. ويرجع ذلك لعجزها عن تفسير ظاهرة الكساد العظيم الذي ساد معظم دول العالم منذ عام 1929 حتى 1933، وكذلك لظهور "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة، والنقود" للاقتصادي البريطاني الشهير اللورد كينز J.M. Keynes.

في عام 1936، فقد انتقد هذا الاقتصادي الافتراض الكلاسيكي الخاص بثبات سرعة دوران النقود، كما طور نظرية الطلب على النقود بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر في الطلب على النقود. فبالرغم من اتساع مدخل كمبرج بالنسبة إلى مدخل فيشر، حيث ذهب أصحاب معادلة الأرصدة النقدية لأبعد مما ذهب إليه فيشر في توسيع مجال أو نطاق الطلب على النقود، إلا أن مدخل كمبرج شأنه شأن مدخل فيشر ظل يعاني إغفال دور النقود كمخزن للثروة. إلى أن جاء كينز (وهو خريج كمبرج أيضاً) ليذهب إلى أبعد مما ذهب إليه فريق كمبرج. فقد بدأ كينز تحليله للطلب على النقود بنفس السؤال الذي طرحه أصحاب مدرسة كمبرج وهو لماذا يرغب الناس في الاحتفاظ بالنقود؟ لكنه وان تبع أسلافه الكلاسيك في أسلوب مداخلته موضوع الطلب على النقود، فإنه قد نظر إلى ما يؤثر على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود بقدر أكبر من الإمعان والتحقق والموضوعية. حيث افترض كينز أن هناك ثلاثة أسباب تدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود هي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، و دافع المضاربة أو المحفظة.¹

¹ إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 261.

3-1- دوافع الطلب على النقود عند كينز

• الطلب على النقود بدافع المعاملات

في التحليل الكلاسيكي، (سواء في بعديه التبادل ليفشر أو الأرصدة النقدية لمدرسة كمبرج) ارتبطت فكرة قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بفكرة قيامها بدورها كوسيط في التبادل، ذلك الذي يمكن استخدامه لتسوية المعاملات الحاضرة والآجلة. وقد تأثر كينز بالفكر الكلاسيكي، مؤكداً على وجود ارتباط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات و بين مستوى المعاملات التي يجريها أفراد المجتمع، فإذا كانت المعاملات ترتبط بالدخل على نحو من التناسب، فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات لا بد وان يرتبط بالدخل تبعاً على غرار ذلك النحو من التناسب.

ورغم أهمية الدخل كمحدد أساسي للطلب على النقود بدافع المعاملات، إلا أن كينز ذاته قد واجه حقيقة أنّ سعر الفائدة يدخل ضمن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بدافع المعاملات، إلا أنه لم يعول عليه كثيراً نظراً لضآلة أثره في هذا المجال.

• الطلب على النقود بدافع الاحتياط

ذهب كينز إلى أبعد مما ذهب إليه الكلاسيك بإدراكه أن الحاجة إلى النقود قد تتجاوز حد إجراء المعاملات المتوقعة أو المؤكدة و انه قد تنشأ الحاجة للاحتفاظ بالنقود لمواجهة أي احتياجات طارئة أو غير متوقعة (مثل المرض، فقدان العمل، السرقة...).

رأى كينز أن هناك تناسباً طردياً بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بدافع الاحتياط وبين حجم المعاملات التي يودون إجرائها في المستقبل. هذه المعاملات تتناسب مع الدخل، إذن، فالأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بدافع الاحتياط ترتبط بالدخل بنفس الشكل من التناسب. إضافة إلى ذلك، تحدث كينز عن وجود أثر لسعر الفائدة في الطلب على النقود بغرض الاحتياط، إلا إن أثره ضئيل بالمقارنة بأثر الدخل الحقيقي، و لو أنه كينز تحليله عند هذا الحد لصار الدخل هو العنصر الوحيد المحدد للطلب على النقود في نظريته التي لن تكون قد أضافت الكثير لمعادلة كمبرج.

• الطلب علي النقود بدافع المضاربة

رأى كينز، مثل أسلافه الكلاسيك من خريجي مدرسة كمبرج أن النقود، بالإضافة إلى دورها كوسيط للمبادلة تقوم بدور مخزن الثروة. فقد أطلق كينز علي الدافع إلى احتفاظ الناس بالنقود كمخزن للثروة اسم دافع المضاربة، أما الطلب علي النقود بدافع المضاربة، فانه يشير إلى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أملا في تحقيق ربح من جراء تكوين صورة (أو توقع) أفضل عن الأجواء المستقبلية للسوق، شأنه في ذلك شأن الكلاسيك من مدرسة كمبرج رأى كينز أن الثروة تجد أهم محدد لها في الدخل، فإذا كان الأمر كذلك، فان الطلب علي النقود بدافع المضاربة يكون مرتبطا بالدخل وبنفس الدرجة من الأهمية. غير أن كينز بعد دراسته للعوامل التي تؤثر علي حجم هذه الأرصدة وجد أن سعر الفائدة يلعب دورا حاسما في التأثير علي هذه الأرصدة، هاهنا يبدو الشقاق جليا بين كينز ومدرسة كمبرج التي أرادت أن تتعامل مع هذا المكون للطلب علي النقود علي أساس انه يتناسب طرديا مع الدخل. وبناء علي ذلك تكون محددات المستوى العام للأسعار وفقد التحليل الكنتري كميللي:¹

$$P=Y/K$$

أي: المستوى العام للأسعار = الدخل النقدي / الدخل الحقيقي ، حيث أن (P) المستوى العام للأسعار ، و(Y) هي التكاليف النقدية أو الإنفاق الذي يتولد عنه تيار من الدخل أي أنها الدخل النقدي ، و(K) هي الحجم المادي للسلع والخدمات المنتجة أي الدخل الحقيقي . يمكن تلخيص اثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية:²

1. يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كينز أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد .
2. إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكينزية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل

¹ B.Lloyd , J. Thomas, money, banking , and Economic Activity, Prentice Hall, Inc, 1979, p 341.

² ناظم مُجّد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص314-318.

أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية.

4- النظرية النقدية الكمية الحديثة

ظهرت نظرية أخرى تفسر التقلبات الاقتصادية وهي (النظرية النقدية الكمية الحديثة) التي عُرفت بمنهج شيكاغو أو (النقوديون Monetarism) التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة M.Freidman، وهي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزی التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول: " بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه، وان معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد".

وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية راس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول وقد ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيها وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن .

ويعتبر أن طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم ويعتبر الدخل الدائم الذي يمتاز بالاستقرار هو مقياس الثروة وبالتالي يعبر عن مقدار الإنفاق والطلب وبالتالي يحدد سلوك المستهلك الذي يقرر في النهاية حالة الاستقرار من عدمها في الاقتصاد ، أما الطلب على النقود عند فريدمان فانه يرتبط بمفهوم الثروة وحيث أن النقود هي اصل فان الطلب على النقود يرتبط طرديا مع فكرة الثروة واعتبر ان ارتباط النقود بالدخل الدائم وليس الدخل الجاري يشير إلى أن الطلب على النقود سيزيد مع زيادة الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل وسينخفض مع انخفاض الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل أيضا وعلية صاغ الفرضية التالية :

الطلب على النقود لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة الاقتصادية سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية فالدخل الدائم فكرة مستقرة لا يتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقرا وهذا التفكير يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود فافتراض ثبات سرعة دوران النقود واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وهي نفس أفكار فريدمان لان تحليله سيكون متناسقا معها .

ومن الفرضيات الهامة الأخرى في نظرية فريدمان نجد :

- أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة؛
 - أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.
- ومن الاختلافات بين نظرية فريدمان ونظرية كينز ما يلي:¹

1. ادخل فريدمان كثيرا من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فان أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات؛
2. لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدايل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان: " إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.
3. عندما حلل كينز دالة تفضيل السيولة اخذ العائد على النقود على انه ثابت دائما وهو يساوي صفر بينما شدد على أن العائد من النقود ليس ثابتا وكذلك اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها .

¹ احمد أبو الفتوح الناقه ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1998 ، ص250-262.

المبحث الثاني: السياسات السعرية في الجزائر

قبل التعرض لدراسة تطور المستوى للأسعار فإنه من الأفضل تناول أنظمة الأسعار التي سادت، حيث أنه ومنذ الاستقلال فقد عرف هذا المجال عدة تغيرات انعكست أولا وقبل كل شيء الخيارات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، ويمكن عرض مختلف هذه السياسات كما يلي:¹

المطلب الأول: نظام الأسعار المطبقة خلال الفترة 1970 م - 1979 م

لقد كانت الفترة التي عقيبت الاستقلال تتميز باستمرار نظام الأسعار السائد خلال العهد الاستعماري، حيث يتم تدخل من طرف الدولة لتحديد أسعار السلع المستوردة، السلع الزراعية وغير الزراعية وقد كان هذا النظام يهدف إلى حماية الطبقات الفقيرة التي كانت تشكل أغلب السكان آنذاك، حيث نجد خلال هذه الفترة أربعة أنظمة وهي:

1- نظام الأسعار المحددة:

يطبق هذا النظام على أسعار السلع التي توصف على أنها ضرورية من الدرجة الأولى بالنسبة للسكان وتقوم وزارة التجارة بتحديد هذه الأسعار عن طريق مرسوم وزاري، حيث يتميز ب:²

- أنها تحدد لمدة زمنية معينة.
- أنها موحدة على كافة التراب الوطني وبدون استثناء.

2- نظام الأسعار الخاصة:

وهي متعلقة أساسا بالإنتاج الزراعي حيث أنها تهدف إلى تشجيع الفلاحين والتعاونيات الفلاحية على الإنتاج من جهة، وحماية المستهلكين من جهة أخرى لكي تكون أسعارها في متناولهم وتمثل هذه المنتجات في المنتجات الزراعية ذات الاستعمال الصناعي، العتاد الزراعي، المواد واللوازم المستعملة في الصناعة.

¹ زكان أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2004-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 82.

² Hamid Bali, Inflation et mal- développement en Algérie, Alger, OPU, 1993, P 90.

3- نظام الأسعار المستقرة:

وهي تخص أسعار قطاع البناء والأشغال العمومية، فبهدف المحافظة على التكلفة الأصلية للمشاريع المخططة، فإن الدولة تقوم بجعل أسعار هذه المواد التي تتطلبها عملية الإنجاز مستقرة، بمعنى أنها لا تتغير لفترة زمنية معينة.

4- نظام المراقبة على الأسعار:

وتشمل كل السلع والخدمات التي لا تدخل في أي من الأنظمة السابقة ويتم عملية المراقبة عن طريق:

- تحديد الهوامش سواء ما تعلق بالإنتاج، البيع بالجملة وبالتجزئة؛
- فرض رسوم وتحديد سقف للأسعار.

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال يتعلق بالنتائج التي تترتب عن هذه المرحلة. على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في التحكم في الأسعار إلا أنها قد أدت إلى ظهور مضاعفات كبيرة لم تضعها السلطة الجزائرية في الاعتبار وتمثلت في:¹

● **عجز المؤسسات:** إن الأسعار التي تباع بها السلع من المفروض أنها تغطي جميع أنواع التكاليف التي تتحملها المؤسسة، لكن بالنسبة للجزائر فإن جعل هذه الأسعار تحدد خارج الإطار الطبيعي لها قد أدى إلى وقوع هذه المؤسسات في مشاكل مالية لأن أسعار البيع أقل من سعر التكلفة، الشيء الذي أدى بها إلى اللجوء المستمر لطلب القروض من البنوك لتغطية العجز.

● **ظهور السوق الموازية:** يرى المختصون أن تطبيق نظام الرقابة على الأسعار أو تحديدها يتطلب توفر شرط ضروري وهو وجود العرض بالشكل الكافي للاستجابة للطلب، لكن في الجزائر فإن العرض السلعي لا يتميز بالمرونة الكافية التي تجعله يستجيب للطلب الاستهلاكي الناتج عن تزايد حجم التشغيل المتولد عن الاستثمارات التي تقوم بها الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى التزايد الكبير في عدد السكان.

¹ Youcef deboud, le nouveau mécanisme économique en Algérie, Alger, office des publications Universitaire, 1995, P 87.

وهذا الطلب الاستهلاكي المتزايد قد أدى على ظهور السوق السوداء والتي تتداول السلع المطلوبة من طرف المستهلكين، حيث تكون فيها الأسعار مطبقة ضعف الأسعار الرسمية، ترافق ذلك على ظهور البيروقراطية، وخلق جو من الندرة وطواير الانتظار.

المطلب الثاني: نظام الأسعار خلال الفترة 1980 م إلى 1990 م

لقد بدأ التفكير في إعادة النظر في نظام الأسعار مند بداية المخطط الخماسي المطبق الأول إلى غاية شهر جوان من سنة 1989م، وذلك لجعل الأسعار تلعب دورا معدلا في النظام الاقتصادي وتميز خلال هذه المرحلة نظامين:

1- نظام الأسعار المحددة: وهي تخص المنتجات والخدمات الأساسية، والتي تأتي على رأس قائمة الأولويات سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين من العائلات، أو بالنسبة للمنتجين.

2- نظام الأسعار المراقبة: وتشمل كل السلع والخدمات غير الداخلة في النوع الأول، بحيث لا يشكل تطور أسعارها تأثير على النشاط الاقتصادي والطبقات الاجتماعية فيتم تحديد مجال لكل سلعة أو خدمة لا يجب تجاوزه، وإذا ما حصل ذلك فإن الوالي يتدخل لتعديله. غير أن هذين النظامين لم يكونا كافيين لذا تم إرفاقهما بأمر أخرى مثل التدعيم، حيث قامت الدولة بتدعيم وحماية بعض الأسعار عن طريق:¹

- إنشاء صندوق المقاصة بين الأسعار 1982 م، حيث يهدف إلى جمع الأموال الضرورية التي تمكن من تغطية العجز، الذي تولد عن هذا النظام، وذلك بفرض رسوم على أسعار السلع التي تصنف على أنها كمالية.

- بدل كل الجهود لجعل أسعار المواد الضرورية موحدة على كامل التراب الوطني برغم ما تكلفه نظرا لشساعة التراب الوطني.

- الرفع التدريجي لأسعار السلع المستوردة حتى مستواها العالمي من أجل حماية المستهلك بالدرجة الأولى.

¹ Hamid Balli, Inflation et mal- développement en Algérie, Op. Cit, P 102.

وفي الأخير فإن هذا النظام رغم مرونته بالمقارنة مع المرحلة السابقة إلا أنه أثقل الخزينة بأعباء كبيرة، كما أن عجز المؤسسات لم يتوقف بل ازداد اتساعا وذلك نظرا لاتساع رقعة السوق السوداء وتخصصها في هذه الفترة بالذات في بيع السلع ذات طبيعة مختلفة (السيارات، الآلات الكهرومترية).

المطلب الثالث: السياسات السعرية في الجزائر من 1990 م إلى 2016 م

إن الخاصية الأساسية للنظام المطبق خلال العشريتين السابقتين هي عدم المرونة بالشكل الذي يجعل الأسعار لا تستجيب بشكل تلقائي للتغيرات التي تلحق بالعوامل المؤثرة عليها، وإنما كان ذلك يتم عن طريق تدخل الوزارة الوطنية الشيء الذي نتج عنه التعرض لخسائر كبيرة نظرا للفترة الزمنية التي تتطلبها عملية التعديل، ولهذا تم البدء بالعمل بنظام أسعار جديدة ابتداء من جويلية 1989 هذا الأسلوب يتضمن نظامين هما نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار الحرة.¹

1- نظام الأسعار المقننة

إن هذا النظام يهدف إلى حماية المستهلك بالدرجة الأولى وكذا المنتجين، وهي على العموم تتعلق بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والضرورية للحياة، وأشكال تدخل الوزارة الوصية في هذه الأسعار يتجسد من خلال:

- ضمان الأسعار في مرحلة الإنتاج، بمعنى أن الدولة تقوم بتدعيم خلال مرحلة الإنتاج لسلع معينة، وذلك حتى لا تكون أسعارها مرتفعة في السوق؛
- وضع سقف للأسعار والهوامش للسلع والخدمات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية مثل الخضر الجافة، الكهرباء، الغاز... إلخ.

2- نظام الأسعار الحرة

وهي تتعلق بالسلع والخدمات التي تخضع أسعارها للنظام السابق وهذا النظام أدخل مرونة على الأسعار، حيث تتغير تبعا لظروف السوق ولكن بشرط أن يتم التصريح بالإعلان على هذه الأسعار وتبرير مستواها.

¹ Youcef Deboud, le nouveau mécanisme économique en Algérie, Alger, Office des publications Universitaire, 1995, P 87.

وقد تدعم تحرير الأسعار أكثر مع لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي في إطار عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة، وذلك في ماي 1994م، ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات، بموجب تسهيل الصندوق الممدد وذلك في ماي 1995م، وقد كانت أهم الأهداف التي يرمي تحقيقها هذا الاتفاق هو تحرير الأسعار بالشكل الذي يجعلها تستجيب لتغيرات العرض والطلب وجعلها قريبة من مستويات الأسعار السائدة في الدول الأخرى، لأن النظام السابق أدى إلى نتائج سلبية انعكست على الاقتصاد الوطني ولذلك قامت الدولة سنة 1992م بخفض التدعيم في الأسعار المقننة من المواد الغذائية ثم منذ سنة 1994م تم اتخاذ عدة إجراءات وهي:

- في أبريل 1994م تم إلغاء القيود المفروضة على هامش الربح بالنسبة لبعض السلع الغذائية.
- في أواخر 1994م تم تحرير أسعار العتاد الزراعي ولوازمه، وكذلك أسعار مواد البناء.
- في سنة 1995م تم إصدار قانون المنافسة الذي يهدف بالأساس إلى التشكيل الحر للأسعار ضمن قواعد المنافسة المشروعة وإلغاء الاحتكار.
- في 1997م تم إلغاء الدعم العام، وذلك على جميع المواد الغذائية والطاقة، وكذلك إيجار السكن.

وفي الأخير نصل إلى أن نظام الأسعار في الجزائر كان كوسيلة من وسائل تنفيذ الخطة التنموية وليس وسيلة تعديل الإختلالات التي تظهر بين العرض والطلب، غير انه ابتداء من سنة 1989م فقد بدأت الأسعار تسترجع الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، وهذه المراحل بطبيعة الحال انعكست على الأسعار خلال الفترة المدروسة.¹

¹ وكان أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2004-، مرجع سابق، ص 85.

المبحث الثالث: آلية معاينة وحساب المستوى العام للأسعار في الجزائر

بعد تعرضنا لأنماط الأسعار التي سادت خلال الفترة المدروسة وما قبلها، نصل الآن إلى تناول مفهوم المستوى العام للأسعار، إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار، وكذا الكيفية التي يقدر بها المستوى العام للأسعار، من خلال الحديث عن مميزات الرقم القياسي للأسعار في الجزائر، بذكر تعريفه وطريقة حسابه مع مثال من الإحصاء الوطني لاستهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988م، إضافة إلى تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك على المستوى الوطني.

المطلب الأول: المستوى العام والأرقام القياسية للأسعار

1- مفهوم المستوى العام للأسعار

إن حركة الأسعار دور بالغ في التأثير على مستوى الدخل القومي وعلى مستويات دخول الأفراد بشكل عام. فعند ارتفاع دخل فرد ما بين سنتين (ن) و (ن + م) بعشر أضعافه مثلا والذي يصاحبه ارتفاع عام في الأسعار بين السنتين (ن) و (ن + م) بعشر أمثال مستواها ففي هذه الحالة لا يكون دخل الفرد ازداد عشر أمثال ما كان عليه بل إن دخله الحقيقي لم يتغير نتيجة انخفاض قيمة النقود إلى عشر قيمتها السابقة، أي أن القوة الشرائية للنقود لعام (ن + م) لا تساوي إلا عشر أمثال مستواها عام (ن) ومن ذلك برزت أهمية معرفة المستوى العام للأسعار لأي سنة كي نستبعد أثر تغيرها حتى تكون لدينا فكرة صحيحة على الدخل الحقيقي وتطوراتها عبر السنين.¹

ويشير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار ولا تكون مستوى الأسعار أهمية إذا لم تلاحظ مع التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهية أثناء تغير المستوى العام للأسعار. فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الانكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظيف ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسيا للاقتصاد الكلي.²

¹ ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية - البنوك التجارية البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 205.

² محمود يونس، أحمد مجاهد مندور، السيد مجاهد أحمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19 - 20.

2- لأرقام القياسية للأسعار

1-2 أنواع الأرقام القياسية: هناك العديد من الأرقام القياسية ولكل مزاياه وعيوبه.

أ- الرقم القياسي البسيط :

هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة (س ن) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (س) ويشار إليه بالصيغة التالية :

$$م = \frac{\sum_{س ن} 100x}{\sum_{س 0}}$$

وحتى تتمكن من معرفة التطورات التي حصلت على مستوى العام للأسعار ، نقوم باعتماد سنة معينة تدعى بسنة الأساس ، وتنسب إليها باقي السنوات ويطلق على كل سنة من السنوات المنسوبة إلى سنة الأساس إسم سنة المقارنة.

وعيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبير على الرقم القياسي البسيط إذا لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة) ولتلاقي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي " لاسبير " أو الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي " باش " .

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس " لاسبير " :

يقترح رقم " لاسبير " الترجيح بكميات سنة الأساس لإعطاء كل سعر أهميته النسبية.

$$الرقم القياسي لاسبير : م = \frac{\sum_{س ن ك} 0}{\sum_{س 0 ك} 100x}$$

وعند مقارنة الأرقام المحصل عليها بطريقة " لاسبير " مع الأرقام القياسية البسيطة نجد أن هناك إختلافين رئيسيين هما :

الأول: أن الأرقام القياسية للأسعار المرجحة بكميات سنة الأساس قد ارتفع مستواها بصفة عامة عن الأرقام القياسية البسيطة.

الثاني: أن ترتيب المستوى العام للأسعار قد ينخفض في بعض السنوات عن الأخرى في الرقم القياسي البسيط ، بينما يرتفع عند استخدام الأرقام القياسية المرجحة.

وعموما نجد أن هذا الرقم يتحيز إلى الأعلى ، وبذلك يضع حدا أعلى لتغيرات الأسعار خلال الفترة موضوع البحث.¹

ج- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة " باش " :

أما الطريقة الثانية لترجيح الأسعار هي ترجيحها بكميات السنة النهائية أو سنة المقارنة ، فنحصل على الرقم القياسي " باش " فنضرب كميات الإنتاج الخاصة بسنة المقارنة في أسعار السنوات المختلفة فنحصل على قيمة هذا الإنتاج بدلالة الأسعار المختلفة ، ثم بجمع قيمة إنتاج السلع المختلفة في كل عام نحصل على قيمة الإنتاج في كل سنة وعند مقارنة أرقام " باش " بأرقام " لاسبير " نجد أن الأولى أصغر من الثانية ، وسبب ذلك أن السلع التي انخفض ثمنها تأخذ وزنا كبيرا نسبيا ، ولذلك فإن هذه الطريقة عادة ما تكون متحيزة نحو الأسفل.

$$\text{الرقم القياسي " باش " : } m = \frac{\sum_{ن ك} س ن}{\sum_{ن ك} س 0} \times 100$$

د- الرقم القياسي " فيشر " :

و للتغلب على التحيز نحو الأعلى كما في " لاسبير " ، أو نحو الأسفل كما في " باش " يتم القياس برقم أمثل ، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين " باش " و " لاسبير " ويطلق عليه رقم فيشر القياسي.

¹ ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية - البنوك التجارية البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 205 - 208.

$$\text{الرقم القياسي فيشر} = \frac{\sum_{\text{س ن ك ن}}}{\sum_{\text{س 0 ك ن}} + \frac{\sum_{\text{س ن ك 0}}}{\sum_{\text{س 0 ك 0}}}$$

2 مقاييس الأرقام القياسية :

يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس للأرقام القياسية هي :

أ - الرقم القياسي المنتج (PPT) : ويغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية..

ب - مؤشر إجمالي الناتج القومي (GNP) : ويغطي مجموع السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد القومي وبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالي :

$$\text{م.إ.ن.ق} = \frac{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة}} * 100$$

ج - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) : ويغطي مجموعة السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشراؤها.²

والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلعة سوقية من السلع والخدمات الاستهلاكية المشتراة بواسطة الأسر متوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية. فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة ، فتختار عينة التي تجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد ، من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين والعينة تشمل أسعار مثل تلك السلع كاللحوم والألبان ومنتجاتها الخضر والفواكه ، المشروبات ، الملابس ، ومثل تلك الخدمات كالمسكن ، الانتقال والمواصلات ، الرعاية الطبية ، و سلع وخدمات أخرى مشتراة للحياة اليومية. وتجدد الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي لاسعار المستهلكين يقصد با أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي.³

¹ ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية - البنوك التجارية البنوك المركزية، مرجع سابق، ص ص 209 - 210.

² محمود يونس، أحمد مُجد مندور، السيد مُجد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 19.

³ كامل بكري، رمضان مُجد مقلد، مُجد سيد العابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، ص 203.

المطلب الثاني: مميزات الرقم القياسي للأسعار في الجزائر
من أهم مميزات مؤشر الاستهلاك في الجزائر أنه يحسب شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصائيات وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات.

1- الرقم القياسي للأسعار المعتمد في الدراسة

سوف نستعمل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الوطني، حيث يتم أخذ عينات من جميع الفئات والمستويات الاجتماعية وذلك عن طريق الإحصاءات التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات وعلى طول الفترة المراد دراستها.

2- مثال عن تقدير الإحصاء الوطني للاستهلاك

سنأخذ البيانات المتحصّل عليها من الإحصاء الوطني لاستهلاك العائلات والذي تم سنة 1988 م والذي أجرى على عينة مكونة من 10618 عائلة ومن 260 منتج يمثل مجموع نفقات الاستهلاك، وقد توصل هذا الإحصاء إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (01-01): النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على كل مجموعة حسب إحصاء 1988م.

الوحدة: %

البيان	أغذية ومشروبات	ألبسة وأحذية	أعباء السكن	الأثاث واللوازم
1000 %	440.1	115.8	56.40	68.20
البيان	الصحة والخدمات	النقل والاتصال	التربية والثقافة	متفرقات
1000 %	33.80	114.9	65.10	105.7

المصدر: اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

وهذه النسب المتوصل إليها هي التي تستعمل كمعاملات ترجيح في الرقم القياسي للاستهلاك كما سنرى في العنصر الموالي.

3- طريقة حساب الرقم القياسي للأسعار

إن حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر يتم باستخدام رقم " لاسبير " والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس لترجيح وبالنسبة للجزائر فإن هذه الكميات كما أشرنا سابقا تحسب انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، وهذا الرقم يبين لنا كيف تتطور أسعار نفس السلعة من السلع والخدمات عبر الزمن، بحيث يبين لنا كم يجب أن ننفق من النقود اليوم من اجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة¹، وسوف نتطرق أولا إلى كيفية جمع أسعار السلع والخدمات ثم كيفية حسابه.

3-1- جمع الأسعار : كما نعلم أنه من المستحيل جمع أو ادخال جميع السلع والخدمات، ولذلك يتم

الاقتصار على عينة منها بشرط أن تحتوي على الخصائص التالية:²

- مكونة من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع من طرف العائلات.
- إن تكون السلع والخدمات المأخوذة تسمح بإعطاء نظرة واضحة عن المستوى العام للأسعار.
- تطور أسعار هذه السلع والخدمات يتم اعتبارها ممثلة للاستهلاك المرجح بكميات سنة الأساس.

ويتم جمع أسعار هذه السلع والخدمات من عند التجار وأسواق الخضار والفواكه، ولكن بشرط أن تكون هذه النقاط موزعة بالشكل الذي يضمن أنها، تمثل الواقع. أما عن تاريخ جمع هذه الأسعار فيتم دوريا حسب نوعية السلع والخدمات وتأخذ أسعار التجزئة بعين الاعتبار، أما عن نوعية الأسعار فتختلف حسب الأنظمة التي مرت معنا.

3-3 - حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك : بعدما يتم جمع الأسعار من مختلف النقاط

للسلع والخدمات الداخلة في الرقم، يتم استبعاد كل قيمة تعتبر شاذة بالنسبة للأسعار الحالية لكل سلعة أو خدمة، ثم حساب السعر المتوسط لكل سلعة أو خدمة معينة، ثم عن طريق هذه المتوسطات يتم حساب السعر المتوسط لكل مجموعة، ثم السعر المتوسط الإجمالي، وبمقارنة هذا الأخير بما كان سائد خلال سنة الأساس يتم الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ويتم حسابه وفق الصيغة التالية:

$$Im/ AB = \sum \left(\frac{Wi}{\sum Wi} \right) \left(\frac{P_i^m}{P_i^{Ab}} \right)$$

¹ Indice des prix a la consommation , collection statistique, N0 98, ONS , Juillet, 2001 , P 01.

² Indice des prix a la consommation, Op. Cit, P , P.01.

حيث:

W_i : وزن السلعة أو الخدمة i والمحسوبة في سنة الأساس، وهي تمثل إنفاق دخل الأسر الجزائرية
كما

سبق ورأينا من خلال الجدول 1 و2.

P_i^m : متوسط السعر الجاري للسلعة أو الخدمة i خلال الشهر m ؛

P_i^{Ab} : متوسط السعر الجاري للسلعة أو الخدمة i خلال سنة الأساس.

وبهذا نكون أتينا على ذكر أهم خصائص الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر والذي على أساسه يتم حساب المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومعدلات تغيير المستوى العام للأسعار في

الجزائر

1- تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر

إذا اعتمدنا سنة 1969 م كأساس، فإنّ تطور هذا المؤشر مرّ بالفترات التالية:¹

- الفترة 1970 م إلى 1979 م: والتي تميزت بتحديد صارم للأسعار، فنجدها قد انتقلت إلى 205.46% سنة 1979 م بالمقارنة مع سنة 1969 م، محققة نسبة زيادة قدرها 105.46% ، وتضاعفت ب 2.05 مرة، إلا أنه داخل هذه الفترة ذاتها فالأسعار تختلف من مخطط إلى آخر، حيث: أ خلال المخطط الرباعي من 1970 م 1773 - م: بلغت نسبة الزيادة في المؤشر العام للأسعار ب 13.06% ولم تتضاعف إلا ب 0.17 مرة؛
- ب - خلال المخطط الرباعي الثاني 1974 م 1977 - م: بلغت نسبة الزيادة في مؤشر الأسعار ب 30.60% ولم تتضاعف إلا ب 1.31 مرة؛
- ج - خلال سنتي 1978 م 1979 م - م: بلغت نسبة الزيادة في مؤشر الأسعار ب 10.42% وقد تضاعفت ب 1.10 مرة.

¹ ركان أحمد،، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2004-، مرجع سابق، ص 92.

إذن نلاحظ أن هذه الأرقام قد عكست بشكل واضح سياسة الدولة فيما يخص تحديد الأسعار، إذ نلاحظ الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار على مدى المخططين الأول والثاني، لكن ابتداء من سنة 1978 م فقد عرف هذا النظام اختلالاً، الشيء الذي انعكس في تحريك المستوى العام للأسعار خلال هاتين السنتين، بالمقارنة مع السنوات السابقة.

- **الفترة من 1980 م إلى 1989 م:** والتي تميزت بما يعرف بنظام الأسعار الفعلية، حيث نجد المستوى العام للأسعار قد عرف نسبة زيادة قدره % 115.73 ، وتضاعف ب 2.16 مرة على امتداد 10 سنوات، ولهذا فهذا المستوى فقد ارتفع استجابة لتغيير نظام الأسعار الذي بدأ يتبلور منذ البدء في المخطط الخماسي الأول، والذي جاء بعدة أمور منها: الأخذ بعين الاعتبار لسعر التكلفة وأسعار الاستيراد، وحالة الطلب والعرض.
- **الفترة من 1990 م إلى 2004 م:** هذه الفترة عرفت بالتحريك التدريجي للأسعار، فبعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 م، انعكس ذلك وبشكل واضح في صورة زيادة المستوى العام للأسعار، حيث بالمقارنة بسنة 1969 م فقد انتقل مؤشر الأسعار من 569.71 سنة 1990 م إلى 2903.38 % سنة 2004 م، وهذا معناه أن أسعار سنة 2004 م تمثل ما يقارب 29 مرة أسعار 1969 م، وقد حقق المؤشر العام للأسعار نسبة زيادة قدره % 409.62 ، خلال هذه الفترة الأخيرة.
- **الفترة من 2005 م إلى 2016 م:** عموماً، عرفت هي الأخرى تزايداً في المؤشر العام للأسعار، وسوف يتم التفصيل فيها في الفصل الثالث من بحثنا هذا.

2- تطور معدلات تغيير المستوى العام للأسعار في الجزائر من 1990 م إلى 2016 م

لقد خلصنا إلى أن المستوى العام للأسعار في الجزائر قد عرف تطوراً كبيراً، لكن النسبة الكبرى من هذا التطور قد تحققت خلال المرحلة الأخيرة، أي بعد صدور نظام تحرير الأسعار، ولهذا سوف نحاول إلقاء الضوء على مختلف هذه التغيرات خلال الفترة المدروسة، ودراسة ما يعرف بمعدلات التضخم والتي تحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الفترة } t - \text{الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الفترة } t-1}{\text{الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الفترة } t-1}$$

أي أن أسعار السنة t قد تزداد أو تنخفض بنسبة مئوية محدّدة بالمقارنة مع الأسعار السائدة في السنة السابقة لها $t-1$. وعليه، نجد أنّ معدلات تغير الأسعار أو ما يُعرف بالتضخم تختلف من سنة إلى أخرى، ولكن في الأدبيات الاقتصادية يميزون ثلاثة أنواع¹:

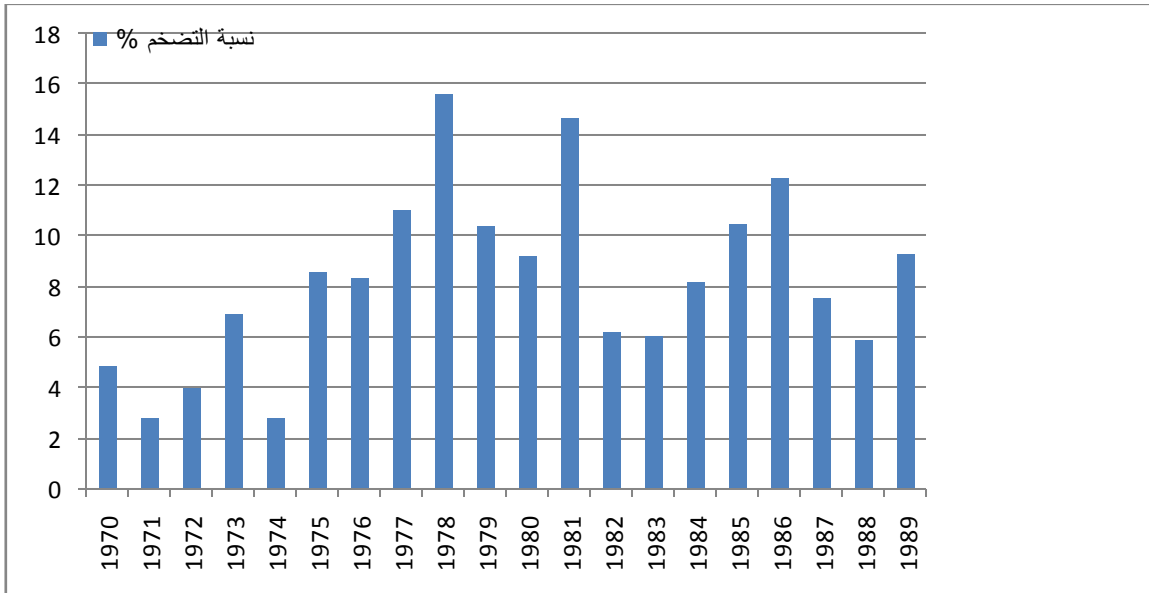
أ. التضخم الزاحف: وهو يتميز بمعدلات تغير أقل ويساوي 5% سنويا.

ب. التضخم المتسلق: وهو يطلق على معدلات تغير الأسعار لما يكون ذات رقمين أو ثلاثة، وهو يحمل مخاطر كبيرة للاقتصاد.

ج. التضخم الجامع، حيث تكون معدلات تغير الأسعار تفوق 1000 % سنويا، وهذا النوع يحمل مخاطر كبيرة جدا للاقتصاد كذلك.

ولمعرفة كيفية تغير الأسعار في الجزائر نورد الجدول الموالي:

الشكل رقم (01-01): معدلات تغير الأسعار في الجزائر من 1970 م إلى 1989 م



المصدر: من إعداد لطالب بناء على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال ملاحظة تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر، نجد أنّها تختلف من سنة إلى أخرى فخلال الفترة الكلية فالمعدل المتوسط لتغيير الأسعار قد كان يساوي 10.40 % سنويا، أي أنه على

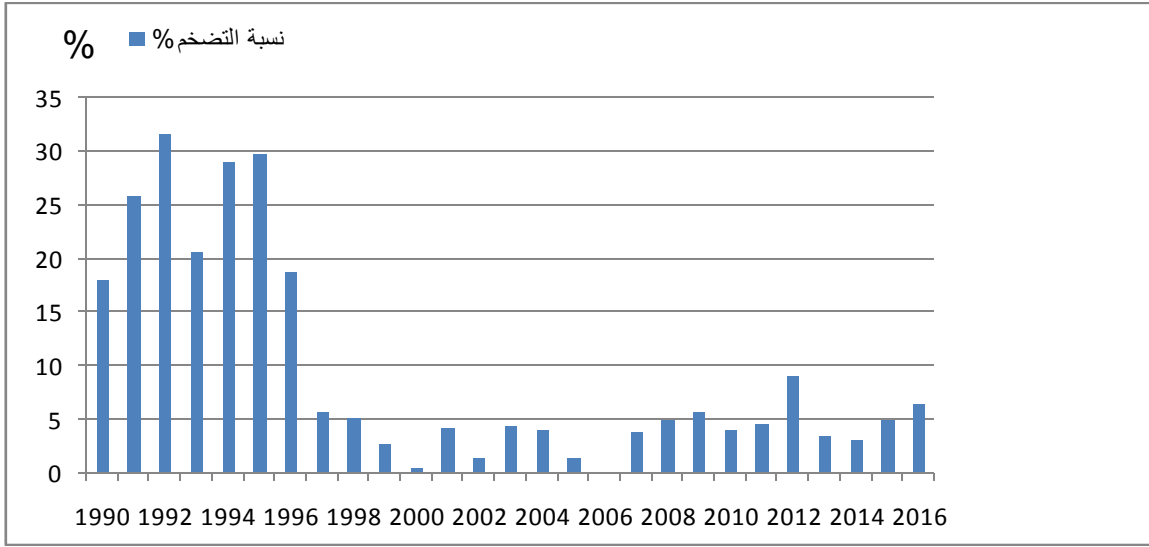
¹ زكان أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2004-، مرجع سابق، ص 93-94.

امتداد 35 سنة فالأسعار قد كانت تتغير بمتوسط نمو قدره % 10.40 ، إلا أن داخل هذه الفترة فهناك اختلاف في معدل تغير، حيث نجد:

أ - من 1970 م إلى 1979 م : نجد أن الأسعار تغيرت في المتوسط ب % 7.33 ودخلها كذلك نجد أن معدلات تغير خلال المخطط الرباعي الأول قد كانت ضعيفة، حيث وصلت إلى % 4.30 في المتوسط ثم ارتفعت خلال المخطط الرباعي الثاني إلى % 8.03 في المتوسط بينما شاهدت تغيرا كبيرا خلال سنتي 1978 م - 1979 م وذلك راجع كما سبق ورأينا إلى التهرب من الأسعار المحددة إداريا، حيث متوسط تغيرها ما نسبته % 13.02 سنويا ورغم الاختلاف في معدلات التغير إلا أنها تتجه إلى الارتفاع من سنة إلى أخرى، كما أنها مرتفعة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سياسة تحديد الأسعار وما تهدف إليه من تجنب الضغوط التضخمية.

ب - الفترة 1980 م إلى 1989 م: حيث نجد أن متوسط التغير السنوي قد كان في حدود % 8.97 سنويا لكن داخل هذه الفترة فإن معدلات تغير الأسعار قد ارتفعت خلال بداية الفترة، ثم اتجهت إلى الانخفاض، وعادت مرة أخرى إلى الارتفاع مع الأزمة الاقتصادية سنة 1986 ومعدلات التغير هذه الفترة قد اتجهت إلى الارتفاع نتيجة السياسة المنتهجة في مجال الأسعار والتي سبق ورأيناها. أما بعد صدور قانون النقد والقرض، فإن معدلات التغير كانت وفق ما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01-02): معدلات تغير الأسعار في الجزائر من 1990م إلى 2016م



المصدر: من إعداد لطالب بناء على أرقام الديوان لوطني للإحصائيات.

يمكن التمييز بين ثلاث فترات متباينة هي:

أ- الفترة 1990 م إلى 1996 م: تميزت بمعدلات تغيير كبيرة، حيث في المتوسط بلغت 13.02%، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا إلى غاية 1996 م، إذ بلغت نسبة تغير الأسعار ب 24.78 % سنويا؛

ب- الفترة 1997 م إلى 2004 م: وقد عرفت معدلات التضخم اتجاها نحو الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها 0.34 % وهي أقل معدل تضخم سجل خلال تاريخ الجزائر، حيث هذه النسبة لم تعرفها الجزائر حتى في سنوات مراقبة الأسعار.

ج - الفترة 2005 م إلى 2016 م: عرفت هذه الفترة عودة في تزايد نسبة التضخم من سنة إلى أخرى، وكانت أدنى نسبة مسجلة في سنة 2005 م ب 1.40 %، للتراجع سنة 2010 م ب 2 % مقارنة بسنة 2009 م، لكن استمرت بعد ذلك الزيادة لتصل إلى 8.9% سنة 2012م، إلا أنها سجلت انخفاضا محسوسا في السنتين الموالتين محققة قيمة 2.92 % سنة 2014م، لتعود إلى الارتفاع في آخر سنتين بالغة 6.4 % سنة 2016م.

وفي الأخير إذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن القول أن الجزائر قد عرفت ومنذ 1970 م ضغوط تضخمية متواصلة، وقد ازدادت هذه الأخيرة بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة أي بعد تحرير الأسعار، إلا أنها بدأت تتراجع ابتداء من سنة 1997 م.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أنّ النظريات النقدية المختلفة لعبت أدورا هاما في تفسير المستوى العام للأسعار، ولكن لكل نظرية مدخلها وتحليلها الخاص بها، وذلك وفقا للظروف التاريخية التي ولدت فيها فروض هذه النظرية أو تلك ولا يمكن إغفال دور هذه النظريات في ذلك التفسير، والتي ما زال جلها يستخدم كأسس لتحليل أزمات العالم الاقتصادية إلى اليوم. كما أنّ ظهور العديد من النظريات المفسرة لآثار النقود على المستوى العام للأسعار يدل دلالة قاطعة على أهمية النقود ودورها في النشاط الاقتصادي وبأنها عامل أساسي من عوامل التأثير في النشاطات الاقتصادية المختلفة وبأنها العامل الأبرز في صنع التضخم أو الانكماش أو الانتعاش أو الكساد ... الخ من الظواهر.

كما أننا قمنا خلال هذا الفصل بالتعرض لدراسة تطور المستوى للأسعار من خلال تناول أنظمة الأسعار التي سادت، حيث أنه ومنذ الاستقلال فقد عرف هذا المجال عدة تغيرات انعكست أولا وقبل كل شيء الخيارات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية فابتداء، كانت الفترة التي عقيبت الاستقلال تتميز باستمرار نظام الأسعار السائد خلال العهد الاستعماري، حيث يتم تدخل من طرف الدولة لتحديد أسعار السلع المستوردة، السلع الزراعية وغير الزراعية وقد كان هذا النظام يهدف إلى حماية الطبقات الفقيرة التي كانت تشكل أغلب السكان آنذاك، وقد شملت هذه المرحلة سنوات السبعينات من القرن الماضي. أما مع مطلع الثمانينات، فقد بدأ التفكير في إعادة النظر في نظام الأسعار مند بداية المخطط الخماسي المطبق الأول إلى غاية شهر جوان من سنة 1989م، وذلك لجعل الأسعار تلعب دورا معدلا في النظام الاقتصادي.

وقد تميزت تلك الفترة عموما (1970م-1989م) بعدم المرونة بالشكل الذي يجعل الأسعار لا تستجيب بشكل تلقائي للتغيرات التي تلحق بالعوامل المؤثرة عليها، وإنما كان ذلك يتم عن طريق تدخل الوزارة الوطنية الشيء الذي نتج عنه التعرض لخسائر كبيرة نظرا للفترة الزمنية التي تتطلبها عملية التعديل، ولهذا تم البدء بالعمل بنظام أسعار جديدة ابتداء من جويلية 1989.

أمّا بالنسبة لحساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، فإنه بعدما يتم جمع الأسعار من مختلف النقاط للسلع والخدمات الداخلة في الرقم، يتم استبعاد كل قيمة تعتبر شاذة بالنسبة للأسعار الحالية لكل سلعة أو خدمة، ثم حساب السعر المتوسط لكل سلعة أو خدمة معينة، ثم عن طريق هذه المتوسطات يتم حساب

السعر المتوسط لكل مجموعة، ثم السعر المتوسط الإجمالي، وبمقارنة هذا الأخير بما كان سائد خلال سنة الأساس يتم الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

أما فيما يخص استقرار الأرقام المسجلة بالنسبة للمستوى العام للأسعار، وبعد استعراضنا لتطوره في الجزائر من 1970 م إلى سنة 2016 م وبأخذ سنة 2001 م كأساس، فإنه يمكن القول أن قراءة معطيات الديوان الوطني للإحصاء تشير إلى أن الجزائر عاشت خلال هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الأسعار، حيث كانت تنمو بشكل بطيء في السبعينات، ثم ازدادت وتيرة الارتفاع خلال الثمانينات والتسعينات إلى غاية 1996 م أين عرفت نوعا من الاستقرار النسبي. أما بداية من سنة 2005م فقد عاد الارتفاع التدريجي لمستويات الأسعار، حيث بلغ سنة 2012 ذروته بالنسبة لتلك الفترة، ليستقر معدل التضخم عند 6.4 خلال سنة 2016.

إنّ تطوّر المستوى العام للأسعار على النحو الذي تمّ استعراضه في هذا الفصل، يعود إلى عدة عوامل وسياسات اقتصادية منتهجة من طرف الدولة الجزائرية. ولعلّه من أبرز تلك السياسات نجد السياسة النقدية، حيث تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات النقدية على المستويين الداخلي والخارجي من خلال إصدار قوانين وتشريعات كان هدفها توفير الجو المناسب لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وذلك ما سوف نتطرق إليه بنوع من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

محل عام للسياسة

النقدية

تمهيد

تعتبر النقود أداة للربط بين أوجه النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها و استهلاكها، التي تطورت عبر التاريخ حسب أهمية وظائفها في الاقتصاد، فقد حظيت النقود باهتمام كبير من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لما لها من دور هام في عملية تمويل التنمية، و رفع معدلات النمو و تحقيق التوازن الاقتصادي، فخلال هذا التطور عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، انطلاقا من اعتبارها حيادية في الاقتصاد كونها وسيلة تغطية للمعاملات فقط من وجهة نظر الكلاسيك، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة في عهد كيتز ثم النقديين، حيث أصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المنشط أو المثبط في النشاط الاقتصادي، حسب تحكم السلطات النقدية فيها، هذا و قد جعل تنظيم عرض و تداول النقود ضرورة ملحة، و عليه فإن أية هيئة ما لديها سلطة لتنظيم عرض و تداول النقود هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، و هي السلطة النقدية، هذه السلطة ليست هيكلًا جامداً تمر عبره النقود، بل عليها إذا تنظيم عرض و تداول النقود، ما دام لها تأثيرات قوية على الإنتاج و التشغيل و التضخم و التوازن الخارجي، و تدخلها في تنظيم عرض و تداول النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، يسمى سياسة نقدية.

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، و أصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، و يظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة و استقرار الأسعار و تدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، و هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها و أدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، و من ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم و الظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، و هو ما يؤدي إلى التوازن و الاستقرار الاقتصادي بما في ذلك ضمان الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار.

وبالتالي، تعتبر السياسة النقدية مكونًا هامًا لكل سياسة اقتصادية تبناها أي دولة، وذلك نظرا للأهداف التي تصبو إليها من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد. ويتبنى البنك المركزي إستراتيجية معينة للسياسة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية للبلد، منطلقا من عدد من الأسس والأدوات،

كما أنه يحرص على شروط نجاعة السياسة بالعمل على تفادي عوائق نجاحها. لذا، سوف نستعرض خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول السياسة النقدية

المبحث الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: شروط نجاعة السياسة النقدية وعوائق نجاحها

المبحث الأول: أساسيات حول السياسة النقدية

سوف نتناول في هذا المبحث الحديث عن الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال تعريفها وأهميتها وأهم المدارس الفكرية التي تناولت موضوع السياسة النقدية، إضافة إلى استراتيجياتها، وصولاً إلى مستويات الأهداف التي تسعى إلى بلوغها.

المطلب الأول: للسياسة النقدية والمدارس الفكرية

قبل التطرق إلى استراتيجيات السياسة النقدية ومستويات الأهداف التي تصبو إليها، يجب الإحاطة بمفهوم هذه السياسة وكذا أهميتها في إطار السياسة الاقتصادية للبلد ككل.

1- تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.¹

فيرى كينت (kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل. وبنفس الاتجاه يرى براتر (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.²

السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع و الخدمات، أسعار الفوائد و أسعار صرف العملة الوطنية) و ذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، و يتعلق الأمر هنا

¹ زكريا الدوري و د.يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- طبعة 2006- ص185.

² زكريا الدوري و د.يسري السامرائي، مرجع سابق، ص185.

بمجموعة من القوانين و التنظيمات و الإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية ، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات و مرونة أداء الجاه -از الإنشجي ، و كذلك المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من العملات الأجنبية.¹

2- أهمية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام². من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، ففتح المجال للنقاش على مصريه لتحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتعددت وجهات النظر، اتفقت واختلفت، والسبب ربما راجع إلى اختلاف المعتقدات الفكرية الاقتصادية لكل مفكر، أو راجع إلى اختلاف البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية.

3- السياسة النقدية من منظور المدارس الفكرية

لقد اختلفت نظرة المدارس الفكرية إلى السياسة النقدية تبعا للمنطلقات التي تركز عليها كل مدرسة. وعلى العموم سوف نتناول أهم ثلاث مدارس التي تعرضت إليها مختلف الدراسات حول موضوع السياسة النقدية، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

3-1- السياسة النقدية عند الكلاسيك: يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون " ساي " القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:³

- ✓ ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل؛
- ✓ ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة؛
- ✓ ثبات سرعة تداول النقود.

1 عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (مَنحج نقدي و مصري)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999 ، ص207 .

2 كمال أمين الوصال و محمود يونس- "اقتصاديات النقود و البنوك والأسواق المالية"- الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية- طبعة 2004- ص311.

3 ناظم مَنحج نوري الشمري ، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل، 1995 ، ص 300 .

وبالتالي يتضح من كل هذا أن الكلاسيك ابدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي. سواء في حالة الكساد أو التضخم.

ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة" ، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار. أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفف الأسعار.¹

3-2- السياسة النقدية عند كيتز: لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي (1929م -1933م) عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكيترية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:²

- تحليل المعطيات في المدى القصير؛
- الطلب هو الذي يخلق العرض؛
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض؛
- النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كيتز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي؛
- تحليله تحليل كلي، فحسب كيتز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالأستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين؛
- يؤمن كيتز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيكي (ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد؛
- وفقاً لكيتز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كيتز على الدخل والإنفاق و العلاقة بينهما.

¹ ناظم مُجَّد نوري أَلشمري، المرجع السابق، ص303 .

² شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، المدينة، 2001 ، ص28 .

واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.

حسب كثير، فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكيرتية ولكن ليس بالعرض أو الاحتمال الوحيد نظراً لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقاً لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كثير إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كثير أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كثير يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.¹

3-3- السياسة النقدية في الفكر الحديث: لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة الرئيسية في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائماً تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، كما يرى أيضاً أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 106.

القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتتحصر فيما يلي:¹

- ✓ النقود: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة) غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي؛
- ✓ السندات والأصول النقدية: والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها؛
- ✓ الأسهم أو الأصول المالية: التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية؛
- ✓ رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية: المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها؛
- ✓ رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

المطلب الثاني: إستراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى النهائي، و لكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود و إلا اعتُبرت الإستراتيجية غير كاملة.²

1- الإستراتيجيات التقليدية للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي إستراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية و وسيطة مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن رقبته و تصحيح انحرافاتهما و التنبؤ عليها بالمؤشرات، و هذا ما يميزها عن الإستراتيجية غير الكاملة، و لم

¹ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، مطبوعة جامعية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 126-127.

² إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03-، 2013، ص 35.

تعرف الإستراتيجية الكاملة إلا في الستينات من القرن العشرين، وقد استخدم البنك المركزي عدّة استراتيجيات غير كاملة نذكر منها ما يلي:

1-1- نظرية القرض التجاري

تمثل إحدى الإستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي و هي نظرية القرض التجاري، و هو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض القصيرة الأجل ، و تكون متناسبة مع حاجات التجاروتشمل فقط الأوراق التجارية كالكيميالة و فتح الاعتمادات و السندات و ذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض و فوائده¹ . و خلال فترة الكساد العظيم تبين بوضوح أن هناك إستراتيجية غير كاملة و غياب واضح لأهدافها.²

1-2- نظرية أسعار الفائدة

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر ، و كان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات و الستينات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو بالانخفاض، و في الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:³

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية و بالطلب و عرض الائتمان ، و بالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة و قياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية و لا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة، و ذلك لأنه عرضة لأثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقية المتوقع يتلائم مع الطلب، ولا نعرف الصلة بينه و بين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية .

- الارتباط بين تغيرات الأسعار و أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، كما نلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقييد الاستثمار.

¹ مدحت صادق ، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 257.

² إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 36.

³ يوسف كمال مجّد، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1996، ص 28.

2- إستراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

إن ظهور بؤادر التضخم في الدول الكبرى، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم و مكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية خاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود و مستوى النشاط الاقتصادي.¹

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في إختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة ، و محاولة تصحيح و ضبط الفروقات بين التقديرات و الواقع وأتبعته هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية ، و بالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.² و يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية ، كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون مناسباً مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة إقتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى إنخفاض تلك الإقتراضات ، و لذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط و يكون إجمالي الاحتياطي ، و بالتالي عرض النقود في زيادة الإستراتيجية أيضاً لم تكن ناجحة بالكامل.

و لكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها و لم تلقى نجاحاً كبيراً و تعرضت لانتقادات عديدة لكون البنوك المركزية لم تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود و لذلك تم مها بإجراءات جديدة أهمها توسيع المجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية التقلبات ضمنه و استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولى لضبط كمية النقود، و لذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.³

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق، ص 37.

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 121.

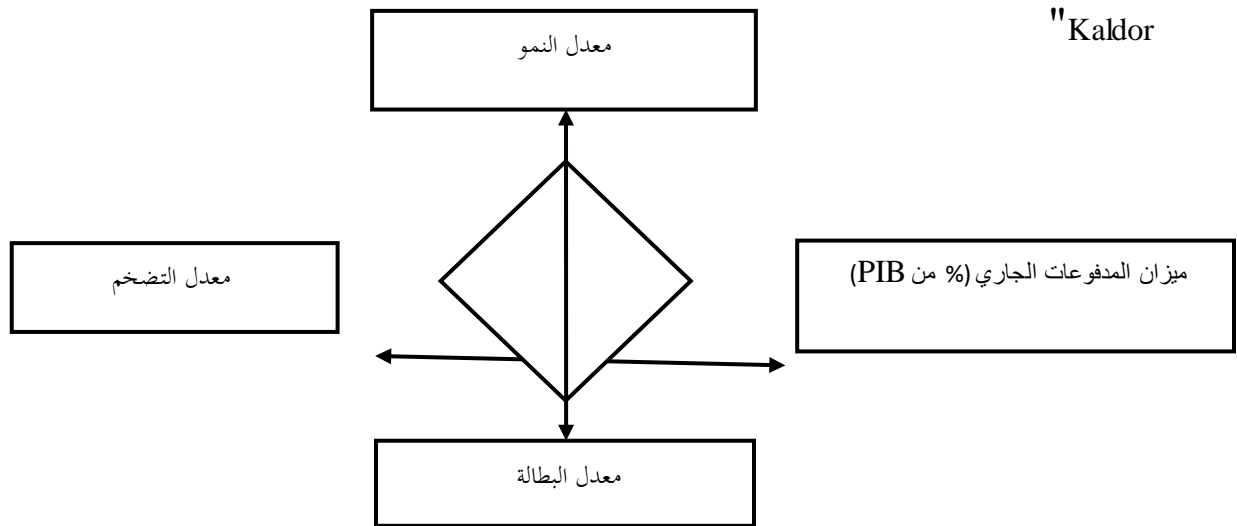
³ باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص 317.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظراً لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (مكافحة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (مكافحة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولا كالدور"¹.

الشكل رقم (02-01): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de N. Kaldor"



Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD - Paris - p118.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص 34.

1- الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك و ظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل ، الطويل ، و لهذا الأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة¹ حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة و واضحة و محددة للمتعاملين و للسوق حول مضمون السياسة النقدية² وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات : المجموعة الأولى و هي مجموعة الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية، و مجموع احتياطات البنوك، و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة³ . أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد و تحتوى على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصد و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد⁴ ، و تعرف أيضا على المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية، و المرتبطة بشكل ثابت و مقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة النقدية، أسعار الفائدة⁵ . و لهذه الأهداف فائدتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية و على سعر الصرف، و على معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار و الإنتاج و الأجور أما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو بآخر إعلانا لإستراتيجية السياسة النقدية.

3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها

¹ أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 1991، ص 48.

² Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte, paris, 2000, p88.

³ باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، الرياض، دار المريخ للنشر، 1984، ص 300.

⁴ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2000، ص 193.

⁵ Marc montoussé, économie monétaire et financière, édition Bréal, Paris, 2000, p 220.

في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية¹، حيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية العامة بشكل عام. و عموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية و النهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام و السياسة النقدية بشكل خاص و هي:²

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،

- العمالة الكاملة،

- تحقيق معدل نمو عالي،

- توازن ميزان المدفوعات.

¹ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص 50.

² Freidman, Milton, The ptimum quantity of money and other essay, London, Macmillan, 1973, p 95.

المبحث الثاني: أسس ومحددات و أدوات السياسة النقدية

من أجل أن تحقق السياسة النقدية أهدافها التي تم ذكرها في المبحث السابق، يجب أن تقوم على مجموعة من الأسس التي تختلف تبعاً لدرجة التقدم الاقتصادي للدول، إضافة إلى اعتماد مجموعة من الأدوات بما يضمن نجاح هذه السياسة.

المطلب الأول: أسس ومحددات السياسة النقدية

1- أسس السياسة النقدية: تختلف أسس السياسة النقدية من دولة إلى أخرى وذلك حسب مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة. لذا، سوف نتطرق إلى تلك الأسس فكل من الدول الرأسمالية المتطورة ، ثم بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو.

1-1- أسس السياسة النقدية في الدول الرأسمالية

في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات بالدرجة الأولى في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد من أجل الاستقرار النقدي الداخلي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتهج هذه الدول بعض السياسات النقدية الكمية كالسوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك ، إلا أن السياسة النقدية لا تعد كافية، في تحقيق جميع الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد الاعتماد على السياسة المالية وذلك لأن هناك حدود لا تتجاوز الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.¹

1-2- أسس السياسة النقدية في الدول السائرة في طريق النمو

إنّ أسس السياسة النقدية في الدول السائرة في طريق النمو تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية، ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويقلل من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول وخاصة عنصر العمل وتختلف النظام المصرفي وقلة تأثيره فضلاً عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية.²

¹ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 139.

² نفس المرجع، ص 140.

2- محددات السياسة النقدية

تحدد السياسة النقدية بمجموعة من الصعوبات التي من شأنها التقليل من فاعليتها والتي يمكن إجمالها بالمحددات الآتية:¹

2-1- الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية: إذا كانت السياسة النقدية تقدم إسهاما فاعلا من وجهة نظر البعض من الاقتصاديين، فإنها يمكن أن تسبب تشوهات كبيرة سواء الطريقة التي تتفاعل فيها مع الاقتصاد أم في الأهمية النسبية لها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، أو قد لا تكون محققة للاستقرار بسبب الفجوات الزمنية المرتبطة بها، إذ أن عملية اتخاذ القرارات عادة ما تواجه حالة عدم التأكد، وبالتالي تسبب فجوات زمنية أو تخلف زمني بين ما يحصل عليه فعلا وما يجب الحصول عليه، إذ يرى أصحاب النظرية النقدية، أمثال (فريدمان، بروتز، ملترز... إلخ) وجود فجوات بين قرارات التنفيذ في السياسة النقدية يصعب من خلالها توقيف الحوافز والتحكم بحجم الكتلة النقدية بشكل دقيق، لذلك فإن استخدام سياسة نقدية نشطة كثيرا ما يؤدي إلى حدوث أخطاء ينجم عنها تقلبات في دورات الأعمال أشمل من ذلك التي يمكن حدوثها في حالة عدم استجابة البنك المركزي بياسطة للصدمات الخارجية.

2-2- محددات أخرى:

أ- يؤدي حدوث بعض التغيرات في سلوك بعض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إحداث مشاكل في السياسة النقدية والتي تتطلب إجراء تغييرات جوهرية في القرارات النقدية، ومن ثم إرباك عمل السياسة النقدية في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية وفي هذا الصدد يشير سامويلسون، إلى أن ما حدث بعد الثمانينات القرن الماضي في مختلف دول العالم في التغيير الذي يطرأ على سلوك الأسواق المالية وخصوصا ما بعد تجربة النقديين الذين افترضوا الاستقرار النسبي لسرعة التداول النقدي وإمكانية التنبأ بها أصبحت غير مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية مما قاد ذلك بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى التفوق عن استخداماتها كمرشد للسياسة الاقتصادية.

ب- وعندما تغير سرعة التداول النقدية وبالالتجاهات المعاكسة للتغييرات في عرض النقود فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الأثر المتولد والمرغوب من جراء استخدام السياسة النقدية للتأثير على مستوى الطلب

¹ نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010، ص 85-

الكلي، ولما كان اعتبار الأساس النقدي أو الاحتياطي من النقود السائلة المستخدمة في هذا الاقتصاد، بنسب مرتفعة ووجودها بسعر يقل تأثير هذه السياسة بشكل مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي، فضلا عن أن عمليات الاقتصاد الخفي قد تؤدي إلى انحراف أغراض السياسة النقدية عن المستويات المرغوبة لتحقيق انخفاض معدلات التضخم وتعد مثل العمليات أحداث غير متوقعة تتطلب اتخاذ إجراءات صعبة لتغيير مسار السياسة النقدية.

ج- قد تفرض العملية نتيجة سياسات الانفتاح والتبادل الدولي قي ودا على صانعي قرارات السياسة النقدية في التحكم بإجراءات تلك السياسة وبالتالي الحد من قدراتها في اختيار سياسة معينة دون أخرى.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الإعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية.¹

1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

وهي أدوات تسمح برقابة مباشرة (كمية ونوعية) على الائتمان. وقد ظهر هذا النوع من الأدوات الرقابية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه.² وأدوات الرقابة المباشرة تتميز بكونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات.³

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها،

¹ حمدي زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1993 - ص 328.

² صبحي تادريس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1984، ص 168.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، طبعة 1992، ص 71.

أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة¹. وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيرا نوعيا وكميا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي : تأطير القروض، التأثير أو الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعلام.

2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

وهي أدوات تسمح بوقاية غير مباشرة على الائتمان. وتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الإحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها وتتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

1-2- **سعر إعادة الخصم**: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديمه القروض وإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، ولا يتحدد هذا السعر من قبل البنك المركزي بناء على كمية الأوراق التجارية المعروضة للخصم، أو الطلب على السيولة فقط، بل يتحدد بطريقة أهم مراعيها في ذلك التأثير على السوق النقدية، وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وعلى السياسة النقدية المراد تطبيقها، لذلك فهو يقترب كثيرا من سعر الفائدة قصير الأجل السائد في السوق³.

¹ زكريا الدوري و يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 216.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، طبعة 2004، ص 254-255.

³ فتيحة ملباني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص

يؤثر سعر إعادة الخصم وتغيره في حجم الائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان من خلال رفع تكلفة التمويل، فيمتنع المستثمرون وطالبو القروض عن الاقتراض ليتقلص بذلك حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان ما يزيد من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

2-2- الاحتياطي الإجباري: تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، والمقصود بهذا التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي. ويعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف إلى الحد من الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية، فيقلل من قدرتها على خلق نقود الودائع، فتتخفف كمية المعروض النقدي، والعكس عندما يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع، فتزداد كمية المعروض النقدي¹.

2-3- عمليات السوق المفتوحة: وهي العمليات التي يستطيع من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشترى، وبفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعمد إلى الشراء وبمقابل ذلك فإنه يضخ نقودا إلى الاقتصاد، أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي فإنه يعمد إلى البيع وبمقابل ذلك فإنه يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد².

3- الأدوات المكملّة لأدوات السياسة النقدية

إضافة إلى الأدوات الكيفية والنوعية للسياسة النقدية، توجد أدوات أخرى مكملّة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

3-1- الإقناع الأدبي (استعمال النفوذ الأدبي): إنّ سياسة الإقناع الأدبي هي الوسيلة الأكبر مرونة مقارنة مع باقي الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وتستخدم عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصالح العامة وهي وسيلة لا يتوجب القيام بها في إطار قانوني، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية لكي تسير في الاتجاه الذي يرغبه.

¹ فتيحة ملباني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مرجع سابق، ص 158.

² المرجع السابق، ص 158.

فإذا رأى البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية قد ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فإنه يطلب من هذه البنوك تخفيض منح الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة السوق المفتوحة أو سياسة سعرا عادة الخصم أو الرفع في الاحتياطي الإجباري.

نظرا للعلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض فإنها قد تلتزم بأسلوب الإقناع الأدبي.¹ وعليه يمكن تعريف الإقناع الأدبي أنه عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أديا بخصوص الائتمان وتوجيهه حسب الإستعمالات المختلفة.²

3-2- الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإستيراد: هذه السياسة أو الأداة تخص المستوردين حيث تجبرهم على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية للإستيراد لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن أغليتهم ليسوا قادرين على تعويض هذه الأموال المجمدة فإنهم مجبرون عندئذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بتعويض القيمة المجمدة، فالهدف من استعمال هذه الأداة هو تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الاقتصاد وعليه فهي تسمح بزيادة تكاليف الإستيراد، إذا كان هذا الهدف من بين أهداف السياسة النقدية. وقد يترتب عن استعمال هذه الأداة انكماش في الكتلة النقدية حتى وإن ارتفع حجم الودائع المسبقة للإستيراد.³

3-3- الرقابة على شروط البيع: تدخل البنك المركزي باستعمال هذه الأداة لإجبار المستهلك على دفع جزء من قيمة السلعة مسبقا وتحديد عدد الأقساط وحجمها مع تحديد سقف القروض الممنوحة حسب السيولة المتاحة للبنوك التجارية تستعمل هذه الأداة كثيرا في الاقتصاديات الحديثة التي تعتمد على نظام البيع بالتقسيط والذي يهدف إلى الرفع من استهلاك الفرد للسلع المعمرة حتى وإن لم يكن بحوزته المبلغ بكامله حيث يمكن له اللجوء للإقراض.⁴

¹ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 137.

² ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، 1993، ص 39.

³ شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، المدينة، 2001، ص 29.

⁴ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 138.

المبحث الثالث: شروط نجاعة السياسة النقدية وعوائق نجاحها

تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي بمختلف مؤشراتته. لذا، يجب أن تكون تلك السياسة على قدر من النجاعة، إضافة إلى الموازنة بين سلبيات وإيجابيات هذا النوع من السياسة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية عند تطبيقها.

المطلب الأول: نجاعة السياسة النقدية

تتوقف نجاعة السياسة النقدية على معرفة التحديات التي يواجهها نجاح تطبيقها، وكذا الشروط الواجب توافرها لبلوغ ذلك النجاح.

1- تحديات نجاح السياسة النقدية

حسب صندوق النقد الدولي، فإنه في الدول النامية، وإلى جانب التضخم، هناك 5 مؤشرات إضافية على الأقل تمثل تحديات لسلوك السياسة النقدية، وهي تتمثل فيما يلي:¹

- إن تحري الأسعار في بداية مرحلة الانتقال يؤدي إلى تصحيح مبدئي في مستوى الأسعار وتغيرات جوهرية في الأسعار النسبية وبالتالي التضخم؛

- إن هذا التصحيح في الأسعار النسبية يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد بدرجة كبيرة وبالتالي إلى التمويل

النقدي لأوجه العجز المالي المتصاعد الناجم عن نظام العائدات المالية المتدهورة وأنماط جامدة من الإنفاق مما يولد ضغوطاً تضخمية

- أوجه الجمود النزولية في أسواق السلع والعمالة، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار يولد المزيد من التضخم المعتدل الدائم في الكثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال؛

- مع نمو الدخل يزداد مستوى الأسعار في الاقتصاد ومن ثم يتعين على السلطات ماذا كان التضخم يأتي من هذه القناة أو من غيرها؛

¹ صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 3، سبتمبر 2000، ص 46.

- الخصخصة والبنى التي يتكهن بها بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية هو شيء ضروري لانتهاج سياسة نقدية فعالة إضافة إلى ذلك فان ضعف السياسة النقدية راجع لافتقارها لعوامل النجاح منها
- تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة تتميز بضيق الأسواق المالية وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة الخصم واستحالة تطبيق سياسة للأسواق المفتوحة على نطاق واسع
- نتيجة ضعف دور البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، وبالتالي يحول إلى عدم تأثير الأخير على النشاط الاقتصادي
- سعي السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار لكن هذا ما لا يتلاءم مع اقتصاديات الدول النامية حيث تعتمد على وسائل التمويل التضخمي (تمويل العجز)
- عدم استقلالية البنك المركزي وتدخل السلطة التنفيذية.

2- شروط نجاح السياسة النقدية

- إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:¹
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة؛
 - وجود نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز / فائض) وتحديد نوعية وطبيعة الاختلال؛
 - تحديد معدل النمو الاقتصادي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات؛
 - هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات
 - الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
 - تحديد أهداف السياسة النقدية: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف؛
 - مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
 - نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛.

¹ Henri Guiton, Gérard Bramoulé, la monnaie, 5^{em} édition, Daloz, Paris, 1983, p 439.

- توافق أهداف السياسة المالية والسياسة النقدية؛
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس أموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ... ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية؛
- اختيار أحسن المؤشرات للسياسة النقدية: ما دام البنك المركزي يقوم بمراقبة العرض النقدي، فإنه يجب تحديد المؤشرات أو المجاميع التي تكون أكثر ارتباطا بالوضع الاقتصادي بصفة عامة والوضع النقدي بصفة خاصة، والذي يكون بإمكان البنك المركزي التحكم فيه.
- كما أنّ شروط نجاح السياسة النقدية تختلف في أهميتها حسب نوع البلاد وهذه الشروط هي:¹
 - بنك معلومات شامل ودقيق: يشمل كل المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية.
 - تحديد دقيق لأهداف السياسة النقدية، يراعي الأولوية.
 - هيكل النشاط الاقتصادي: عام وخاص، مؤسسات كبيرة، وصغيرة.... إلخ.
 - مرونة الجهاز الإنتاجي.
 - نظام سعر الصرف: حيث أن السياسة النقدية تكون فعالة في سعر الصرف مرن أكثر مما هو عليه عند سعر الصرف الثاب؛
 - الوعي والعادات والتقاليد تجاه المعاملات المصرفية؛
 - مناخ الاستثمار وسياسته: القوانين المنظمة، الرسوم والضرائب، ودور القطاع النقدي والمالي والحرية الاقتصادية والتجارية الدولية؛
 - أهمية وفعالية الجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر 2014، ص 176.

ويقودنا هذا إلى قول أن ما هو صالح لدولة يمكن ألا يصلح لأخرى في اختيار الشروط والأهداف والأدوات لتنفيذ السياسة النقدية بفعالية كبيرة، خاصة عند تباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية وتباين أداء الجهاز الإنتاجي وتأخر النظام المصرفي وضعف الأسواق النقدية والمالية أو انعدامها.

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات تبني السياسة النقدية

لكل سياسة اقتصادية معينة عيوب ومزايا وتمثل العيوب في الآثار الضارة تنتج عن إتباع هذه السياسة أو الصعوبات في إنتاجها وتنفيذها أو البطء في جني نتائج لكل سياسة، بينما بعض السياسات تتمتع بسهولة في التطبيق وسرعة التأثير وقلة الآثار الضارة. وعليه، يمكن حصر إيجابيات وسلبيات السياسة النقدية فيما يلي:¹

1- إيجابيات تبني السياسة النقدية

من مزايا السياسة النقدية وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود الأفعال فلو تم المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة البديلة لها وهي السياسة المالية نجد أن النقدية أفضل من ناحية الإيجارات فيكفي أن يتم الإيعاز للبنك المركزي لاستخدام أدوات التي تأخذ شيئاً من الوقت ولكن لن يكون أكثر وأعتقد من استخدام السياسة المالية التي مقيدة بتشريعات وقوانين كثيرة تتطلب إجراء أكثر صعوبة في تنفيذها وأثرها سوف يأتي متأخر ويطء لأنها تعتمد على الضرائب وإعادة

توزيع الإنفاق الحكومي وصعوبة ذلك ولأن السياسة المالية هي جزء من خطة اقتصادية على الأقل مدتها سنة وسوف يتم إيضاحها بشكل أكثر في موضوع مستقل بينما النقدية يمكن تعديلها واتخاذها في أي وقت وليست مرتبطة بخطة وقد تكون هي وسيلة الحل السريع بمشكلة ظهرت بينما المالية للمدى البعيد.

2- سلبيات تبني السياسة النقدية

إن العديد من الدول النامية يقل تأثير السياسة النقدية وفعاليتها إلى حد كبير لتخلف النظام المصرفي أو لعدم وجود أسواق مالية فيها لذلك فإن تلك الدول التي تعتمد على السياسة المالية بشكل كبير وتزداد أهميتها في تلك الدول النامية وكذلك فعاليتها وقدرتها على التأثير.

¹ زاهر عبدالرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية المالية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008، ص ص 62-64.

ويختلف مدى التفوق لهذه السياسة اعتماداً على النظام الإقتصادي القائم في تلك الدولة مدى الأهمية النسبية لدور القطاع العام في الأنشطة الإقتصادية بإختلافها في الدول وكذلك مدى تطور الجهاز المصرفي ولاشك أيضاً أن السياسة النقدية تواجه صعوبات أيضاً في الدول المتقدمة حيث أنه أحياناً عندما يتم إتخاذ سياسة نقدية توسعية مثلاً وقت الركود ينخفض سعر الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال التي كانت مستفيدة من معدلات الفائدة الموجودة، مما يسبب بدوره لإحداث عجز في ميزان المدفوعات وهذا الأمر غير مستحب حدوثه لذلك فإن إتخاذ سياسة معينة يكون له تأثير وقد يتسبب في مشكلات تحول دون تحقيق لأثر المطلوب منها أو الحد من فاعليتها وقدرتها على التأثير.

إضافة إلى ما سبق هناك صعوبات أخرى نوجزها كما يلي:

- ✓ عدم وجود مقترض لها : من المعروف أن البنك المركزي يقوم بعدة وظائف في الجهاز المصرفي وأهمها هو أنه الملجأ الأخير للقروض المقدمة للمصارف التجارية في حالة عسرها هذه الخدمة يقدمها البنك المركزي مقابل فائدة والمصارف، الإسلامية لا تتعامل بالفائدة وهي في هذا محرومة من هذه الخدمة.
- ✓ نقص المعلومات: تعتبر المعلومات الكافية عن معطيات السوق النقية والمالية من أهم أسباب نجاح العمل المصرفي والمعلومات والبيانات غير المتوفرة أو النادرة بالنسبة للنشاط المصرفي، بخلاف ما هو قائم في الأسواق الرأسمالية المتقدمة للعمل المصرفي التقليدي وهذه الوضعية تؤثر على قدرة المصارف اللاربوية؛
- ✓ عدم وجود سوق لوأس المال يكون تعامله بعيداً عن الفائدة : من المعروف أن الأعمال المالية والنقدية والمصرفية تحتاج إلى سوق خاص له آليات متميزة في الأسواق المالية والنقدية في الدول الإسلامية كلها ما زالت متخلفة جداً، ولنجاح عمل هذه المصارف يجب إقامة سوق مالية تساير متطلبات العمل المصرفي والتنموي بعيداً عن الرب؛
- ✓ انعدام وجود شبكة مصرفية وضعف الانتشار الأفقي للهياكل المصرفية: فكما هو معلوم فإن أهم عوامل نجاح العمل المصرفي إقامة شبكة مصرفية منسجمة تعمل وفق أهداف المشروع ، ومعظم الدول الإسلامية لا تتوفر على هذا للأسباب التالية:¹

¹ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، دار غرباء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2011، ص 125.

- ✓ حداثة التجربة؛
- ✓ التحفظ في تعظيم الربحية وتخفيض النفقات؛
- ✓ صعوبة الموافقة على تسهيل الإلتشار لهذه المصارف من طرف الحكومات؛
- ✓ المنافسة العدائية من طرف المصارف الإسلامية.
- ✓ انعدام تدفق الأموال وإنسيابها: إن اختلاف الأنظمة المصرفية الاقتصادية والتشريعات والقوانين بين الدول تعتبر أكبر العوائق التي تقف أمام انتقال الأموال.

المطلب الثالث : التحولات الجديدة في مجال السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات جوهرية أثرت على آلية عملها وهذا ما يلاحظ من خلال تغير استراتيجياتها والتوجه نحو تحقيق أهداف محددة والاقتصار عليها.

1- التحولات في بيئة السياسة النقدية

تميزت الفترة الأخيرة خاصة خلال العقود الثلاث الأخيرة بالعديد من التغيرات العالمية والإقليمية المتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية مما اثر على السياسة النقدية باعتبارها الجزء المتداخل وخاصة على الصعيد المالي أما عن أهم هذه التحولات فنجد ما يلي:

1-1- تضاعف حجم المشتقات المالية: عرفت المشتقات والابتكارات المالية انتشارا واسعا في الميدان المالي وتضاعفت مرات عديدة وتتمثل أهم هذه الإبداعات في (العقود الآجلة، الاختيارات، المبادلات) وتستخدم للتغطية من تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف وغيرها من الاستخدامات؛

1-2- زيادة أهمية المصارف في إدارة المحافظ المالية وغموض حدود الوساطة المالية: عادة ما يركز الأفراد في عملية إدارة ذممهم المالية إلى الوسطاء الماليين وعادة ما يطلق عليها اسم الصناديق الجماعية للتوظيف، وتتمثل الوساطة المالية في تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، و بهذه الطريقة تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما و أهدافهما المستقبلية . فقد ارتفعت الثروة المالية التي تديرها منظمات التوظيف الجماعي بشكل كبير جدا خلال العقدين الأخيرين، لكن بمرور الوقت أصبحت المصارف ونشاطاتها تختفي شيئا فشيئا فليس هناك تعريف

دقيق للنقد وأصبح التمييز بين النقود ومختلف الأصول المالية للوسطاء الماليين فمفهوم الوساطة المالية أصبح غامضاً بسبب زيادة حجم المعاملات المالية المحققة مباشرة بين المؤسسات غير المالية، وكذلك أصبحت الحدود بين النشاطات المصرفية والأسواق المالية غير واضحة بالمقارنة مع الماضي؛¹

1-3- المحيط المتسم بالهشاشة المالية للأفراد والمؤسسات: إن ارتفاع حجم المديونية بالمقارنة مع حجم الدخل خلال الثمانينات أفرزت نوع من القلق فيما يتعلق بقدره الأفراد على تسديد التزاماتهم عند تاريخ الاستحقاق حيث ركز العديد من الاقتصاديين على حجم الخطر والتهديد الذي تمثله حجم المديونية على الاقتصاد والسؤال هل يمكن لثقل عبء مديونية القطاع الخاص أن تؤدي إلى مخاطر عدم دفع كبيرة بحيث تشكل تهديداً على النظام المالي.

في بداية التسعينات أقرّ فريدمان أن الخطر الأساسي الذي يقود إلى الهشاشة المالية للقطاع الخاص يتمثل في معدلات التضخم المرتفعة، لذلك يجب تعزيز دور البنك المركزي وذلك من خلال تحديد معدل النمو النقدي بشكل يحافظ من خلاله على الأسعار عند مستوى منخفض والتركيز على البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، تعتبر زيادة المخاطر التي يتحملها الأفراد مؤشرات ذو دلالة على الهشاشة المالية واحد أسباب ارتفاع هذه المخاطر زيادة حصة الأصول المالية المتعلقة برأس المال؛²

1-4- التطور التكنولوجي المرتبط بأنظمة الدفع: أحدثت التطورات التكنولوجية التي عرفها العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة عمل المصارف وهذا ما فتح مجالاً واسعاً لابتكار خدمات الكترونية أصبحت اليوم السمة الغالبة للخدمات المصرفية، فإن التطورات الحاصلة في هذا المجال والتي تهدف إلى تحقيق نظام دفع يسمح للدول الرأسمالية بالدخول في مرحلة ما بعد النقود حيث لن يكون هناك لا نقود ولا تضخم بالإضافة إلى أن مفهوم السياسة النقدية سيصبح بدون معنى.

1-5- عدم استقرار أسعار الأصول المالية في الأسواق المالية: إن عدم استقرار أسعار الأصول المالية وخصوصاً ما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف لا يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة لكنها أخذت تزداد بشكل متنامٍ في السنوات الأخيرة فسوق الصرف على سبيل المثال يتميز بعدم الاستقرار ومثال ذلك سعر

¹ لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 99.

² لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 100.

صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو في الخمس سنوات الأخيرة وهو ما يدفع مسؤولي السياسة النقدية لإعادة النظر في سياستهم المتبعة.¹

2- التحديات الحديثة للسياسة النقدية

نظرا للتحويلات التي يعرفها بيئة السياسة النقدية فقد ظهرت مجموعة من التحديات تواجه السياسة النقدية ومن أهم هذه التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي يمكن ذكر ما يلي:²

2-1- إشكالية تعارض أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لكن في الواقع لا يمكنها تحقيقها كلها دفعة واحدة فهناك تعارض بين هذه الأهداف مما يضع السلطات النقدية في وضع صعب وهذا يتضح مما يلي:

أ- وجود تعارض بين هدف الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق النمو وهذه نقطة خلاف بين الاقتصاديين فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار في خلاف ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسيع النشاط الاقتصادي؛

ب- هناك تعارض بين هدف استقرار الأسعار وتخفيض البطالة وسعي السلطات النقدية لتخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية فتتساهل في منح القروض ويزداد العرض النقدي وتخفض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب فترتفع الأسعار وبعم التضخم وبالتالي فإن تحقيق احد الهدفين يتطلب التضحية بالآخر؛

قد يحدث تعارض بين تخفيض البطالة وتحقيق التوازن الخارجي فإتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يحدث خللا في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى نجد أن إتباع هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى ارتفاع الدخل وزيادة الاستيراد الذي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

¹ لخلو موسى بخاري، المرجع السابق، ص 101.

² مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية 2008، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص 133.

2-2- تحديات تواجه الجهاز المصرفي:

أ- إن تسارع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية وفي ضوء عرافة الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان وتواضعها في بلدان أخرى لاسيما النامية منها يتطلب من مصارف هذه البلدان الاستفادة وبسرعة من تكنولوجيا الخدمات المالية سواء ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في مجال العمليات المصرفية لسد الفجوة بينها وبين مصارف البلدان المتقدمة.

ب - إن تحصيل هذه التكنولوجيا والتكيف معها لا يعتبر كافيا إذ يجب على هذه المصارف أن تأخذ زمام المبادرة وتسعى إلى الابتكار والتحديث في مجال الأدوات المالية والاستثمارية الجديدة حتى تواكب وتنافس المصارف العالمية.

ج - حتى تتعاضد الفائدة من التكنولوجيا الحديثة وإدخال أدوات مالية جديدة يتعين تحقيق مزيد من التحرير للعمل المصرفي وإزالة كافة العوائق التي قد تحد من انطلاقته المنشودة كي يكون قادرا على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

3- استقلالية السلطة النقدية ومصادقتها

أثيرت في بعض العقود القليلة الماضية عدة قضايا لم تكن معروفة في السابق أدى إلى تعارض أهداف السياسة النقدية وهو ما طرح معه عدة قضايا للنقاش كقضية الاستقلالية ومصادقية السياسة النقدية موضحة كما يلي:¹

3-1- الاستقلالية وأهم معاييرها: يقصد بالاستقلالية إعطاء البنك المركزي شخصية تمكنه من التصرف بحرية قصد تحقيق الأهداف الموضوعية والسعي وراء تنفيذها كما يقصد بها مدى توفر الحصانة الكافية للقائمين على السلطة النقدية إذ لا يتم العزل والنقل إلا لخطأ جسيم لأن هذه الاستقلالية الشخصية تزيد من استقلالية البنك المركزي.

3-2- أسباب تنامي الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية: بالرغم من إن استقلالية البنوك المركزية قد أثبتت نفسها في الواقع إلا أن الحوار لا يزال قائما حول مبررات هذه الاستقلالية وتدهور أهم مبررات الدعوة إلى الاستقلالية حول ثلاث محاور هي:

¹ لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 104.

- أ - حصيلة الدراسات النظرية التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومة في صنع السياسة النقدية حيث أن الحكومات تلجئ إلى البنك المركزي لتغطية العجز المالي عبر الإصدار النقدي وهو ما ينعكس على ارتفاع معدل التضخم داخل الاقتصاديات الوطنية.
- ب - حصيلة الدراسات التطبيقية بخصوص العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وبين انخفاض معدلات التضخم وما يؤدي صحة تلك الدراسات ذلك النجاح الذي حققه كل من الاقتصاد والبنك المركزي في كل من ألمانيا، سويسرا وذلك قبل قيام الوحدة النقدية الأوروبية.
- ج - الارتباط بين الاستقلال البنك المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية.¹

3-3 - مصداقية السياسة النقدية

أ- تعريف مصداقية السياسة النقدية: تعرف المصداقية بأنها مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين بقدرة وتصميم البنك المركزي على تنفيذ سياسته المرسومة وبلوغ الأهداف التي كان قد أعلن عنها، وتمثل المصداقية عنصراً جوهرياً من عناصر السياسة النقدية وفي وسعها أن تزيد من فعالية تلك السياسة زيادة هائلة وهو ما يصدق خاصة على البنك الذي يجتهد في القضاء على التضخم سواء كان ذلك تضخماً معتدلاً أو تضخماً مفرطاً. ونظراً لأهمية السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي وما تترك من آثار بالغة على الاستقرار المستوي العام للأسعار، فقد لجأت العديد من البلدان إلى ترتيبات مختلفة لتعزيز مصداقية لديها كان أهمها منح البنك المركزي درجة من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية قدر الإمكان عن الدوافع السياسية التي من الممكن أن تتجاوزها.²

ب- بناء مصداقية السياسة النقدية: إنَّ المصداقية على ما لها من أهمية فهي تتسم بالمرابطة فلا توجد وصفة واضحة لإقناع الأسواق المالية والجمهور بأنَّ البنك المركزي يسعى فعلاً إلى تحقيق أهدافه المعلنة لكن يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة، إذ يمكن أن يضع البنك المركزي سجلاً للخطوات المتخذة وذلك أن الجمهور عندما يراقب البنك المركزي وهو ينتهج سياسات انكماشية بصورة حثيثة وهو ما يرى التضخم مائلاً إلى الانخفاض التدريجي يتأكد لديه الاعتقاد بان التضخم المنخفض هو الذي يسود ، ولعل السبل إلى بناء المصداقية أن يتم ذلك بالأخذ بالمزيد من الشفافية فيوضح للجمهور أهدافه ويوضح الصلات بين هذه الأهداف وبين تصرفاته اليومية أي إنشاء إطار نقدي مستقر.³

¹ المرجع السابق، ص 105.

² لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 107.

³ المرجع السابق، ص 108.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لهذا المدخل حول السياسة النقدية، نجد أنّ تعاريف هذا المصطلح تعددت، إلا أن التعريف الذي يبدو أشمل لها؛ هو أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل و كاف لها.

وتسعى الدولة من خلال تبني السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف و التي تسمى بالأهداف النهائية؛ فنجد منها مثلاً ، استقرار مستوى الأسعار، تحقيق معدل نمو عال، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلى جانب التشغيل الكامل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعتمد البنك المركزي أسساً معيّنة، ويستعمل مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات و المؤشرات تسمى الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة، في إطار إستراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي، حيث تختلف هذه الإستراتيجية تبعاً للواقع الاقتصادي لكل دولة؛ وعليه، نجد أنّها تتباين بين الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي والدول الرأسمالية التي عرفت تطوراً في مجال السياسة النقدية.

وعليه، تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لمجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كماً ونوعاً وتوجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة.

وبالتالي، يجب أن تكون السياسة النقدية على قدر من النجاح، كما ينبغي الإحاطة بالتحديات التي تواجه اعتمادها وتطبيقها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلد، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناتجة عن تبني.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر السياسة

النقدية على المستوى العام للأسعار

في الجزائر

خلال الفترة 1990 - 2016

تمهيد

إن القياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات والظواهر الاقتصادية. فبغرض تحديد تلك العلاقات نعتمد على مجموعة من الوسائل أهمها: النظرية الاقتصادية، الإحصاء وطرق التقدير في القياس الاقتصادي... إلخ.

لذلك، ومن أجل دراسة علاقات التأثير والتأثر بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، وخاصة الكلية منها، ظهرت عدة نماذج إحصائية بهذا الخصوص. ومن بين تلك النماذج نجد الارتباط البسيط، كما نجد الارتباط المتعدد عند وجود عدة عوامل تؤثر على المتغير موضوع الدراسة.

وفي دراستنا هذه سوف نعتمد الارتباط البسيط لدراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار. لذا، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار للفترة 1990م - 2016م

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر

خلال الفترة 1990 - 2016

المبحث الأول: متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990 - 2016

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أصبحت السياسة النقدية من ضمن أهم السياسات الاقتصادية المنتهجة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الحكومة، ولعل أبرز مظهر لهذا، تبني قانون النقد والقرض الذي سمح بم منح البنك المركزي استقلالية عن السلطة التنفيذية متمثلة في وزارة المالية، وتكليفه بتسيير السياسة النقدية. لذا، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من السياسة النقدية في الجزائر و قانون النقد والقرض، تطور المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار لفترة الدراسة.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر و قانون النقد والقرض

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

1- قانون النقد والقرض

بعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة تلك المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.¹

¹ مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999- ص82.

أولاً: محتوى قانون النقد والقرض

لقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:¹

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر"؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية؛
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي؛
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

ثانياً: توجهات السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض

يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض، وذلك كما يلي:²

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءً من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال

¹ مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مرجع سابق، ص 83.

² طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي- " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"- جامعة الشلف.

الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

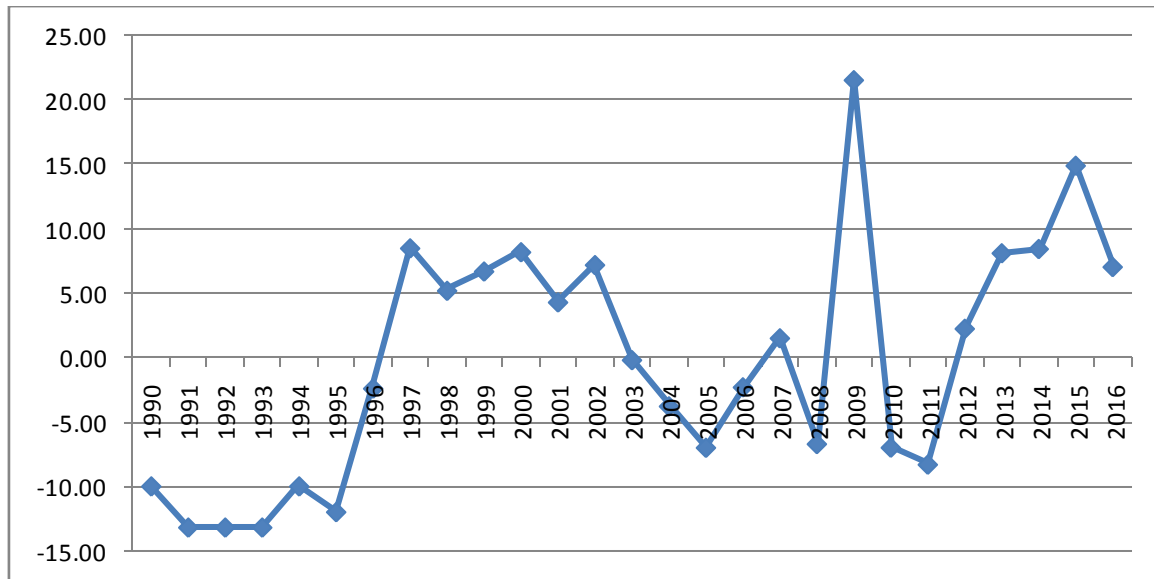
الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي.

2- تطوّر مؤشرات السياسة النقدية لفترة الدراسة

2-1- تطوّر سعر الفائدة الحقيقي

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): تطوّر سعر الفائدة الحقيقي للفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يمكن التمييز بين أربع مراحل أساسية لهذا التطور وذلك وفقا لما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1995):

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الفائدة الحقيقية خلال هذه المرحلة ذات قيم سالبة، كانت أعلاها سنة 1990 بـ: 10- % لتستقر في السنوات الثلاث الموالية عند 13.20- %، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي سجّله معدل التضخم بالبلاد، إضافة إلى تحرير أسعار الفائدة مع بداية شهر ماي من سنة 1990 وحتى لا تبقى معدلات الفائدة الحقيقية سالبة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على رفع معدلات الفائدة الاسمية.

المرحلة الثانية (1996-2000):

سجلت هذه الفترة معدل فائدة بنفس اتجاه معدل التضخم، حيث عرفت سنة 1995 وسنة 1996 على سبيل المثال معدلات فائدة سالبة بسبب ارتفاع معدّل التضخم، في حين أخذت في الارتفاع ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 نظرا لنجاح البنك المركزي في تخفيف حدة التضخم من خلال قيامه بالتطهير المالي للاقتصاد في البلاد تجسيدا للتطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والمتميز بسياسة تقشف حكومي ومرحلة إنكماش نقدي ومالي.

المرحلة الثالثة (2001-2007):

سجلت هذه المرحلة انخاضا تواسلا لمعدلات الفائدة الحقيقية بداية من 7.20 % سنة 2002 وصولا إلى 7.00- % سنة 2005، ليستقر نهاية سنة 2007 عند 01.51 % ويعود هذا التذبذب في سعر الفائدة الحقيقي إلى تغيير كل من سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم بين سنة و أخرى.

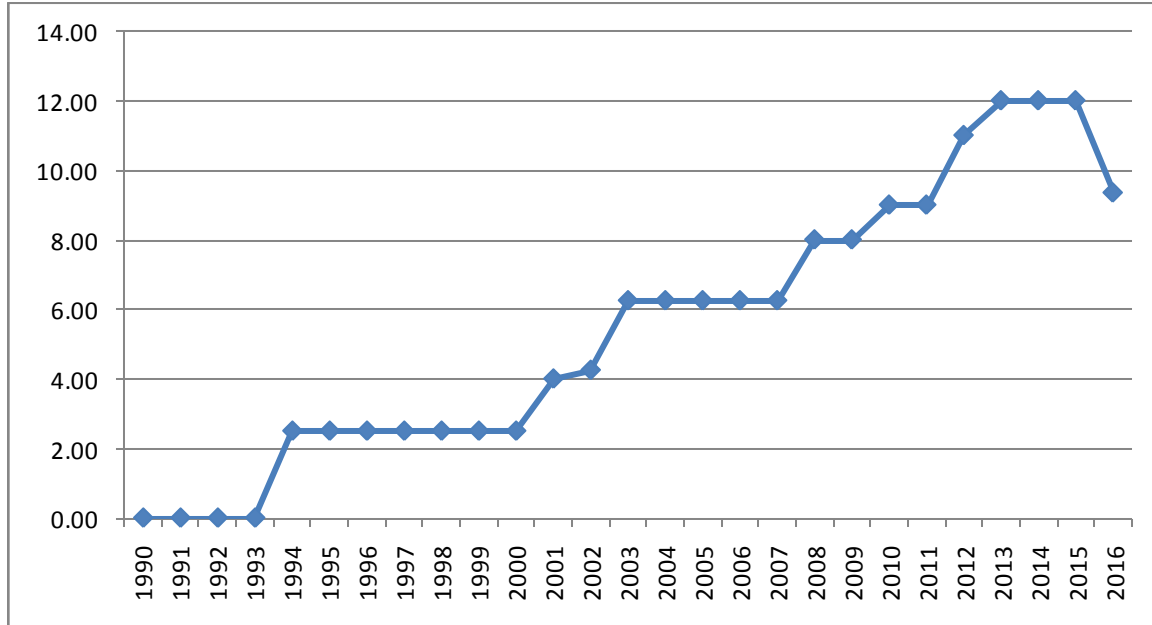
المرحلة الرابعة (2008-2016):

عرفت هذه المرحلة ارتفاعا لمعدل سعر الفائدة الحقيقي من 6.71- % سنة 2008 إلى 21.57 % سنة 2009، وذلك نظرا للجوء الحكومة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي في ظل ارتفاع معدل لتضخم. وخلال سنوات 2010، 2011، 2012 عاد للانخفاض مسجلا 8.31- % سنة 2011، ليعود للارتفاع ابتداء من سنة 2013 محققا ثاني أعلى معدل منذ سنة 2009 وذلك سنة 2015 إذ بلغ 14.92 %، أما في سنة 2016 فقد تهاوى إلى 7.05 % وذلك نظرا لارتفاع معدل التضخم مع الانخفاض النسبي لسعر الفائدة الاسمي.

2-2- تطور نسبة الإحتياطي القانوني

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): تطور نسبة الإحتياطي القانوني للفترة (1990 - 2016)



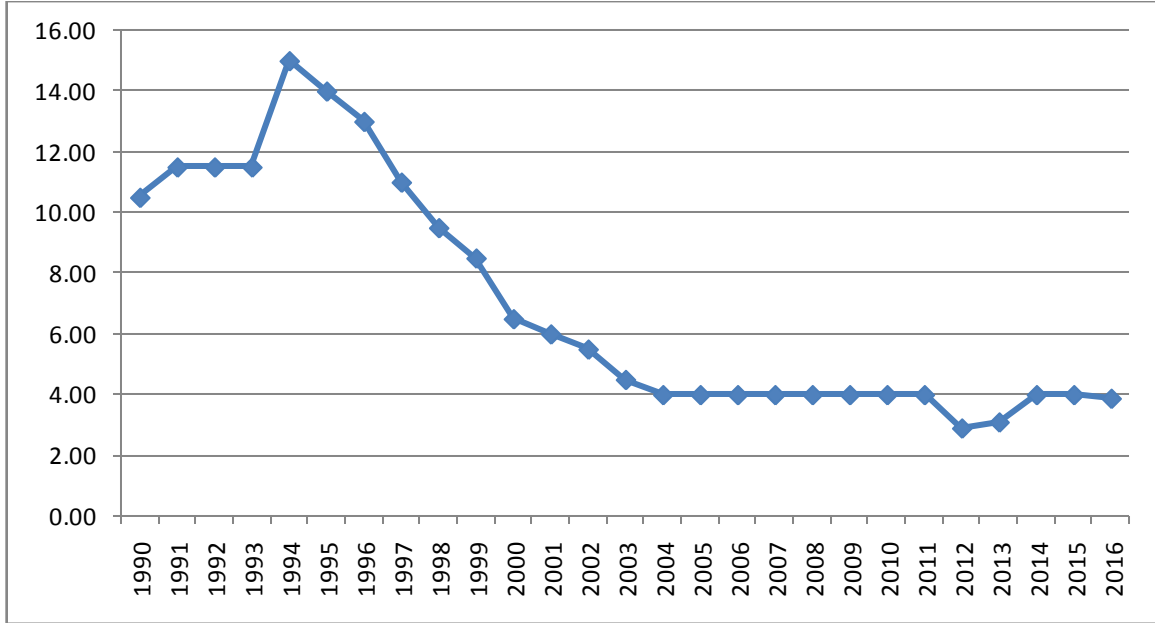
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال المنحنى أنّ اعتماد الاحتياطي القانوني كوسيلة من وسائل السياسة النقدية في الجزائر كان مع بداية سنة 1994، حيث سجّل عندها نسبة قدرها 2.5%، وقد استمرت هذه النسبة في الثبات إلى غاية سنة 2000. ومع بداية سنة 2001 ارتفعت إلى 4%، ثمّ إلى 4.25% سنة 2002. وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2007 عرفت استقرارا عند 6.25% وابتداء من سنة 2008 بدأت النسبة في الارتفاع، حيث قدّرت بـ: 8% وصولا إلى 12% للفترة 2013-2015، لتعود إلى الانخفاض سنة 2016 أين سجلت 9.35% وذلك من أجل منح البنوك التجارية سيولة أكبر في ظل ارتفاع معدّل التضخّم.

2-3- تطور معدل إعادة الخصم

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990 - 2016)



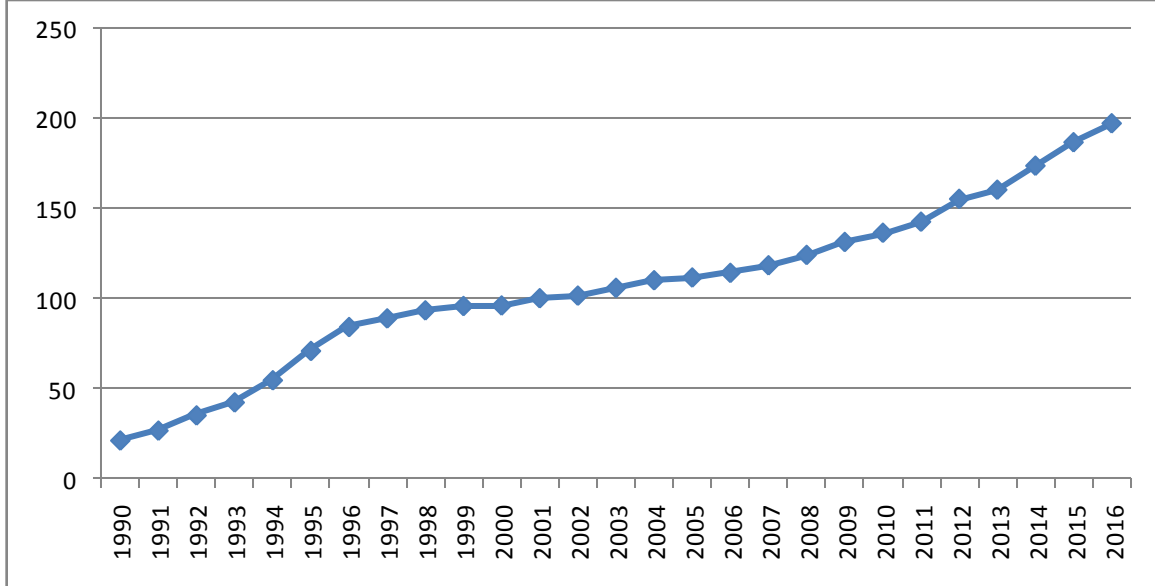
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال المنحنى أنّ معدل إعادة الخصم سجّل ثباتا نسبيا للفترة 1990 - 1993 بقيمة تراوحت بين 10.5% و 11.5%. وقد شهدت سنة 1994 أعلى معدل خلال فترة الدراسة المعتمدة ببحثنا هذا، قدر آنذاك بـ 15%. ليستمرّ بعدها في الانخفاض إلى أقل من 10% بعد سنة 1997، ليصل إلى 4.5% في حدود سنة 2003. وخلال الفترة 2004 - 2011 واصل في الانخفاض ليعرف استقرارا عند 4%. أمّا عن أدنى قيمة لهذا المعدّل فقد تم تسجيلها في سنة 2012 بـ 2.9%، ليُسجل ارتفاعا طفيفا في السنة الموالية أين كان 3.1%، وقد حقّق في السنتين الموالتين قيمة قدرها 4%، ليستقر عند 3.88 سنة 2016.

المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة (المرجع: سنة 2001)

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): تطور المستوى العام للأسعار للفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

ما يلاحظ عموما من خلال المنحنى هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار طيلة فترة الدراسة. فباعتقاد سنة 2001 كسنة مرجعية، كان أدنى معدل سنة 1990 بـ: 21.16%، بينما أعلى معدل فقد تم تسجيله سنة 2016 بـ: 196.9%، وعليه، فقد صاحب ذلك ارتفاع في معدلات التضخم المسجلة سنويا. كما أنه بين سنتي 1990 و1993 عرف تضاعفا من 21.16% إلى 42.28%، ليرتفع إلى 84.03% سنة 1996. وبحلول سنة 2000 قدّر بـ: 95.97%، ليتواصل الارتفاع بما يفوق 10% سنويا مسجلا بذلك 186.4% سنة 2015.

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

من أبرز وأكثر الطرق الإحصائية المعتمدة في دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة في مختلف العلوم نجد الارتباط. ويستخدم الارتباط لغرض تحليل الظواهر المدروسة في عديد المجالات، كالمجال الاقتصادي، الإداري، الاجتماعي، التربوي، الخ.

وقد خصصنا هذا المبحث لتناول مفهوم الارتباط وأنواعه وكذلك معاملات الارتباط ومختلف خصائصه.

المطلب الأول: دراسة الارتباط المتعدد

1- مفهوم الارتباط:

يقصد بالارتباط بين ظاهرتين أو متغيرين وجود علاقة بينهما، بمعنى أنه إذا تغير أحد المتغيرين (المستقل) في اتجاه معين (زيادة أو نقصاناً) فإنّ المتغير الآخر (التابع) بدوره يتغير في اتجاه معيّن تبعاً للأول. فإذا كان التغير لكلا المتغيرين في نفس الاتجاه كان الارتباط طردياً، وإذا اختلفا في الاتجاه كان الارتباط عكسياً.¹

2- أنواع الارتباطات:

للارتباط عدّة أنواع تتمثل فيما يلي:

1-2- الارتباط البسيط: هو الارتباط الذي يبحث في متغيرين أثبتن فقط وهناك العديد من الطرق التي يمكن حساب معامل الارتباط من خلالها.²

2-2- الارتباط المتعدد: يختص الارتباط المتعدد في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين، إحداها الظاهرة الناتجة Y والأخرى مجموعة الظواهر المسببة (x_1, x_2, \dots, x_n) .³ للارتباط المتعدد نوعان هما:⁴

¹ مراد كمال عوض، أساسيات الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2013، الأردن، ص 155.

² إبراهيم أبو عقيل، مبادئ في الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 140.

³ معتوق أمجد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 141.

⁴ حسين علي بحيث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، الأردن، 2009، ص- ص 233-235.

أ- **التعدد الخطي التام**: إن هذه الحالة صعبة التحقق في الواقع العلمي وذلك لأنها تتحقق في حالة كون ارتباط خطي تام بين متغيرين مستقلين أو أكثر ويمكن في حالة التعبير عن واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة كترتيب خطي للمتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى، ولتوضيح هذه الحالة نفترض وجود نموذج انحدار خطي متعدد يحتوي متغيرين مستقلين كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1 x_1 + B_2 x_2 + M_t$$

حيث يمكن تقدير معاملات النموذج بالصيغة التالية:

ويكون محدد المصفوفة بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \sum x'x &= \sum x_1^2 \sum x_1 x_2 \\ &= \sum x_1^2 \sum x_1 x_2 \end{aligned}$$

عندما يكون هناك إرتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرين المستقلين x_1 و x_2 يمكن التعبير عنهما كما يلي: $x_2 = p x_1$

حيث p عبارة ن قيمة ثابتة لا تساوي الصفر فالمحدد

$$\begin{aligned} px'x &= \sum x_1^2 \sum x_1 = p^2 \sum x_1^2 \sum x_1^2 = (\sum x_1^2)(p^2 \sum x_1^2) - (p^2 \sum x_1^2)(p^2 \sum x_1^2) \\ p^2 &= (\sum x_1) - (\sum x_1^2) \end{aligned}$$

في هذه الحالة لا يمكن تقديم معالم المربعات الصغرى العادية لأنه لا يمكن الحصول على مقلوب $(x'x)^{-1}$ حيث أن أعمدة مصفوفة البيانات X غير مستقاة خطيا عن بعضها البعض، وهذا ما يجعل أعمدة المصفوفة $(x'x)$ بدورها غير مستقلة، وبالتالي فإن محدد المصفوفة $(x'x)$ سيكون مساويا للصفر، فننهار طريقة لمربعات الصغرى تحت وطأة إرتباط الخطر المتعدد التام.

ب- **التعدد الخطي غير التام**: إن التعدد الخطي غير التام هو إحالة الأكثر حدوثا في دراسات القياس الاقتصادي خاصة تلك التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وهذا نتيجة لتحرك هذه السلاسل في إتجاه واحد لمختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث تكون علاقة إرتباطية بدرجات متفاوتة بين المتغيرات المستقلة، ولتوضيح ذلك نفترض النموذج التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1 x_1 + B_2 x_2 + M_t$$

ووجود علاقة خطية غير تامة بين متغيرين x_1 و x_2 يمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

$$x_2 = p x_1 + v$$

وعليه يمكن كتابة محدد المصفوفة كالتالي:

$$X'X = \sum x_i \sum x_i (px_i + v)$$

$$\sum (px_i + v)^2 \sum x_i (px_i + v)$$

$$[X'X] = +2p \sum x_i v [p^2(x_i^2)^2 \sum x_i^2 + \sum x_i^2]$$

المطلب الثاني: معامل الارتباط وتقديره

معامل الارتباط هو تقدير حقيقي عن علاقة متبادلة والتي سميت بالمشارك، وهو يعبر عن علاقة متبادلة بين المتغيرين (X) و (Y)، أي علاقة (X) ب (Y) وعلاقة (Y) ب (X). فالتباين المشترك يعطي إشارة وإتجاه العلاقة بين المتغيرين وبوحدات قياس المتغيرين ذاتها، لكنه لا يثبت قوة تلك العلاقة، لذا، ومن أجل الحصول على مقياس محايد لقوة العلاقة بين المتغيرين فإنه يجب قياسه بوحدات محايدة أيضا. ويمكن الحصول على هذا المقياس المحايد بقسمة التباين المشترك ل (X) و (Y) على حاصل ضرب انحرافيهما المعياريين كما يلي:¹

$$P = \frac{\sigma_{yx}}{\sigma_y \sigma_x} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

P يمثل معامل ارتباط المجتمع

σ_{yx} التباين المشترك للمتغيرين X و Y

σ_x الانحراف المعياري ل (xi)

σ_y الانحراف المعياري ل (yi)

وزمزم له بالرمز R عندما يحسب من عينة.

¹ وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح، وآخرون، أساسيات الاقتصاد التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 75-77.

وتكون قيمته محصورة بين 0 و 1، ويأخذ إشارة سالبة أو موجبة وفقا لإشارة التباين المشترك، وكلما اقترب من 1 عدد صحيح كلما قويت العلاقة، وكلما اقترب من 0 ضعفت. أما σ_x و σ_y فتحسب كما يلي:

$$\delta x = \sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} \dots\dots\dots(4)$$

$$\delta y = \sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} \dots\dots\dots(5)$$

$y\sigma$ أو (y) والخطأ المعياري لتقدير $x\sigma$ أو (x) للعيّنة يستخدم الخطأ المعياري، لهذا فإنّ معامل الارتباط مقياس لدرجة وشدة وقوة العلاقة بين المتغيّرين. ويسمى هذا المعامل بمعامل بيرسون للارتباط، ويُحسب للعيّنة كما يلي:

$$R_{xy} = \frac{\sum y_i x_i}{n \sigma_y \sigma_x} \dots\dots\dots(6)$$

$$R_{xy} = \frac{\sum y_i x_i}{n \sqrt{\frac{\sum x_i^2}{n}} \sqrt{\frac{\sum y_i^2}{n}}} \quad \text{أو}$$

وبحذف (n) من الأطراف الخاصة بالمقام بالمعادلة (6) نحصل على:

$$R_{xy} = \frac{\sum y_i x_i}{\sqrt{\sum x_i^2} \sqrt{\sum y_i^2}}$$

وكما يمكن أن تستخدم

المعادلة المباشرة الآتية وهي

$$r = \frac{n(\sum x y) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}} \quad (5) \quad \text{تحويل رياضي للمعادلة}$$

كما يلي:

$$\dots\dots\dots(7)$$

معامل التحديد R^2 :

هو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع (y)، والتي سببها التغير في المتغير المستقل (x). أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الإنحدار إلى الانحرافات الكلية. ويمكن حساب هذا المعامل حسب الصيغ الآتية:¹

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum(y_i - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{y}_i^2)}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_i \sum x_i y_i}{\sum y_i^2} \quad \text{أو}$$

معامل التحديد المعدل R^2 : (اختبار جودة الارتباط والتوفيق): وهو اختبار يقيس صلاحية النموذج عن طريق قياس جودة التوفيق، وهو يوضح العلاقة بين المتغير التابع y والمتغيرات التفسيرية (x_1, x_2, \dots, x_n) وتزداد جودة النموذج مع اقترابه من 1، أي مدى مساهمة المتغيرات المستتقة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. ويحسب كما يلي:²

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} = \frac{SSR}{SST} = 1 - \frac{\sum u_i^2}{\sum y_i^2}$$

ويمكن استخدام معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 لأنه يقيس جودة التوفيق أفضل من معامل التحديد، فعندما نضيف متغيرات جديدة للنموذج تزداد قيمة R^2 لأن المقام SCT ثابت، لذا يفضل استعمال معامل

¹ حسين حملي بجميث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 87، 88.

² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 113، 112.

التحديد المصحح \bar{R}^2 في النموذج يحتوي على أكثر من متغير مستقل، ويحسب معامل التحديد المصحح كما يلي:¹

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k} (1 - R^2)$$

المطلب الثالث: اختبار المعنوية

1- اختبار معنوية المعلمات

وذلك عن طريق اختبار "t" ستودنت. إن هذا الاختبار يخضع إلى حساب الكمية التالية وفق العلاقة التالية:²

$$Tr = \frac{r\sqrt{n-m}}{1-R^2}$$

حيث أن:

m: هو عدد الثوابت الداخلة في معادلة التمثيل؛

n: تمثل حجم العينة.

إذا كان: $t_{tab} < t_{cal}$ فهذا يعني أن المعامل معنوي، أي له دلالة في تفسير التغير الحاصل لمتغيرات الدراسة، ويكون غير معنوي في حالة العكس.

2- اختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin-Watson)

يعتبر هذا الاختبار الأكثر شيوعاً ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويعتمد هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربعات فروق الأخطاء ومجموع مربعات هذه الأخطاء، ويعتمد على وجود فرضيتين هما:¹

¹ وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح، وآخرون، أساسيات الاقتصاد التحليلي، مرجع سابق، ص 206.

² معتوق أمجد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، مرجع سابق، ص 147.

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي: $H_0: p=0$

- الفرضية البديلة: وتعني وجود ارتباط ذاتي: $H_1: p \neq 0$

ولإختبار فرضية العدم، نحسب إحصائية DW من الصيغة التالية:

$$DW = P = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\varepsilon}_t - \hat{\varepsilon}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t^2}$$

ويمكن تعديل صيغة دربن - واتسون لتصبح:

$$DW = 2 - 2\hat{p}$$

$$DW = 2(1 - \hat{p})$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن DW محصورة بين 0 و 4 حيث:

- في حالة وجود ارتباط ذاتي موجب: $\hat{p} = DW = 0$

- في حالة وجود ارتباط ذاتي سالب: $\hat{p} = DW = 4$

- في حالة عدم وجود ارتباط ذاتي: $\hat{p} = DW = 2$

وتكون قيمة DW الاختبارية مجدولة بقيمتين، تشير إحداها إلى الحد الأدنى (Lower Limit) ويُرمز

لها بالرمز (dL)، والأخرى إلى الحد الأعلى (Upper Limit)، ويرمز لها بالرمز (dU) حسب

درجات الحرية n و k ولمستوى معنوية معين، حيث:

n: تمثل عدد المشاهدات في العينة المختارة؛

k: تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة.

¹ حسين علي بحيث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 164.

ويتم الاختبار على أساس مقارنة قيم DW المحتسبة بـ dL و dU الجدولة لاتخاذ القرار الاحصائي المطلوب على النحو التالي:

- عندما يكون $dU < DW < 4-dU$ نقبل H_0 أي انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- عندما يكون $4-dL < DW < 4$ نرفض H_0 ونقبل H_1 بمعنى أنّ هناك مشكلة ارتباط ذاتي سالب.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-05): إختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin-Watson)

0	$p > 0$	dL	du	$p = 0$	2	$p = 0$	$4-dU$	$4-dL$	$p < 0$	4
	ارتباط ذاتي موجب	غير محدد (منطقة الشك)	عدم وجود ارتباط	قبول H_0	عدم وجود ارتباط	قبول H_0	غير محدد (منطقة الشك)	ارتباط ذاتي سالب	رفض H_0	

المصدر: حسين علي بحيث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، طبعة 2009، الأردن، ص 164.

3- إختبار معنوية النموذج ككل (إختبار فيشر F)

بافتراض أنّ (x_1, x_2, x_k, \dots) تمثل متغيرات عشوائية عددها (k) ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات، وأنّ $(R_i: 1, 2, 3, \dots, m)$ يمثل معامل الارتباط المتعدّد بين المتغيّر (X_i) وبقية المتغيرات الأخرى البالغ عددها $(k-1)$.¹

لإختبار معنوية معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (x_i) مع بقية المتغيرات الأخرى (R_i) ، نضع

فرضيتي الإختبار التاليتين:

$$H_0: R_i = 0$$

$$H_1: R_i > 0$$

¹ حسين ياسين طعمة، أساليب الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 009، ص 191، 192.

إن إحصاء إختبار الفرضية (H0) أعلاه هي:

$$\sim f(k-1)(n-k) \frac{n-k}{k-1}$$

حيث أنّ

R_i : يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (Xi) مع بقية المتغيرات؛

k : يمثّل عدد المتغيرات؛

n : يمثل عد مفردات العيّنة.

القرار الإحصائي:

أ- يتم قبول فرضية العدم (H0) عندما تكون قيمة إحصاء الإختبار (F) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي أن $(f \text{ cal} < f \text{ tab})$ ، وهذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) غير معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (a).

ب- يتم رفض فرضية العدم (H0) عندما تكون قيمة إحصاء الإختبار (F) المحسوبة أكبر من أو تساوي القيمة الجدولية، أي أن $(f \text{ tab} \geq f \text{ cal})$ ، وهذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (a).

المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016

يتم هنا في بحثنا هذا، دراسة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 بالإستعانة ببرنامج EViews 9

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

1- تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :
المستوى العام للأسعار وتم التعبير عنه بـ "CPI"
الإحتياطي الإجباري وتم التعبير عنه بـ "RO"
سعر إعادة الخصم وتم التعبير عنه بـ "TI"
سعر الفائدة الحقيقي وتم التعبير عنه بـ "PIR"

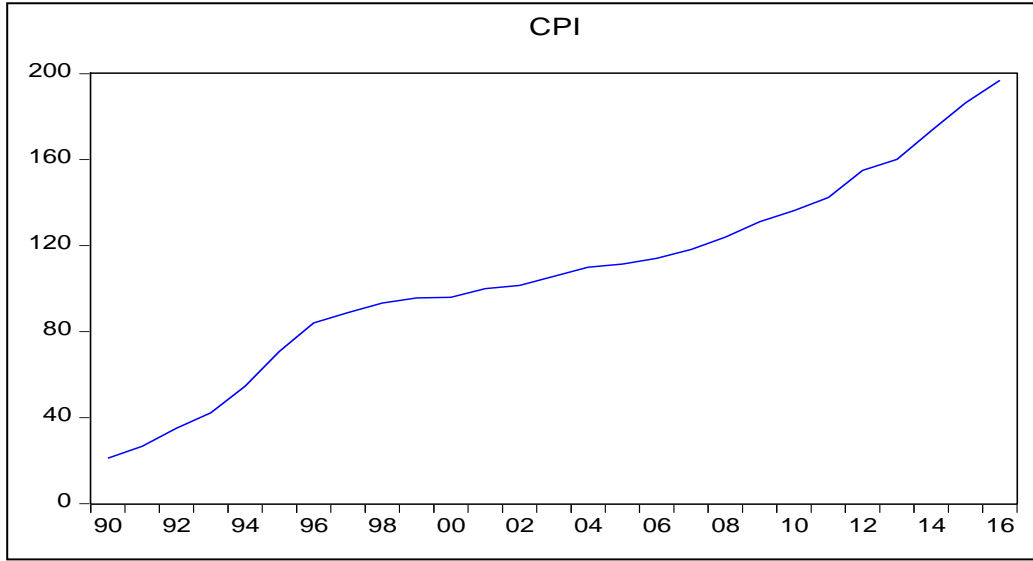
2- دراسة الإستقرارية :

لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج "Eviews9" بدرجة ثقة 95% بناءً على الفرضيات التالية :

- H0 السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام
النموذج الأول :
H1 السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام
- H0 السلسلة تحتوي على الثابت
النموذج الثاني :
H1 السلسلة لا تحتوي على الثابت
- H0 السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي
النموذج الثالث :
H1 السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

1 - دراسة إستقرارية سلسلة المستوى العام للأسعار " CPI "

الشكل رقم (03-06): اختبار استقرارية السلسلة " CPI "



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات " Eviews 9 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة.

الجدول رقم (03-01): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " CPI "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF " t " statistique	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-0.714778	-3.595026	0.9611
Test ADF	النموذج الثاني	0.777605	-3.004861	0.9911
Test ADF	النموذج الثالث	6.463003	-1.954414	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق

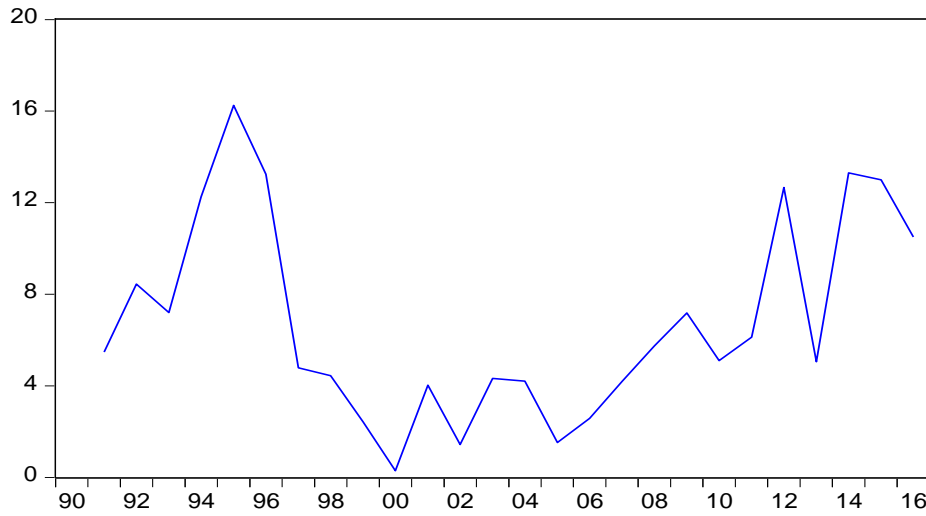
إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " CPI " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($0.7147 < 3.595$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $prob = 0.961 > 0,05$ فإن فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ونتنقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "CPI" فإن قيمة tC ستبوءنت لهذا الأخير
 ($0.7776 < 3.0048$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون
 $0,05 < 0.9911 = \text{prob}$ فإن السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم والتي
 تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .
 بالنسبة للجذر الأحادي، فكون $0,05 < 1.000 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة تحتوي على
 الجذر الأحادي وعليه نقبل بفرضية العدم
 ومنه السلسلة "CPI" غير مستقرة ومن نوع "DS" (ولجعلها مستقرة تتبع طريقة الفروقات من الدرجة
 الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة "DCPI"

الشكل رقم (03-07): إختبار إستقرارية السلسلة "DCPI"

DCPI



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات "Eviews 9"

الجدول رقم (03-02): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DCPI "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-1.384077	-3.622033	0.8383
Test ADF	النموذج الثاني	-2.281419	-2.986225	0.1852
Test ADF	النموذج الثالث	-0.945580	-1.955020	0.2977

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق.

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tc ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DCPI " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($1.384 < 3.622$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $prob = 0.838 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ونتنقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة " DCPI " فإن قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير

($2.281 < 2.986$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 < 0.185 = prob$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم

والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ونتنقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير نجد ($0.945 < 1.955$) أصغر

من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من

خلال الإحتمال $P = 0.297 < 0,05$

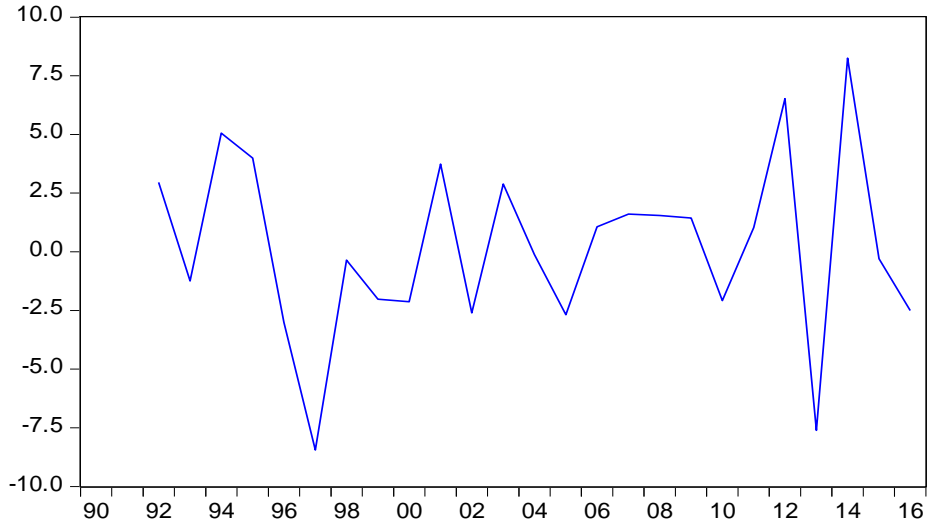
ومنه السلسلة DCPI غير مستقرة ومن نوع DS (ولجعلها مستقرة تتبع طريقة الفروقات من الدرجة

الثانية

دراسة إستقرارية السلسلة " DDCPI "

الشكل رقم (03-08): اختبار إستقرارية السلسلة " DDCPI "

DDCPI



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات " 9 Eviews

الجدول رقم (03-03): اختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDCPI "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-4.427876	-3.644963	0.0108
Test ADF	النموذج الثاني	-6.318878	-2.991878	0.0000
Test ADF	النموذج الثالث	-6.456296	-1.955681	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتتماد على برنامج " 9 Eviews أنظر الملحق

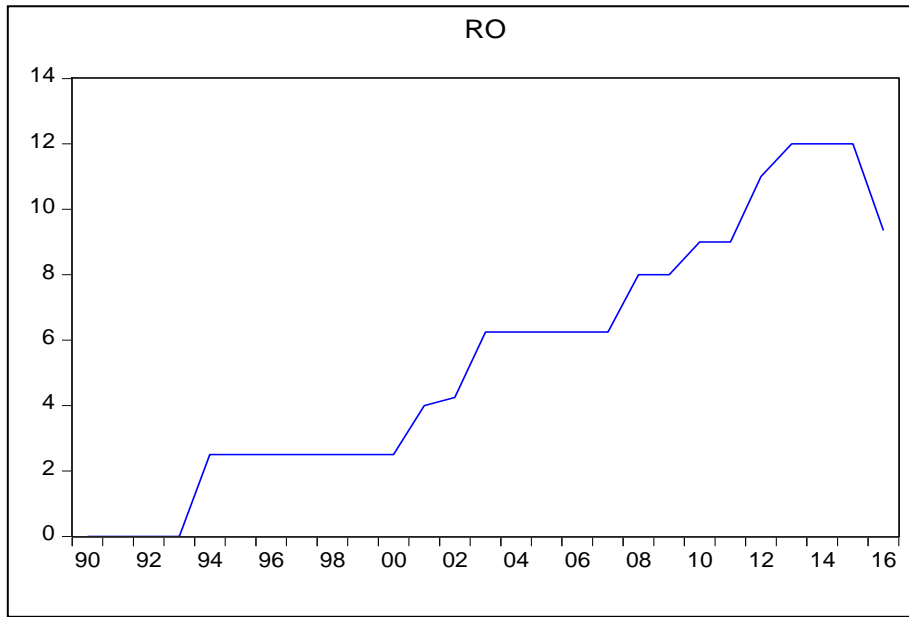
إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DDCPI " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($4.427 > 3.644$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $0.05 > 0.010 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم ونتنقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DDCPT" فإن قيمة t_c ستبوءنت لهذا الأخير
($2.991 < 6.3188$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.00 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي
تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث
بالنسبة للجذر الأحادي، بمقارنة قيمة t_c ستبوءنت لهذا الأخير نجد أنها ($1.9556 < 6.456$)
أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه
من خلال الإحتمال $P = 0.000 < 0,05$
ومنه السلسلة "DDCPT" مستقرة

دراسة إستقرارية سلسلة الإحتياطي الإحصاري " RO "

الشكل رقم (03-09): إختبار إستقرارية سلسلة الإحتياطي الإحصاري " RO "



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات " Eviews 9 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة
بالإعتماء على طريقة ديكي فولر المتصاعد

الجدول رقم (03-04): اختبار الجذر الأحادي للسلسلة " RO "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF " t " statistique	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-3.244877	-3.612199	0.0997
Test ADF	النموذج الثاني	-1.028643	-2.981038	0.7275
Test ADF	النموذج الثالث	0.833065	-1.954414	0.8852

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول اعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الاول بحيث نجد أن قيمة tc ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " RO " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($3.2448 < 3.6121$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $prob = 0.0997 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ونتنقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة " RO " فإن قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير

($1.0286 < 2.981$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 < 0.7275 = prob$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم والتي

تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ونتنقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير نجد ($0.833 < 1.9544$)

أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد

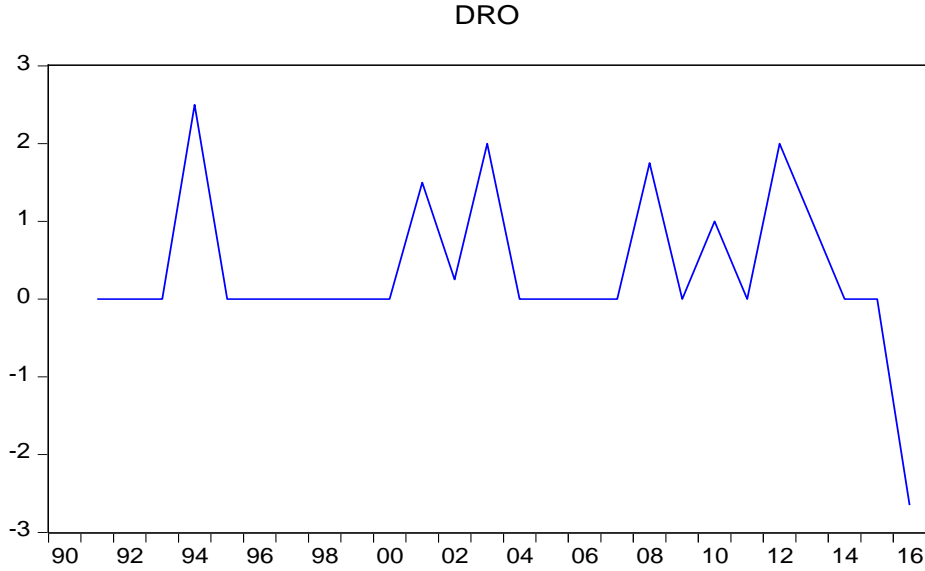
منه من خلال الإحتمال $P = 0.8852 < 0,05$

ومنه فإن السلسلة RO غير مستقرة ومن نوع DS (ولجعلها مستقرة تتبع طريقة الفروقات من الدرجة

الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة " DRO "

الشكل رقم (03-10): اختبار إستقرارية السلسلة " DRO "



" Eviews 9

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات

الجدول رقم (03-05): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DRO "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-4.042671	-3.603202	0.0204
Test ADF	النموذج الثاني	-4.209999	-2.986225	0.0032
Test ADF	النموذج الثالث	-3.715371	-1.955020	0.0007

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DRO " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($4.0426 > 3.603$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا

$0.05 > 0.0204 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية

العدم ونتنقل إلى النموذج الثاني

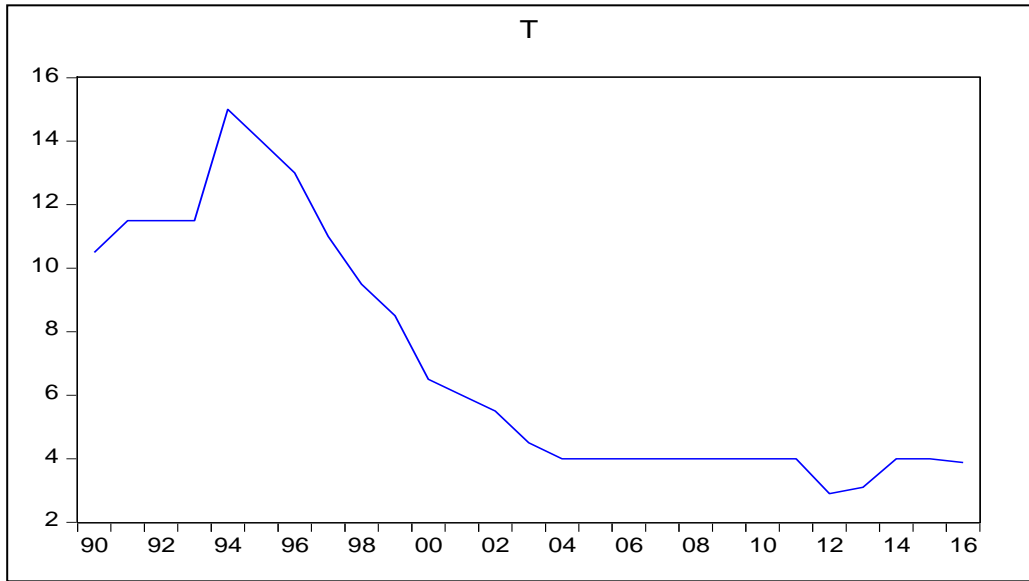
فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DRO" فإن قيمة t_c ستبوءنت لهذا الأخير

($4.209 > 2.986$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون $\text{prob} = 0.0032$ $> 0,05$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة t_c ستبوءنت لهذا الأخير نجد ($3.715 > 1.955$) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكيد منه من خلال الإحتمال $P = 0.0007 > 0,05$ ومنه السلسلة "DRO" مستقرة

دراسة إستقرارية سلسلة سعر إعادة الخصم "TI"

الشكل رقم (03-11): إختبار إستقرارية سلسلة سعر إعادة الخصم "TI"



المصدر : من إعداد الطالب إعتماذاً على مخرجات "Eviews 9"

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماذ على طريقة ديكي فولر المتصاعد

الجدول رقم (03-06): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TI "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF " t " statistique	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-1.322731	-3.595026	0.8593
Test ADF	النموذج الثاني	-0.751834	-2.981038	0.8160
Test ADF	النموذج الثالث	-1.443974	-1.954414	0.1355

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " TI " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($1.3227 < 3.595$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا $prob = 0.859 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة " TI " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

($0.7518 < 2.9810$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 < 0.816 = prob$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم والتي

تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

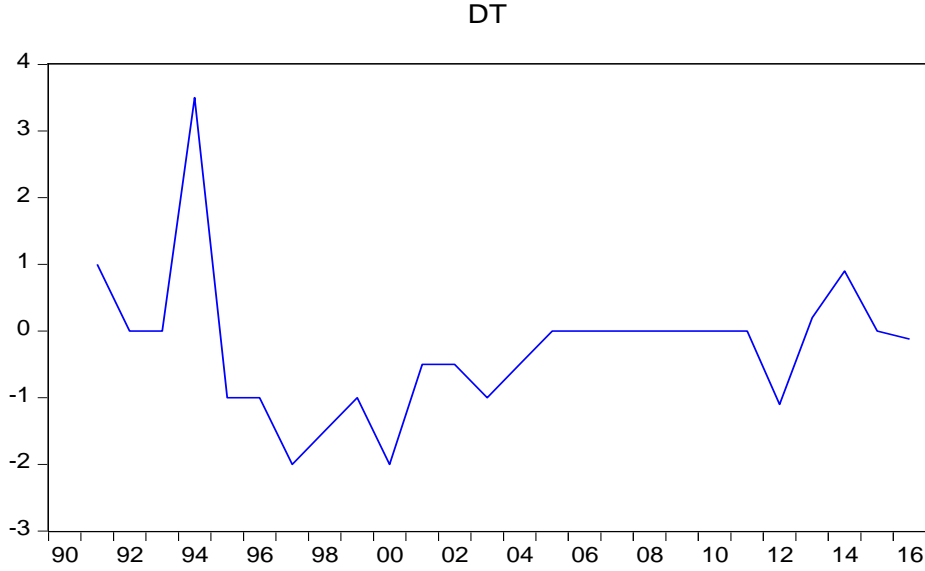
($1.4439 < 1.9544$) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية

$\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.1355 < 0,05$

ومنه السلسلة " TI " غير مستقرة ومن نوع DS (ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة "DTI"

الشكل رقم (03-12): اختبار إستقرارية السلسلة "DTI"



المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات 9 Eviews

الجدول رقم (03-07): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة "DTI"

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-3.913431	-3.603202	0.0267
Test ADF	النموذج الثاني	-3.963647	-2.986225	0.0057
Test ADF	النموذج الثالث	-3.777597	-1.955020	0.0006

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج "9 Eviews" أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة "DTI" أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($3.9134 > 3.6032$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا

$0.05 > 0.0267 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم

وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DTI" فإن قيمة t_c ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

($3.9636 > 2.9862$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

والتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة $0,05 > 0.0057 = \text{prob}$

والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ونتقل إلى النموذج الثالث

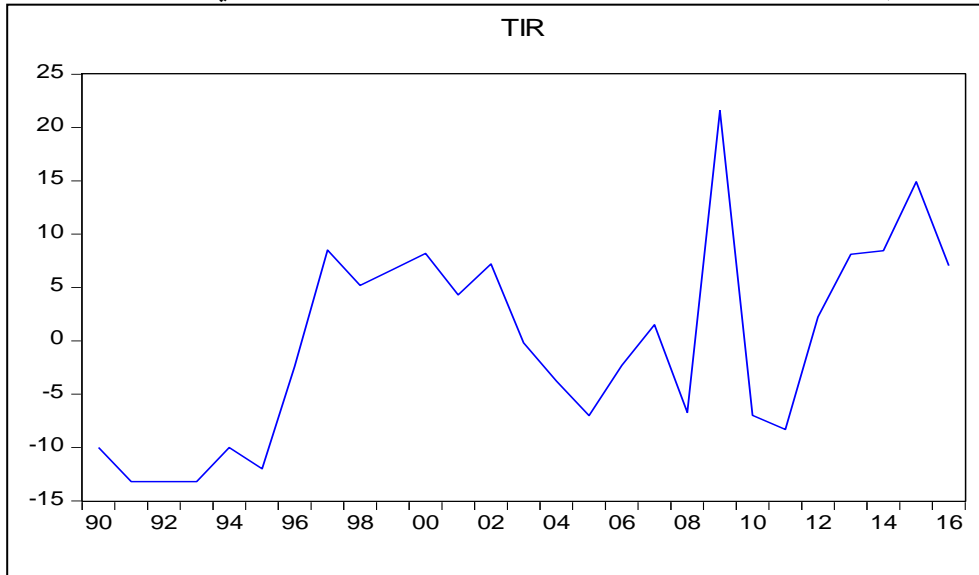
بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستبodont لهذا الأخير نجد أنها ($3.777 > 1.955$) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من

خلال الإحتمال $0,05 > 0.0006 = P$

ومنه السلسلة **DTI** " مستقرة "

دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " TIR "

الشكل رقم (03-13): اختبار إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " TIR "



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات " Eviews 9 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر

الوحدة بالإعتمااد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

الجدول رقم (03-08): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TIR "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-3.624584	-3.595026	0.0471
Test ADF	النموذج الثاني	-2.991629	-2.981038	0.0489
Test ADF	النموذج الثالث	-3.066417	-1.954414	0.0036

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " TIR " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($3.6245 > 3.595$)

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة " TIR " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير ($2.9916 > 2.981$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.0489 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة

والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها ($3.0664 > 1.9544$) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.0036 > 0,05$

ومنه السلسلة " TIR " مستقرة

لوجود سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة فهذا يدل على إمكانية وجود مشكل التكامل المتزامن

بين هذه المتغيرات.

قبل إختبار إمكانية وجود التكامل المتزامن نختبر درجة إبطاء النموذج

الجدول رقم (03-09): إختبار درجة إبطاء النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DTIN DRO DDCPI PI
Exogenous variables: C
Date: 08/18/18 Time: 20:56
Sample: 1990 2016
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-179.2066	NA*	444.5351	17.44825	17.64721	17.49143
1	-164.5201	22.37947	522.7498	17.57334	18.56813	17.78924
2	-153.8093	12.24090	1055.912	18.07708	19.86769	18.46568
3	-136.1396	13.46266	1638.998	17.91805	20.50449	18.47938
4	-72.84327	24.11287	98.60416*	13.41365*	16.79591*	14.14768*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج "Eviews 9"

ومنه درجة إبطاء النموذج هي 04

إختبار عدد درجات التكامل المتزامن

الجدول رقم (03-10): إختبار عدد درجات التكامل المتزامن

Date: 08/23/18 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TI RO
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.719118	32.12758	15.49471	0.0001
At most 1 *	0.173473	4.191501	3.841466	0.0406

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج "Eviews 9"

عدد درجات التكامل المتزامن هو 02 وعلى هذا الأساس فإن النموذج المعتمد للتقدير هو نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) (Vector Autoregression Estimates) من أجل تقدير النموذج.

تقدير النموذج

بعد تقدير النموذج وجدنا أن النموذج الثاني، النموذج الثالث والنموذج الرابع غير معنويين أي أنهم غير صالحين للقياس كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر الجدولة وعلى هذا الأساس فإنها مرفوضة في عملية التقدير والنموذج الأول معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر الجدولة وعامل معادلة تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهذا يعني أن متغيرات هذا النموذج لها معنى في تفسير التغير الحاصل وكون معامل معادلة تصحيح الخطأ غير سالب وغير معنوي في للنموذج الثاني ، النموذج الثالث والنموذج الرابع فكلها موجبة وغير معنوية وعلى هذا الأساس فهي تثبت عدم معنوية هذه النماذج للقياس

النموذج الأول

الجدول رقم (03-11): تقدير المستوى العام للأسعار

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$\begin{aligned} D(\text{DDCPI}) = & -1.315*(\text{DDCPI}(-1) - 2.284*\text{DTI}(-1) - 0.136*\text{TIR}(-1) - 0.811) - \\ & 1.575*(\text{DRO}(-1) + 0.254*\text{DTI}(-1) - 0.064*\text{TIR}(-1) - 0.349) - \\ & 0.343*D(\text{DDCPI}(-1)) - 0.466*D(\text{DDCPI}(-2)) + 2.318*D(\text{DRO}(-1)) + \\ & 2.258*D(\text{DRO}(-2)) - 0.773*D(\text{DTI}(-1)) + 0.497*D(\text{DTI}(-2)) - 0.315*D(\text{TIR}(-1)) \\ & - 0.189*D(\text{TIR}(-2)) + 0.352 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج "Eviews 9"

التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية قوية بين المتغير التابع والمتمثل في المستوى العام للأسعار والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولي وثاني الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي وثاني ، سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي وثاني ، سعر الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء أولي وثاني وهو ما يثبت معامل الإرتباط $R^2 = 0.9239$ وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقل) تستطيع أن تفسر ما قيمته % 92.39 من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية ب 0.8549

Adjusted R-squared = أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 85.49 % من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.

إختبار المعنوية

إختبار معنوية المعلمات

- معامل معادلة تصحيح معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما (Prob = 0.05 = 0.05)
- كل من معامل المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني والإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي وثاني وسعر الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء أولي وثاني كلها معنوية كون إحصائية القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية القيمة الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما (Prob < 0.05)
- باقي المعاملات غير معنوية كون (Prob > 0.05) فهي ليس لها دلالة في تفسير التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار

إختبار الترابط بين الأخطاء (داربين واتسن DW)

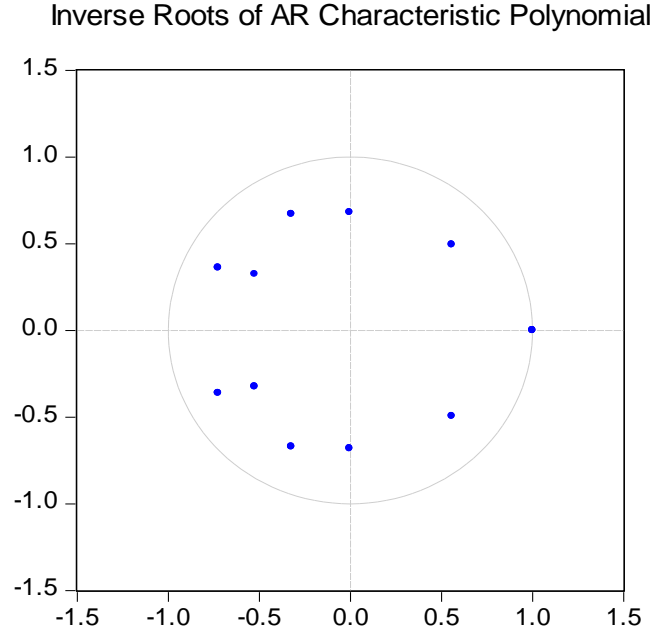
- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن تقتر ب من 02 (تنتمي إلى المجال المقبول) وهو ما يثبت عدم الترابط بين الأخطاء
- DW = 1.89

التحليل الإقتصادي:

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني وهناك أيضاً علاقة طردية مع الإحتياطي الإجباري وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي فإرتفاع المستوى العام للأسعار يكون بإنخفاض المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء ثاني وإرتفاع في الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي وثاني وإنخفاض في سعر الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء أولي وثاني.

دراسة صلاحية النموذج (نموذج VAR) :

الشكل رقم (03-14): دراسة صلاحية نموذج VAR



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 9 "

بما أن كامل النقاط تقع داخل الدائرة الاحتمالية فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح لعملية القياس

دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

الجدول رقم (03-12): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 08/24/18 Time: 18:55
Sample: 1990 2016
Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	21.51291	0.1596
2	46.40893	0.0001
3	14.05464	0.5946
4	19.02833	0.2672
5	11.38689	0.7850
6	24.85399	0.0724
7	35.97150	0.0029
8	19.48289	0.2444
9	14.91070	0.5312
10	16.11737	0.4448
11	30.46270	0.0157
12	25.26205	0.0653

Probs from chi-square with 16 df.

بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية الصفرية أي عدم وجود إرتباط بين الأخطاء

دراسة تباين تجانس البواقي :

الجدول رقم (03-13): اختبار تباين تجانس البواقي

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 08/24/18 Time: 18:26

Sample: 1990 2016

Included observations: 22

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
207.9929	200	0.3344

Individual components:

Dependent	R-squared	F(20,1)	Prob.	Chi-sq(20)	Prob.
res1*res1	0.999858	352.6310	0.0419	21.99688	0.3407
res2*res2	0.997927	24.06856	0.1595	21.95439	0.3430
res3*res3	0.990296	5.102737	0.3373	21.78652	0.3522
res4*res4	0.927542	0.640054	0.7743	20.40592	0.4328
res2*res1	0.985053	3.295095	0.4122	21.67116	0.3586
res3*res1	0.999135	57.76522	0.1034	21.98097	0.3415
res3*res2	0.907921	0.493011	0.8302	19.97426	0.4595
res4*res1	0.917990	0.559680	0.8037	20.19578	0.4457
res4*res2	0.778407	0.175639	0.9730	17.12495	0.6448
res4*res3	0.999980	2449.524	0.0159	21.99955	0.3405

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج "Eviews 9"

بما أن $0.3344 < 0.05$ فهذا يدفعنا لأن نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي لها تباين

متجانس

وعلى هذا الأساس النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

خلاصة الفصل

بتتبع متغيرات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار نجد أنّها وخلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 1990 و 2016، عرفت العديد من التطورات، لاسيما بتدخل صندوق النقد الدولي الذي فرض عدة إجراءات صارمة، ولعل في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه.

من خلال دراستنا القياسية هذه لتأثير تلك الأدوات والمتمثلة في كل من سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، على المستوى العام للأسعار، اتضح لنا أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين المتغير التابع والمتمثل في المستوى العام للأسعار والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولي وثاني الاحتياطي الإجمالي بفترة إبطاء أولي وثاني، سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي وثاني، سعر الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء أولي وثاني وهو ما يثبت معامل الارتباط $R^2 = 0.9239$ وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقل) تستطيع أن تفسر ما قيمته 92.39% من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ $\text{Adjusted R-squared} = 0.8549$ أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 85.49% من التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.

وقد تبين لنا وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الحقيقي، حيث أنّ عامل التضخم المصاحب للارتفاع العام للأسعار يجعل سعر الفائدة الحقيقي في انخفاض على الرغم من قيام الحكومة برفع سعر الفائدة الاسمي. وهناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والاحتياطي القانوني، حيث أنّ زيادة معدل هذا الأخير تؤدي إلى زيادة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ذلك أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني تساهم في انخفاض المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على النقود مما يساهم في رفع معدل الفائدة، وبالتالي زيادة في التكاليف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما تبين وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم، فارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى رفع مستوى معدل الفائدة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وعليه، زيادة في التكاليف، وهو الأمر الذي ينعكس سلبيًا على الأسعار فتزحف وترتفع المستوى العام للأسعار على الرغم من أنّ هذه المعاملات غير معنوية، أي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل ككل.

وقد خلصنا في الأخير إلى أن أدوات السياسة النقدية لا تساهم جميعها في التأثير على المستوى العام للأسعار، كما أن تأثيرها يتفاوت من أداة لأخرى حسب اقتصاد كل بلد.

العامة

الخاتمة

لقد كان الغرض من دراستنا هذه الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ما مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990م-2016م)؟ بمعنى أنه إلى أي مدى ساهمت فعالية السياسة النقدية المتبناة للفترة 1990 - 2016 في التأثير على المستوى العام للأسعار.

لذا، قسمنا بحثنا إلى جانبين: نظري وتطبيقي. بالنسبة للجانب النظري، تضمن فصلين اثنين، حيث تمّ التطرق في الفصل الأول إلى موضوع المستوى العام للأسعار وأهم محدّداته، أين بيّنا العلاقة بينه و بين كمية النقود، ما جعلنا نستعرض أهم النظريات النقدية من منظور مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية كالنظرية الكمية عند أصحاب المدرسة الكلاسيكية ونظرية الأرصدة النقدية عند مدرسة كامبردج، مروراً إلى النظرية الكمية الحديثة لفريدمان الذي بعث التحليل الكلاسيكي من جديد ولكن بمفاهيم معاصرة. كما تم الحديث في نفس الفصل عن السياسات السعرية في الجزائر، إذ عرفت تلك السياسات عدة تغيرات انعكست أولاً وقبل كل شيء الخيارات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، حيث ميّزنا عموماً بين ثلاث مراحل زمنية: (1970-1979)، (1980-1990) وما بعد سنة 1990. إضافة إلى ذلك، كما أننا أوضحنا آلية حساب ومعاينة المستوى العام للأسعار المعتمدة بالجزائر. أمّا الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لتناول الحديث عن السياسة النقدية، والتي تعتبر مكوناً هاماً لكل سياسة اقتصادية تتبناها أي دولة، وذلك نظراً للأهداف التي تصبو إليها من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد، إذ نجد أن البنك المركزي يتبنى إستراتيجية معينة للسياسة النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، منطلقاً من عدد من الأسس والأدوات التي أوضحناها، كما أنه يحرص على شروط نجاعة تلك السياسة بالعمل على تفادي العوائق التي من شأنها أن تكون عقبة في طريق نجاحها وتحقيقها للأهداف النقدية والاقتصادية المسطرّ لها.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد احتوى فصلاً واحداً تطرقنا من خلاله إلى دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثر المستوى العام للأسعار بالسياسة النقدية لفترة الدراسة الممتدة بين سنتي 1990 و 2016، وذلك اعتماداً على برنامج Eviews 9. كما قمنا بدراسة تطوّر متغيرات السياسة النقدية (سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني سعر إعادة الخصم) وكذا المستوى العام للأسعار. كما تناولنا الحديث عن الارتباط البسيط الذي يدل على ارتباط ظاهرتين أو متغيّرين، أين تغيّر أحدهما في اتجاه معيّن يؤدي إلى تغيّر الآخر،

وأخيراً تمّ بناء نموذج قياسي لقياس أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار من أجل التحليل الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى صحيحة لأنّ مؤشر قياس المستوى العام للأسعار في الجزائر يعتمد الرقم القياسي للأسعار، وقد وجدنا أنّ السياسة السعرية مرّت بعدة مراحل تبعا للمرحلة الاقتصادية السائدة في كل فتوة
- الفرضية الثانية غير صحيحة، كون السياسة النقدية تعتمد على عدة أدوات أهمها سعر الفائدة، سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني، إضافة إلى عمليات السوق المفتوحة، غير أنّ تأثيرها يختلف من بلد لآخر تبعا للوضع الاقتصادي السائد؛
- الفرضية الثالثة غير صحيحة كون المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 لا يتأثر بجميع أدوات السياسة النقدية، حيث وجدنا أنه يتأثر بسعر الفائدة والاحتياطي القانوني دون أن يتأثر بسعر إعادة الخصم.

نتائج البحث:

- يتأثر المستوى العام للأسعار بالاحتياطي الإجمالي بصفة طردية، فزيادة معدل هذا الأخير تؤدي إلى زيادة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ذلك أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني تساهم في انخفاض المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على النقود مما يساهم في رفع معدل الفائدة، وبالتالي زيادة في التكاليف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- يتأثر المستوى العام للأسعار بسعر الفائدة الحقيقي بصفة عكسية، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ذلك أنّ انخفاض سعر الفائدة يؤدي - وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم، فارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى رفع مستوى معدل الفائدة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وعليه، زيادة في التكاليف، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الأسعار فتتفجع ويرتفع المستوى العام للأسعار على الرغم من أنّ هذه المعاملات غير معنوية، أي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل ككل.
- لا تساهم جميع أدوات السياسة النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار، كما أنّ تأثيرها يتفاوت من أداة لأخرى حسب اقتصاد كل بلد.

الاقتراحات والتوصيات:

- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح التوصيات التالية، ولتي راينا أنّ من شأنها المساهمة في تفعيل أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، ونذكر منها ما يلي:
- ضرورة تنويع أدوات السياسة النقدية بين أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة من أجل جعلها أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن السياسة الاقتصادية العامة في البلاد؛
 - ضرورة العمل قدر الإمكان على جعل البنك المركزي ذا استقلالية تامة باعتباره السلطة النقدية العليا في الجزائر المخوّلة بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية، وتفادي اعتماد القرارات السياسية في رسم وممارسة ومراقبة السياسة النقدية في البلاد؛
 - ضرورة دعم دور بنك الجزائر في مجال الإشراف والمتابعة والرقابة لأعمال المصارف التجارية ومختلف المؤسسات المالية، وذلك حتى يتسنى له الوقوف على مدى سريان السياسة النقدية المسطرة في البلاد؛
 - ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة من أجل التحكم في الارتفاع المستمر سنوياً في المستوى العام للأسعار؛
 - ضرورة الوصول إلى نموذج قياسي يعكس ارتباط أدوات السياسة النقدية بالمستوى العام للأسعار، وذلك حتى يتسنى إعطاء رؤية مستقبلية لمدى تأثير المستوى العام للأسعار بالسياسة النقدية؛
 - ضرورة عصنة القطاع البنكي والمالي من أجل جعل الجمهور على مقربة من النظام المصرفي، وبالتالي جعله مساهماً في تفعيل أدوات السياسة النقدية بالبلاد؛
 - محاولة محاكاة تجارب الدول التي عرفت تطوّراً في توظيف السياسة النقدية تحقيقاً لأهداف اقتصادية ومالية ونقدية على غرار التحكم في المستوى العام للأسعار.

آفاق البحث:

من خلال بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على مدى فعالية تأثير السياسة النقدية بأدواتها المتمثلة في كل من سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني و سعر إعادة الخصم على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016، وقد توصلنا إلى النتائج سالفة الذكر، إلا أنّ هناك جوانب لا تزال تحتاج إلى دراسة وبحث أكثر، وذلك نظراً لشساعة موضوعي السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار، من جهة، إضافة إلى النقص الذي يشوب أي بحث علمي من جهة أخرى. وعليه، فإنّ هذا الموضوع لا يزال في حاجة إلى إجراء بحوث ودراسات أخرى لإثرائه و تدارك جوانب القصور فيه. ولعلّ أبرز الإشكاليات التي بدت لنا نذكر ما يلي:

- ما مدى دور البنك المركزي في فعالية السياسة النقدية؟
- ما مدى تأثير العرض النقدي على المستوى العام لأسعار؟
- ما مدى تأثير السياسة المالية على المستوى العام لأسعار؟
- ما مدى دور السياسة النقدية في حجم المعروض النقدي؟

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- إبراهيم أبو عقيل، مبادئ في الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 2- أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991.
- 3- احمد أبو الفتوح الناقة ، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1998.
- 4- باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984.
- 5- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- حسين علي بحيث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2009.
- 7- حسين ياسين طعمة، أساليب الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 8- حمدي زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1993.
- 9- زاهر عبدالرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية المالية بين النظرية و التطبيق، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008.
- 10- زكريا الدوري و د. يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، طبعة 2006.
- 11- سامي خليل، النظريات المالية و النقدية، شركة كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1982.
- 12- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005.
- 13- صبحي تادريس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة 1984.
- 14- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

- 15- ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية - البنوك التجارية البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- 16- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، طبعة 1992.
- 17- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، طبعة 2004.
- 18- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2 ، الجزائر 2014.
- 19- عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (م نهج نقدي و مصرفي)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999.
- 20- فهد سليم الخطيب، مُجّد سليمان عواد، مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، 2000.
- 21- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- 22- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.
- 23- كامل بكري، رمضان مُجّد مقلد، مُجّد سيد العابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية.
- 24- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2011.
- 25- كمال أمين الوصال و محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- 26- لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
- 27- مُجّد إبراهيم عبيدات، أحمد مُجّد زامل، سياسات التسعير الحديثة، دار وائل، الاردن، 2010.
- 28- مُجّد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1981.
- 29- مُجّد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، دار غرباء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2011.
- 30- مُجّد فريد الصحن ، التسويق المفاهيم و الإستراتيجيات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

- 31- معهود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، سلوك المستهلك، دار المناهج، الأردن، 2008.
- 32- محمود يونس ، أحمد مُجّد مندور، السيد مُجّد أحمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 33- مدحت صادق ، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
- 34- مراد كمال عوض، أساسيات الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2013، الأردن.
- 35- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- 36- معتوق أمّجّد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 37- مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية 2008، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- 38- موسى ادم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي، مجموعه دلة البركة، جدة، 1993.
- 39- ناظم مُجّد نوري الشمري ، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1995.
- 40- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994.
- 41- نزار كاظم الخيكاني، السياسات الإقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010.
- 42- وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2000.
- 43- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح، وآخرون، أساسيات الإقتصاد التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 44- يوسف كمال مُجّد، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية ، ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1996.

2- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

1- إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03-، 2013.

2- زكان أحمد، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2004-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

3- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، المدية، 2001.

3- المجالات العلمية:

1- صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 3، سبتمبر 2000، ص 46.

2- فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016.

3- مبارك بوعرشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، عدد 02، سنة 1999.

4- المؤتمرات والملتقيات

1- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، مطبوعة جامعية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015.

طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006" - جامعة الشلف.

5- الجرائد الرسمية:

1- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تاريخ الصدور: 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 14.

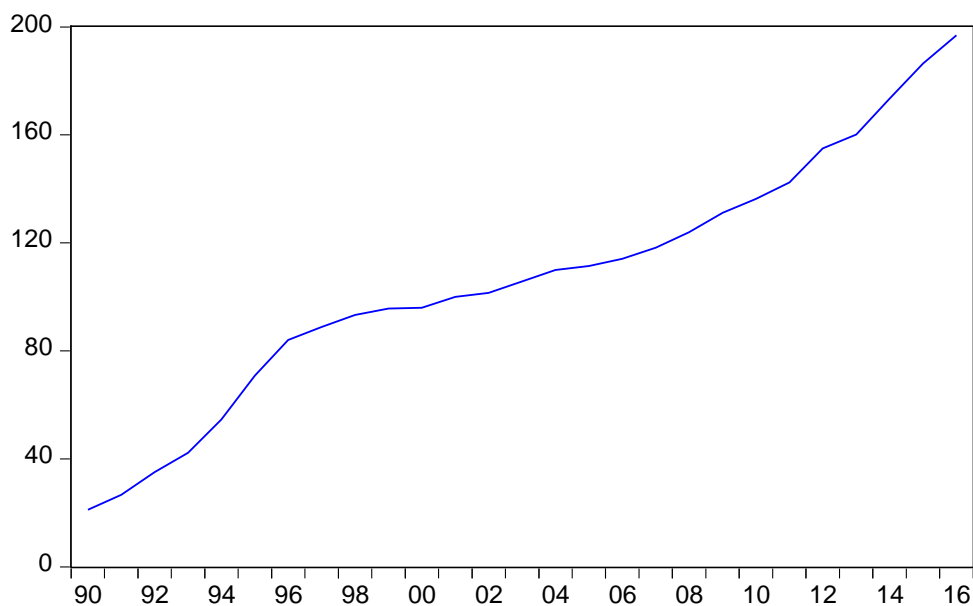
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- B.Lloyd , J. Thomas, money, banking , and Economic Activity, Prentice Hall,Inc,1979.
- 2- Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte, paris, 2000..
- 3- Freidman, Milton, The ptimum quantity of money and other essay, London, Macmillan, 1973.
- 4- Hamid Bali, Inflation et mal- développement en Algérie, Alger, OPU, 1993.
- 5- Henri Guiton, Gérard Bramoulé, la monnaie, 5iem édition, Daloze, Paris, 1983.
- 6- Indice des prix a la consommation , collection statistique, N0 98, ONS , Juillet, 2001.
- 7- Marc montoussé, économie monétaire et financière, édition Bréal, Paris, 2000.
- 8- Youcef deboud, le nouveau mécanisme économique en Algérie, Alger, office des publications Universitaire, 1995.

الملاحق

الملحق الأول: دراسة إستقرارية سلسلة المستوى العام للأسعار " CPI "

CPI



Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.714778	0.9611
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CPI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 19:27
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	-0.066780	0.093428	-0.714778	0.4819
C	8.002495	3.192296	2.506814	0.0197
@TREND("1990")	0.417393	0.530982	0.786077	0.4398
R-squared	0.028446	Mean dependent var		6.759231
Adjusted R-squared	-0.056037	S.D. dependent var		4.357149
S.E. of regression	4.477565	Akaike info criterion		5.944203
Sum squared resid	461.1176	Schwarz criterion		6.089368
Log likelihood	-74.27464	Hannan-Quinn criter.		5.986005
F-statistic	0.336712	Durbin-Watson stat		0.747438
Prob(F-statistic)	0.717576			

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.777605	0.9911
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CPI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 19:27
 Sample (adjusted): 1995 2016
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	0.020188	0.025962	0.777605	0.4481
D(CPI(-1))	0.535263	0.226516	2.363023	0.0311
D(CPI(-2))	0.124813	0.261828	0.476696	0.6400
D(CPI(-3))	0.187755	0.277705	0.676096	0.5086
D(CPI(-4))	-0.329770	0.251818	-1.309556	0.2088
C	0.705182	3.445157	0.204688	0.8404
R-squared	0.475331	Mean dependent var		6.470909
Adjusted R-squared	0.311372	S.D. dependent var		4.566314
S.E. of regression	3.789292	Akaike info criterion		5.729236
Sum squared resid	229.7398	Schwarz criterion		6.026793
Log likelihood	-57.02160	Hannan-Quinn criter.		5.799332
F-statistic	2.899086	Durbin-Watson stat		2.133686
Prob(F-statistic)	0.047494			

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

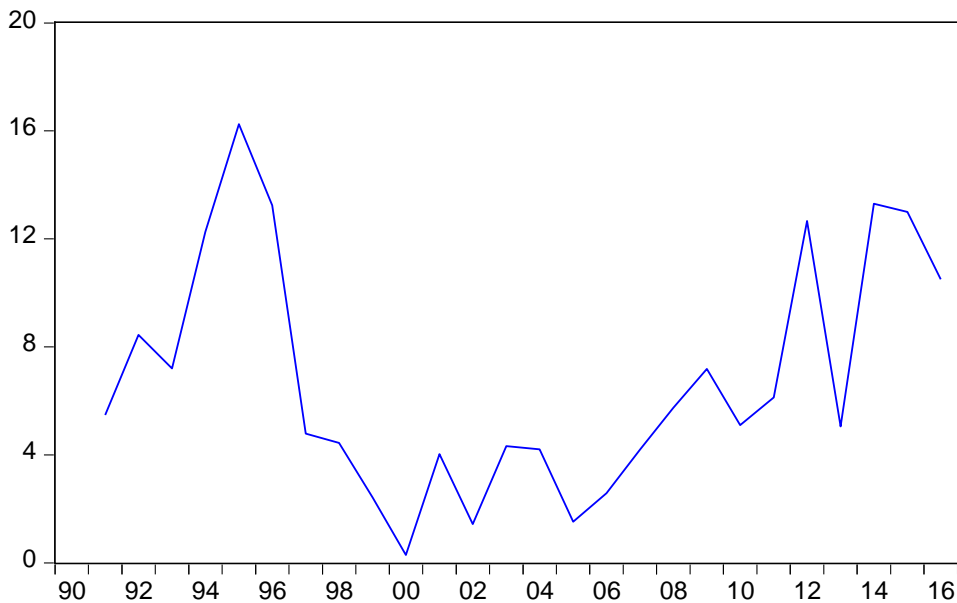
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	6.463003	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CPI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 19:29
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	0.056740	0.008779	6.463003	0.0000
R-squared	-0.311502	Mean dependent var		6.759231
Adjusted R-squared	-0.311502	S.D. dependent var		4.357149
S.E. of regression	4.989844	Akaike info criterion		6.090389
Sum squared resid	622.4636	Schwarz criterion		6.138777
Log likelihood	-78.17505	Hannan-Quinn criter.		6.104323
Durbin-Watson stat	0.621821			

DCPI



Null Hypothesis: DCPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.384077	0.8383
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DCPI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:34
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.336789	0.243331	-1.384077	0.1833
D(DCPI(-1))	-0.109152	0.288383	-0.378496	0.7095
D(DCPI(-2))	0.024633	0.255420	0.096443	0.9242
C	1.353564	2.759997	0.490422	0.6298
@TREND("1990")	0.067930	0.130056	0.522317	0.6078

R-squared	0.201254	Mean dependent var	0.143478
Adjusted R-squared	0.023754	S.D. dependent var	4.017483
S.E. of regression	3.969480	Akaike info criterion	5.784807
Sum squared resid	283.6219	Schwarz criterion	6.031654
Log likelihood	-61.52528	Hannan-Quinn criter.	5.846889
F-statistic	1.133828	Durbin-Watson stat	1.907278
Prob(F-statistic)	0.372036		

Null Hypothesis: DCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.281419	0.1852
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/18/18 Time: 20:34
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.382551	0.167681	-2.281419	0.0321
C	2.729309	1.321275	2.065664	0.0503

R-squared	0.184538	Mean dependent var	0.200800
Adjusted R-squared	0.149083	S.D. dependent var	3.898976
S.E. of regression	3.596616	Akaike info criterion	5.474483
Sum squared resid	297.5199	Schwarz criterion	5.571993
Log likelihood	-66.43103	Hannan-Quinn criter.	5.501528
F-statistic	5.204875	Durbin-Watson stat	2.086946
Prob(F-statistic)	0.032105		

Null Hypothesis: DCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.945580	0.2977
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

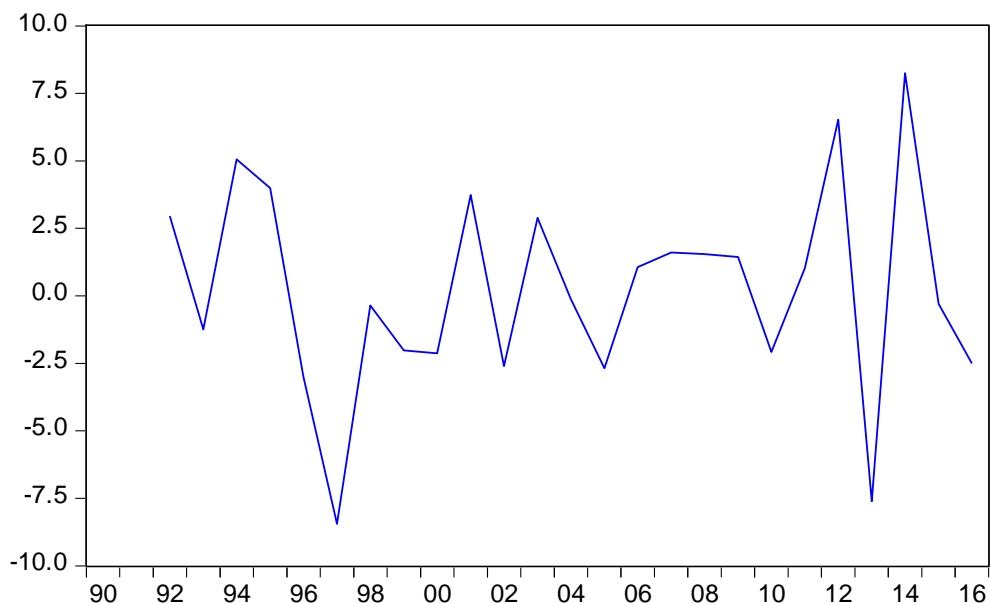
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/18/18 Time: 20:35

Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.092008	0.097303	-0.945580	0.3538
R-squared	0.033253	Mean dependent var		0.200800
Adjusted R-squared	0.033253	S.D. dependent var		3.898976
S.E. of regression	3.833601	Akaike info criterion		5.564664
Sum squared resid	352.7159	Schwarz criterion		5.613419
Log likelihood	-68.55830	Hannan-Quinn criter.		5.578187
Durbin-Watson stat	2.381277			

DDCPI



Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.427876	0.0108
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDCPI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:36
 Sample (adjusted): 1996 2016
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-2.244615	0.506928	-4.427876	0.0005
D(DDCPI(-1))	0.704226	0.423990	1.660949	0.1175
D(DDCPI(-2))	0.425570	0.328217	1.296614	0.2144
D(DDCPI(-3))	0.387657	0.222140	1.745101	0.1014

C	-5.750687	2.176117	-2.642636	0.0185
@TREND("1990")	0.356455	0.129833	2.745483	0.0150
R-squared	0.811689	Mean dependent var		-0.309048
Adjusted R-squared	0.748919	S.D. dependent var		6.562946
S.E. of regression	3.288560	Akaike info criterion		5.453733
Sum squared resid	162.2195	Schwarz criterion		5.752168
Log likelihood	-51.26420	Hannan-Quinn criter.		5.518501
F-statistic	12.93111	Durbin-Watson stat		2.654926
Prob(F-statistic)	0.000054			

Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.318878	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPI)
Method: Least Squares
Date: 08/18/18 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-1.289035	0.203997	-6.318878	0.0000
C	0.176398	0.789647	0.223388	0.8253
R-squared	0.644750	Mean dependent var		-0.227500
Adjusted R-squared	0.628602	S.D. dependent var		6.326905
S.E. of regression	3.855768	Akaike info criterion		5.616673
Sum squared resid	327.0729	Schwarz criterion		5.714844
Log likelihood	-65.40008	Hannan-Quinn criter.		5.642718
F-statistic	39.92822	Durbin-Watson stat		2.033409
Prob(F-statistic)	0.000002			

Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.456296	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

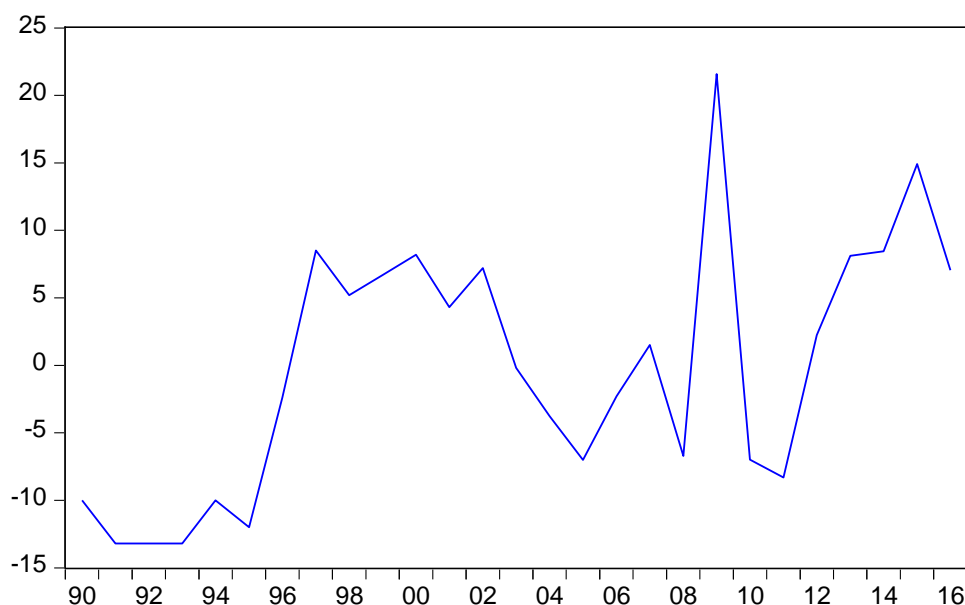
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPI)

Method: Least Squares
Date: 08/18/18 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-1.285346	0.199084	-6.456296	0.0000
R-squared	0.643944	Mean dependent var		-0.227500
Adjusted R-squared	0.643944	S.D. dependent var		6.326905
S.E. of regression	3.775290	Akaike info criterion		5.535605
Sum squared resid	327.8148	Schwarz criterion		5.584691
Log likelihood	-65.42726	Hannan-Quinn criter.		5.548628
Durbin-Watson stat	2.035176			

" TIR " الملحق الثاني: دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي

TIR



Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.624584	0.0471
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TIR)
Method: Least Squares
Date: 08/24/18 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.726746	0.200505	-3.624584	0.0014
C	-5.766121	3.726879	-1.547171	0.1355
@TREND("1990")	0.450104	0.246612	1.825151	0.0810
R-squared	0.363768	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.308444	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	7.997842	Akaike info criterion		7.104388
Sum squared resid	1471.206	Schwarz criterion		7.249553
Log likelihood	-89.35704	Hannan-Quinn criter.		7.146190
F-statistic	6.575170	Durbin-Watson stat		2.050118
Prob(F-statistic)	0.005515			

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.991629	0.0489
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TIR)
Method: Least Squares
Date: 08/24/18 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.532810	0.178100	-2.991629	0.0063
C	0.402480	1.645097	0.244654	0.8088
R-squared	0.271620	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.241271	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	8.377267	Akaike info criterion		7.162724
Sum squared resid	1684.286	Schwarz criterion		7.259501
Log likelihood	-91.11541	Hannan-Quinn criter.		7.190592
F-statistic	8.949845	Durbin-Watson stat		2.215720
Prob(F-statistic)	0.006330			

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.066417	0.0036
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

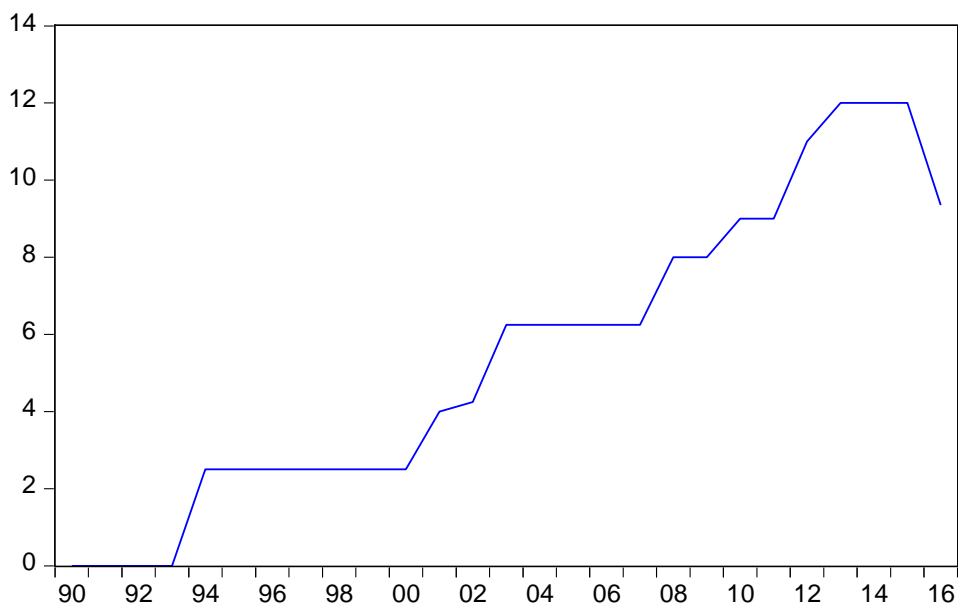
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TIR)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:08
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.535053	0.174488	-3.066417	0.0051
R-squared	0.269804	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.269804	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	8.218240	Akaike info criterion		7.088292
Sum squared resid	1688.487	Schwarz criterion		7.136680
Log likelihood	-91.14779	Hannan-Quinn criter.		7.102226
Durbin-Watson stat	2.204778			

الملحق الثالث: دراسة إستقرارية سلسلة الإحتياطي الإحصائي " RO "

RO



Null Hypothesis: RO has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.244877	0.0997
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RO)
 Method: Least Squares

Date: 08/18/18 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO(-1)	-0.949370	0.292575	-3.244877	0.0043
D(RO(-1))	0.492144	0.288498	1.705885	0.1043
D(RO(-2))	0.558113	0.265116	2.105168	0.0488
C	-1.162425	0.736185	-1.578986	0.1308
@TREND("1990")	0.447294	0.149360	2.994726	0.0074
R-squared	0.391197	Mean dependent var		0.389583
Adjusted R-squared	0.263028	S.D. dependent var		1.042674
S.E. of regression	0.895105	Akaike info criterion		2.799301
Sum squared resid	15.22305	Schwarz criterion		3.044729
Log likelihood	-28.59161	Hannan-Quinn criter.		2.864413
F-statistic	3.052197	Durbin-Watson stat		1.884017
Prob(F-statistic)	0.042280			

Null Hypothesis: RO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.028643	0.7275
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RO)
Method: Least Squares
Date: 08/18/18 Time: 20:48
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO(-1)	-0.052753	0.051284	-1.028643	0.3139
C	0.639612	0.336010	1.903550	0.0690
R-squared	0.042226	Mean dependent var		0.359615
Adjusted R-squared	0.002319	S.D. dependent var		1.005686
S.E. of regression	1.004519	Akaike info criterion		2.920698
Sum squared resid	24.21740	Schwarz criterion		3.017475
Log likelihood	-35.96908	Hannan-Quinn criter.		2.948566
F-statistic	1.058107	Durbin-Watson stat		1.759249
Prob(F-statistic)	0.313903			

Null Hypothesis: RO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

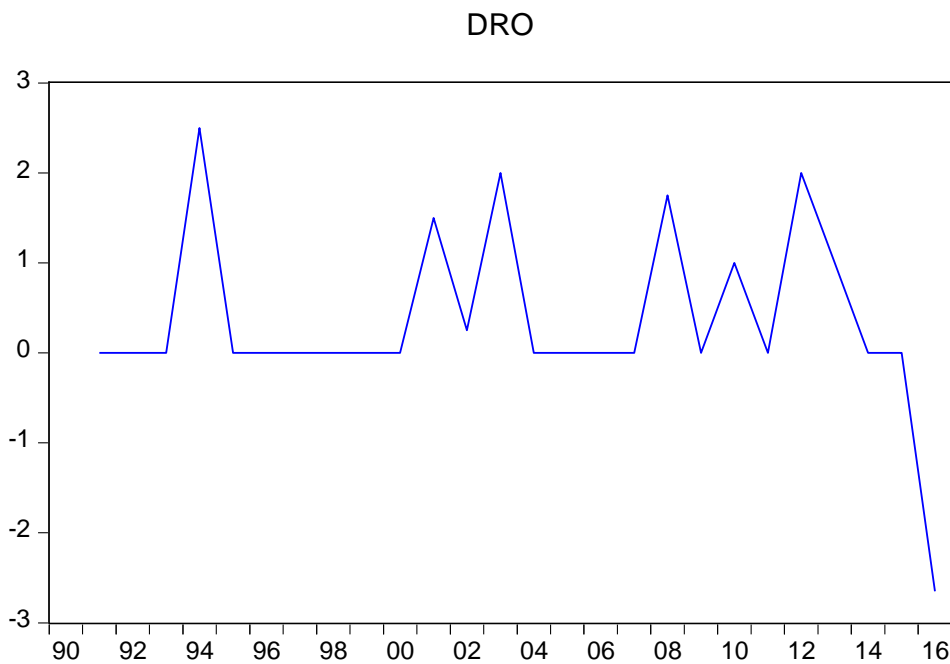
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.833065	0.8852

Test critical values:	1% level	-2.656915
	5% level	-1.954414
	10% level	-1.609329

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RO)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:48
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO(-1)	0.026330	0.031606	0.833065	0.4127
R-squared	-0.102378	Mean dependent var		0.359615
Adjusted R-squared	-0.102378	S.D. dependent var		1.005686
S.E. of regression	1.055912	Akaike info criterion		2.984388
Sum squared resid	27.87373	Schwarz criterion		3.032777
Log likelihood	-37.79705	Hannan-Quinn criter.		2.998322
Durbin-Watson stat	1.633253			



Null Hypothesis: DRO has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.042671	0.0204
Test critical values:		
	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DRO)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:49
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-1.080417	0.267253	-4.042671	0.0005
C	0.674858	0.467570	1.443329	0.1630
@TREND("1990")	-0.018733	0.029524	-0.634496	0.5323
R-squared	0.445373	Mean dependent var		-0.106000
Adjusted R-squared	0.394952	S.D. dependent var		1.357719
S.E. of regression	1.056099	Akaike info criterion		3.059207
Sum squared resid	24.53758	Schwarz criterion		3.205472
Log likelihood	-35.24009	Hannan-Quinn criter.		3.099775
F-statistic	8.833150	Durbin-Watson stat		1.672344
Prob(F-statistic)	0.001528			

Null Hypothesis: DRO has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.209999	0.0032
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DRO)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:50
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-1.101670	0.261679	-4.209999	0.0003
C	0.422802	0.243376	1.737237	0.0957
R-squared	0.435224	Mean dependent var		-0.106000
Adjusted R-squared	0.410668	S.D. dependent var		1.357719
S.E. of regression	1.042293	Akaike info criterion		2.997341
Sum squared resid	24.98661	Schwarz criterion		3.094851
Log likelihood	-35.46676	Hannan-Quinn criter.		3.024386
F-statistic	17.72409	Durbin-Watson stat		1.613246
Prob(F-statistic)	0.000334			

Null Hypothesis: DRO has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.715371	0.0007

Test critical values:	1% level	-2.660720
	5% level	-1.955020
	10% level	-1.609070

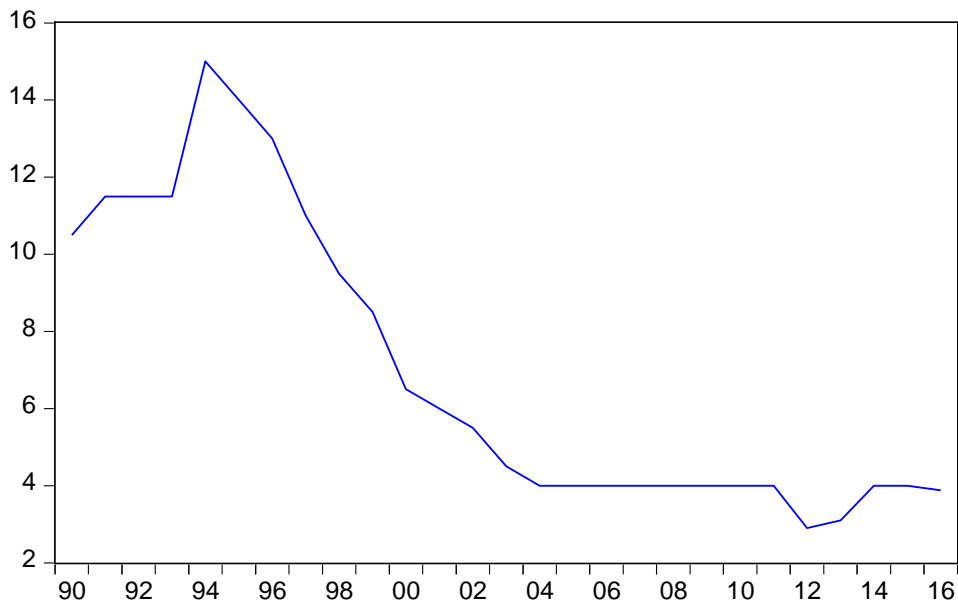
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DRO)
 Method: Least Squares
 Date: 08/18/18 Time: 20:50
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-0.867052	0.233369	-3.715371	0.0011
R-squared	0.361115	Mean dependent var		-0.106000
Adjusted R-squared	0.361115	S.D. dependent var		1.357719
S.E. of regression	1.085228	Akaike info criterion		3.040635
Sum squared resid	28.26527	Schwarz criterion		3.089390
Log likelihood	-37.00794	Hannan-Quinn criter.		3.054158
Durbin-Watson stat	1.811453			

الملحق الرابع: دراسة إستقرارية سلسلة سعر إعادة الخصم " TI "

TI



Null Hypothesis: TI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.322731	0.8593
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:10
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.153074	0.115726	-1.322731	0.1989
C	1.701445	1.579781	1.077014	0.2926
@TREND("1990")	-0.064431	0.058836	-1.095090	0.2848
R-squared	0.071426	Mean dependent var		-0.254615
Adjusted R-squared	-0.009319	S.D. dependent var		1.070305
S.E. of regression	1.075281	Akaike info criterion		3.091208
Sum squared resid	26.59328	Schwarz criterion		3.236373
Log likelihood	-37.18571	Hannan-Quinn criter.		3.133011
F-statistic	0.884585	Durbin-Watson stat		1.390952
Prob(F-statistic)	0.426470			

Null Hypothesis: TI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.751834	0.8160
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:10
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.041752	0.055533	-0.751834	0.4595
C	0.041663	0.447363	0.093129	0.9266
R-squared	0.023010	Mean dependent var		-0.254615
Adjusted R-squared	-0.017698	S.D. dependent var		1.070305
S.E. of regression	1.079735	Akaike info criterion		3.065112
Sum squared resid	27.97986	Schwarz criterion		3.161888
Log likelihood	-37.84645	Hannan-Quinn criter.		3.092980
F-statistic	0.565255	Durbin-Watson stat		1.480415
Prob(F-statistic)	0.459461			

Null Hypothesis: TI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

t-Statistic Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.443974	0.1355
Test critical values:	1% level	-2.656915
	5% level	-1.954414
	10% level	-1.609329

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TI)

Method: Least Squares

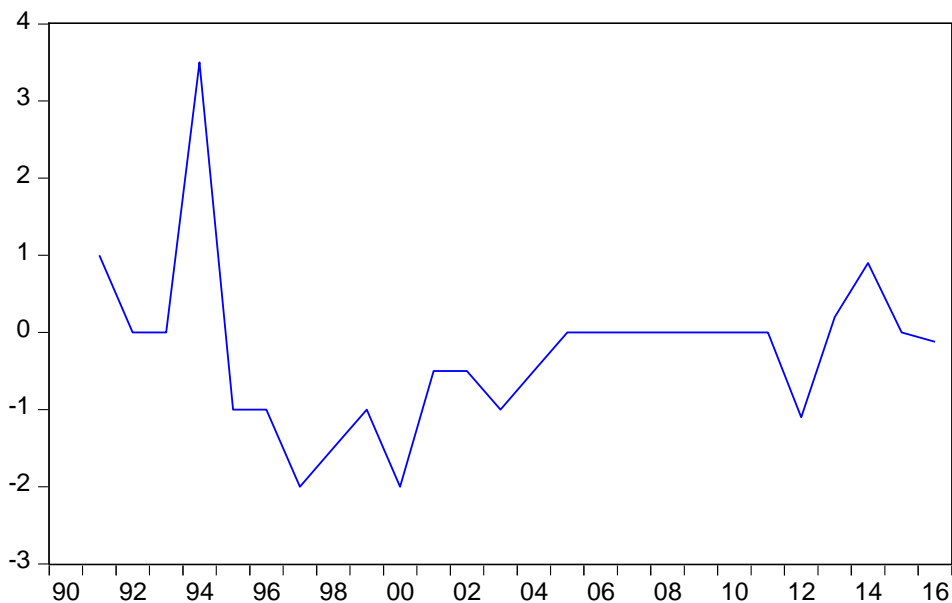
Date: 08/24/18 Time: 18:11

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.037196	0.025760	-1.443974	0.1612
R-squared	0.022657	Mean dependent var		-0.254615
Adjusted R-squared	0.022657	S.D. dependent var		1.070305
S.E. of regression	1.058111	Akaike info criterion		2.988550
Sum squared resid	27.98997	Schwarz criterion		3.036938
Log likelihood	-37.85115	Hannan-Quinn criter.		3.002484
Durbin-Watson stat	1.486685			

DTI



Null Hypothesis: DTI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.913431	0.0267
Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:12
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTI(-1)	-0.784641	0.200499	-3.913431	0.0007
C	-0.477099	0.472317	-1.010125	0.3234
@TREND("1990")	0.016307	0.029749	0.548134	0.5891
R-squared	0.413851	Mean dependent var		-0.044800
Adjusted R-squared	0.360565	S.D. dependent var		1.341085
S.E. of regression	1.072395	Akaike info criterion		3.089832
Sum squared resid	25.30067	Schwarz criterion		3.236097
Log likelihood	-35.62290	Hannan-Quinn criter.		3.130400
F-statistic	7.766555	Durbin-Watson stat		2.072000
Prob(F-statistic)	0.002806			

Null Hypothesis: DTI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.963647	0.0057
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:13
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTI(-1)	-0.782362	0.197384	-3.963647	0.0006
C	-0.248214	0.217338	-1.142065	0.2652
R-squared	0.405846	Mean dependent var		-0.044800
Adjusted R-squared	0.380013	S.D. dependent var		1.341085
S.E. of regression	1.055960	Akaike info criterion		3.023397
Sum squared resid	25.64620	Schwarz criterion		3.120907
Log likelihood	-35.79246	Hannan-Quinn criter.		3.050442
F-statistic	15.71050	Durbin-Watson stat		2.049003
Prob(F-statistic)	0.000616			

Null Hypothesis: DTI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.777597	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DTI)
 Method: Least Squares
 Date: 08/24/18 Time: 18:13
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTI(-1)	-0.729132	0.193015	-3.777597	0.0009
R-squared	0.372152	Mean dependent var		-0.044800
Adjusted R-squared	0.372152	S.D. dependent var		1.341085
S.E. of regression	1.062634	Akaike info criterion		2.998556
Sum squared resid	27.10058	Schwarz criterion		3.047311
Log likelihood	-36.48195	Hannan-Quinn criter.		3.012079
Durbin-Watson stat	2.055295			

الملحق الخامس: تقدير النموذج

Vector Error Correction Estimates
 Date: 08/24/18 Time: 18:16
 Sample (adjusted): 1995 2016
 Included observations: 22 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2		
DDCPI(-1)	1.000000	0.000000		
DRO(-1)	0.000000	1.000000		
DTI(-1)	-2.284219 (0.34680) [-6.58652]	0.254079 (0.31937) [0.79556]		
TIR(-1)	-0.136660 (0.04496) [-3.03945]	-0.064634 (0.04141) [-1.56101]		
C	-0.811020	-0.349428		
Error Correction:	D(DDCPI)	D(DRO)	D(DTI)	D(TIR)
CointEq1	-1.315210 (0.65469) [-2.00891]	0.243674 (0.30412) [0.80125]	0.542841 (0.23235) [2.33628]	0.078385 (2.87138) [0.02730]
CointEq2	-1.575539 (0.92250) [-1.70790]	-0.794326 (0.42852) [-1.85365]	-1.158405 (0.32740) [-3.53819]	2.925803 (4.04596) [0.72314]

D(DDCPI(-1))	-0.343407 (0.45841) [-0.74913]	-0.181590 (0.21294) [-0.85278]	-0.370686 (0.16269) [-2.27847]	-0.044813 (2.01051) [-0.02229]
D(DDCPI(-2))	-0.466259 (0.21258) [-2.19334]	-0.140511 (0.09875) [-1.42294]	-0.156720 (0.07545) [-2.07726]	-0.252513 (0.93234) [-0.27084]
D(DRO(-1))	2.318039 (0.84463) [2.74445]	-0.015027 (0.39235) [-0.03830]	0.677398 (0.29976) [2.25978]	0.192447 (3.70442) [0.05195]
D(DRO(-2))	2.258850 (0.64598) [3.49677]	0.266106 (0.30007) [0.88681]	0.424579 (0.22926) [1.85194]	-0.208415 (2.83319) [-0.07356]
D(DTI(-1))	-0.773248 (1.40817) [-0.54912]	0.435947 (0.65413) [0.66646]	0.602139 (0.49977) [1.20484]	-2.980729 (6.17605) [-0.48263]
D(DTI(-2))	0.497759 (0.82248) [0.60519]	0.196900 (0.38206) [0.51536]	0.276396 (0.29190) [0.94688]	-2.036095 (3.60729) [-0.56444]
D(TIR(-1))	-0.315380 (0.07525) [-4.19090]	-0.019932 (0.03496) [-0.57020]	-0.008757 (0.02671) [-0.32789]	-0.438029 (0.33005) [-1.32716]
D(TIR(-2))	-0.189697 (0.07009) [-2.70634]	-0.039582 (0.03256) [-1.21567]	0.032033 (0.02488) [1.28768]	-0.278770 (0.30742) [-0.90680]
C	0.352579 (0.54012) [0.65278]	-0.136171 (0.25090) [-0.54274]	-0.142660 (0.19169) [-0.74422]	1.755143 (2.36888) [0.74092]
R-squared	0.923999	0.618627	0.719027	0.449666
Adj. R-squared	0.854907	0.271925	0.463598	-0.050638
Sum sq. resids	65.51266	14.13632	8.251815	1260.188
S.E. equation	2.440429	1.133631	0.866121	10.70339
F-statistic	13.37350	1.784316	2.814971	0.898786
Log likelihood	-43.21986	-26.35140	-20.42995	-75.74436
Akaike AIC	4.929078	3.395582	2.857268	7.885851
Schwarz SC	5.474599	3.941103	3.402789	8.431372
Mean dependent	-0.343636	-0.234091	-0.164545	0.775000
S.D. dependent	6.406834	1.328568	1.182587	10.44227
Determinant resid covariance (dof adj.)		292.1910		
Determinant resid covariance		18.26194		
Log likelihood		-156.8196		
Akaike information criterion		18.98360		
Schwarz criterion		21.56243		

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 08/24/18 Time: 18:20
Sample: 1995 2016
Included observations: 22
Total system (balanced) observations 88

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
--	-------------	------------	-------------	-------

C(1)	-1.315210	0.654690	-2.008905	0.0507
C(2)	-1.575539	0.922500	-1.707901	0.0947
C(3)	-0.343407	0.458408	-0.749131	0.4578
C(4)	-0.466259	0.212579	-2.193340	0.0336
C(5)	2.318039	0.844628	2.744451	0.0087
C(6)	2.258850	0.645982	3.496771	0.0011
C(7)	-0.773248	1.408172	-0.549115	0.5857
C(8)	0.497759	0.822482	0.605192	0.5482
C(9)	-0.315380	0.075253	-4.190903	0.0001
C(10)	-0.189697	0.070094	-2.706343	0.0096
C(11)	0.352579	0.540117	0.652784	0.5173
C(12)	0.243674	0.304117	0.801250	0.4273
C(13)	-0.794326	0.428521	-1.853645	0.0705
C(14)	-0.181590	0.212940	-0.852776	0.3984
C(15)	-0.140511	0.098748	-1.422935	0.1618
C(16)	-0.015027	0.392347	-0.038301	0.9696
C(17)	0.266106	0.300072	0.886806	0.3800
C(18)	0.435947	0.654126	0.666458	0.5086
C(19)	0.196900	0.382060	0.515363	0.6089
C(20)	-0.019932	0.034957	-0.570198	0.5714
C(21)	-0.039582	0.032560	-1.215668	0.2306
C(22)	-0.136171	0.250896	-0.542739	0.5900
C(23)	0.542841	0.232353	2.336280	0.0241
C(24)	-1.158405	0.327400	-3.538194	0.0010
C(25)	-0.370686	0.162691	-2.278466	0.0276
C(26)	-0.156720	0.075445	-2.077258	0.0436
C(27)	0.677398	0.299763	2.259782	0.0288
C(28)	0.424579	0.229262	1.851939	0.0708
C(29)	0.602139	0.499767	1.204838	0.2347
C(30)	0.276396	0.291903	0.946877	0.3489
C(31)	-0.008757	0.026708	-0.327891	0.7445
C(32)	0.032033	0.024877	1.287676	0.2046
C(33)	-0.142660	0.191690	-0.744222	0.4607
C(34)	0.078385	2.871381	0.027299	0.9783
C(35)	2.925803	4.045961	0.723142	0.4734
C(36)	-0.044813	2.010514	-0.022289	0.9823
C(37)	-0.252513	0.932344	-0.270837	0.7878
C(38)	0.192447	3.704421	0.051951	0.9588
C(39)	-0.208415	2.833188	-0.073562	0.9417
C(40)	-2.980729	6.176048	-0.482627	0.6318
C(41)	-2.036095	3.607292	-0.564439	0.5753
C(42)	-0.438029	0.330051	-1.327156	0.1913
C(43)	-0.278770	0.307421	-0.906802	0.3695
C(44)	1.755143	2.368879	0.740917	0.4627

Deteminant residual covariance 18.26194

Equation: $D(\text{DDCPI}) = C(1) * (\text{DDCPI}(-1) - 2.28421892623 * \text{DTI}(-1) - 0.136659848537 * \text{TIR}(-1) - 0.81101950851) + C(2) * (\text{DRO}(-1) + 0.254078907143 * \text{DTI}(-1) - 0.064634468404 * \text{TIR}(-1) - 0.349428208776) + C(3) * D(\text{DDCPI}(-1)) + C(4) * D(\text{DDCPI}(-2)) + C(5) * D(\text{DRO}(-1)) + C(6) * D(\text{DRO}(-2)) + C(7) * D(\text{DTI}(-1)) + C(8) * D(\text{DTI}(-2)) + C(9) * D(\text{TIR}(-1)) + C(10) * D(\text{TIR}(-2)) + C(11)$

Observations: 22

R-squared	0.923999	Mean dependent var	-0.343636
Adjusted R-squared	0.854907	S.D. dependent var	6.406834
S.E. of regression	2.440429	Sum squared resid	65.51266
Durbin-Watson stat	1.894126		

Equation: $D(\text{DRO}) = C(12) * (\text{DDCPI}(-1) - 2.28421892623 * \text{DTI}(-1) - 0.136659848537 * \text{TIR}(-1) - 0.81101950851) + C(13) * (\text{DRO}(-1) + 0.254078907143 * \text{DTI}(-1) - 0.064634468404 * \text{TIR}(-1) - 0.349428208776) + C(14) * D(\text{DDCPI}(-1)) + C(15) * D(\text{DDCPI}(-2)) + C(16) * D(\text{DRO}(-1)) + C(17) * D(\text{DRO}(-2)) + C(18) * D(\text{DTI}(-1)) + C(19) * D(\text{DTI}(-2)) + C(20)$

$$*D(TIR(-1)) + C(21)*D(TIR(-2)) + C(22)$$

Observations: 22

R-squared	0.618627	Mean dependent var	-0.234091
Adjusted R-squared	0.271925	S.D. dependent var	1.328568
S.E. of regression	1.133631	Sum squared resid	14.13632
Durbin-Watson stat	1.936514		

$$\begin{aligned} \text{Equation: } D(DTI) = & C(23)*(DDCPI(-1) - 2.28421892623*DTI(-1) - \\ & 0.136659848537*TIR(-1) - 0.81101950851) + C(24)*(DRO(-1) + \\ & 0.254078907143*DTI(-1) - 0.064634468404*TIR(-1) - 0.349428208776 \\ &) + C(25)*D(DDCPI(-1)) + C(26)*D(DDCPI(-2)) + C(27)*D(DRO(-1)) + \\ & C(28)*D(DRO(-2)) + C(29)*D(DTI(-1)) + C(30)*D(DTI(-2)) + C(31) \\ & *D(TIR(-1)) + C(32)*D(TIR(-2)) + C(33) \end{aligned}$$

Observations: 22

R-squared	0.719027	Mean dependent var	-0.164545
Adjusted R-squared	0.463598	S.D. dependent var	1.182587
S.E. of regression	0.866121	Sum squared resid	8.251815
Durbin-Watson stat	0.974022		

$$\begin{aligned} \text{Equation: } D(TIR) = & C(34)*(DDCPI(-1) - 2.28421892623*DTI(-1) - \\ & 0.136659848537*TIR(-1) - 0.81101950851) + C(35)*(DRO(-1) + \\ & 0.254078907143*DTI(-1) - 0.064634468404*TIR(-1) - 0.349428208776 \\ &) + C(36)*D(DDCPI(-1)) + C(37)*D(DDCPI(-2)) + C(38)*D(DRO(-1)) + \\ & C(39)*D(DRO(-2)) + C(40)*D(DTI(-1)) + C(41)*D(DTI(-2)) + C(42) \\ & *D(TIR(-1)) + C(43)*D(TIR(-2)) + C(44) \end{aligned}$$

Observations: 22

R-squared	0.449666	Mean dependent var	0.775000
Adjusted R-squared	-0.050638	S.D. dependent var	10.44227
S.E. of regression	10.70339	Sum squared resid	1260.188
Durbin-Watson stat	1.973502		

ملخص:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها ضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار. لذا، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية من خلال أدواتها المتمثلة في كل من: سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)، أي منذ بداية تطبيق قانون النقد والقرض. وقد خلصنا إلى أنّ تلك الأدوات لها تأثير على المستوى العام للأسعار الذي يتأثر طرديا بالاحتياطي الإجباري، بينما يتأثر بسعر الفائدة الحقيقي بصفة عكسية، وهو نفس الأمر بالنسبة لسعر إعادة الخصم، غير أنّ هذا الأخير غير معنوي في تفسير التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة سعر إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني.

Résumé

La politique monétaire est l'une des politiques économiques les plus importantes, adoptées par les Etat pour atteindre plusieurs objectifs économiques et sociaux, notamment pour assurer la stabilité du niveau général des prix. L'étude a examiné l'impact de la politique monétaire à travers ses outils: taux d'intérêt, réserve légale et taux de réescompte au niveau général des prix en Algérie pendant la période 1990-2016, c'est-à-dire depuis la pratique de la loi de la monnaie et du crédit. Nous avons conclu que ces outils ont une incidence sur le niveau général des prix. Ainsi, nous avons constaté: une relation de corrélation directe avec la réserve obligatoire, une relation inverse avec le taux d'intérêt réel et le taux de réescompte, mais ce dernier n'explique pas de manière significative l'évolution du niveau général des prix.

Mots clés: politique monétaire, niveau général des prix, taux d'intérêt, taux de réescompte , réserve légale